

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه فهرسة ونوع الفهرسة بالمرية بلامين عن احكام العين والدين من السلع

والنقد

المال ما هو . اصل المال الف المال والمارا هو . تقويم المال المقوم لغرض عرفيا
وامصلا احكاما هو . انواع المال المقوم كمر هي . النقد ما هو وفيه ذكر الدين والمصوغ
التمن على كمر نوع هو . العين والنقود والتعدين لغرض واصطلاحا ما هو . السلعة
يا هي . الدين الذي هو نقض الدين ما هو وفيه وجه بتسمية الدرهم والدينار
القيمة ما هو . الفرق بين النوع والنقود عند الفقهاء وما معنى النقود . شرط يكون
المبيع مبيعا كمر هي . بيع المتعاقضة ما هو وما احكامه وفيه ذكر البيوع الاربعه وذكر
بطلاق البيع بجهالة جنس الثمن وقدره وفيه اذا لزم القيمة على المشتري عند
نقض مردد البيع فهو يقين قيمته يوم القبض او يوم البيع . نكاح المفلس المضطر
في حاجة بمن غال احكمه . الفرق بين جهالة المبيع وجهالة الثمن في الحكم والجهالة على
حصة النزاع وذكر الفرق بين الباطل والغائب . خمسة اشان شرط قبضها قبل
انقراق الابدان ما هي . من ا تلف ابريق ففنه وزنه مائة و قيمته مائة ان ما يلزم
عليه من الضمان وفيه ضابطه من ا تلف مصوغ احد الحرين وقد زادت الضيافة
في قيمته زيادة فاحشة فعليه قيمته من حجر آخر . بيع ما في الذمة وشراؤه بغير جنسه

هذا هو شرط القيمة المبيع في غير البيوع
الاربعية الاخرى

(ب)

على كره نوع هو وذكر عدم تعيين النقص في العقود. ^{١٤} القرض ما هو ومتى يملكه المستقر
ما معنى النقص لغة واصطلاحاً وما الأبرار وما حكمه. ^{١٥} هل يصح قولهم مع ناجيل كذا
الا قرض اولا. هل يجوز تشييب الدابة اولا. ^{١٦} من ظفر بحبس دابة من مال دين
هل يجوز له الاخذ بغير رضا مدينه اولا. ولو اخذ خلاف جنس حق من مال
المدينون فما حكمه. ^{١٧} اذا اشترى ثيابا بداهم معصوبة فما حكمه. حكم المقبوض على سوسم
الناج ما هو وفيه ذكر المقبوض على سوسم الشراء. ^{١٨} معنى الهدية والقبضه كرويه
القبضه. ^{١٩} وذكر وجوب الوفاء بالوعد المشروط عند وجود الشرط كما في بيع الوفاء.
هل يعين الغاء للغرور باخسر بغيره. ^{٢٠} وذكر شرط الضمان بالغرور وذكر بطلان شرط ذلك
قيمة الزائد على البائع ان استحق البيع في الاستقبال وذكر معنى العقر. ^{٢١} المانع ما هي وذكر
الخارج بالضمان. ^{٢٢} ما حكم الغلة وما حكم قيمة المانع. ^{٢٣} ما حكم الزائد المتولدة المصدة
ما حكم ما اتفق المشتري على البيع قبل ظهور وجوب رده الى البائع. ^{٢٤} ما حكم الزائد
المتولدة المنفصلة. ^{٢٥} ما حكم الزائد المصدة عن المتولدة عن ملكة الانفصال اولا
بشيء ما لا يبدل الانفصال. ^{٢٦} ومنها ما يبقى بالاذا قيمة بعد الانفصال. ^{٢٧} ما الفرق بين القاء
وبين المشتري المستحق عليه في الحكم. ^{٢٨} اي شيء ياخذ المستحق من المشتري راعية
شيء لا ياخذ منه وبأي شرط ياخذ. ^{٢٩} ما الاقتصار والاعتلاب والاستثناء
والتبعية. ^{٣٠} وكل ما ضمن المشتري للمستحق فبأي شيء منه يرجع على البائع وبأي شيء
لا يرجع وذكر الشروط الستة لزوم الضمان الموعود. ^{٣١} ذكر رواية موجودة في الفوائد
القاعدية. ^{٣٢} ذكر رواية ساذجة من ذكر عن العمل مشهورة في الكتب وذكر روايتين
مردودتين اجماعاً ذكر كونه في الفوائد البنية. ^{٣٣} لو باع البائع مبيعاً قبل تسليمه
الى مشتريه وسلمه الى المشتري الثاني فما حكمه. ^{٣٤} ما الفرق بين المالك والمستأجر في ملكه
قبل التسليم. ^{٣٥} ما الفرق بين ما خرج البائع قبل تسليمه الى المشتري عن ملكه يجعله على

(ج)

ما كان في يد ذكك العيني وبين ما اخرجته قبله عن يد الى يد غيره فذلك
والفرق بين ما وقع الاستحقاق على من في يد نفسه وبين ما وقع على من في يد لغيره
الامين اذا تعدى وقوع الضمان على غيره فالمضنون لا يمتنع منها صار مملوكا وفيه مسا
كثرة وان كثرا من الناس عنها الغافلون. ذكر الاستقناء في حياته الصواعين
ذكر استقناء الضمان على الامين ووزن ضمان الوديعة بالاجرة

[Faint handwritten text in Devanagari script, likely bleed-through from the reverse side.]

4

انها داخله في تعريف المال في تنوير الابصار في تعريف البيع البيع مبادلة شئ مرغوب
بمثله انتهى والدين في الذم ذات حكمي لانه في الحقيقة طلب العين كما استعرفه انشاء الله
لكن في الظاهر معنى من المعاني المحررة ويقوله مرغوب فيه خرج الثواب والدم لعدم
لوعبة فيها عادة الا اذا امتست الضرورة الى الثواب فصا مرغوباً فيه ويقوله جان
ان يكون مكاناً لا حد خرج الخرق دخل فيه الرب في ماله وولده وكل ما في الارض ولو قبل وخوله فملك
احد و اموال المعادن المحررة في الارض والدخلة فيها وتداقرض اربابها بالان
نستبصر حاله ولم يكن تحت يد احد الى الآن بل الى يوم القيمة ومع ذلك يصيد في طلبها انظر
المال كما عرفت واما قول صاحب القاموس ما ملك من شئ فهو ملك فهو المملوك من المال
لا مطلق المال من حيث انه مالي في نفس الامر مملوك باللفظ او مملوك وفي باب البيع القاسد
من الايضاح وشرح ابي الكارم على الفتاوى المال عين يجري فيه التفاضل والابتدال وفيه
من الدر المختار المال ما يميل اليه الطبع ويجري فيه البدل والمنع فالعين مشتركة بين معان
كثيرة وهو من سمعي والفقهاء ربما يستعملونه مذكرة انظر الى تدليس السماسنها يعني
شئ يقال لقيمة اول عين اي اول شئ ذكره في لواحق النجوم ومنها يعني نفس
ذات يقال جاوز زيد عينه اي نفسه وذاته كذلك في لواحق النجوم فلي المعنى الثاني فالأصل
الذكرة في التعريف السابق ليست باموال ويقال ثمانية مائة اذا رغب فيه بعضهم مع
بعض كذلك في اللوامع ^{الظاهر المندرجة في قوله} اصل في المال والماء وهو في الاصل مؤنل ومؤكد يفتح
الميم والواو فاقبلت الواو والفتح كجاءوا ففتحها فاضلوا ما لا وما كان ابدلت الواو
همزة فصار ماء المول والماء كالقول والخوف معناه ما بالدارس وابدأ بربك
مال يعدل وماه يحرم كمال يقول مال عالة وياه كحاف كلالها لغتان كذلك في لواحق النجوم ثم
اعلموا بحكم الله ان المال منقوم وعلى منقوم وان المنقوم مال وغير مال فيسبغها عموم خصوص
من وجه صرح به في شرح مواهب الرحمن للعالم عبد اللطيف البتي في شرحه

✓ بعد الدفن

سوال ۲
جواب

حضور

معنى المال المتقوم لغيره
ومشعره عرفنا

المتقوم في الذم كون الشيء ذاتية وفي الشرح اباحة الاستفاد بدو في العرف الاضمار في
المتقوم لغة او شرعا كذا في باب البيع العاقد من الدار المختار ولا يضيح وشرح ابي الكارم فان
الكلي والوزني والعددي والعروض والعقود والمخبر ان مال متقوم لغة وعرفا ان كان مخزنا
وسر عما نظر الى الاصل وموانع اباحة الاستفاد عارضة لحق الغير من حق العبد كالعضوب
والمدبر المطلق والكاتب وام الولد لان فيهم شائبة الحرية وهي حقهم وكما الرواسيع
بمينا فاسدا والحرمة في هذا النوع حتى الله تعالى خاصة فيجتمع فيه حثان ففي العضوب
حق العبيد اي المالك غالب وفي الاخرين حق الله تعالى غالب فلا يفيد تراض المتعاقدين
اصلا ونمابقي في الوسط حتى الله تعالى غالب وحق المالك مغلوب لان شائبة الحرية توجب
حرمة البيع والحرمة حتى الله تعالى خاصة ومع ذلك ان الحرية حقهم فهذا الحق ايضا غالب
على حق المالك لغة لا يكون موجبا لحق الله تعالى والميتة والخمر والخنزير ليس صوته اذا
اذ اسلم وهما في يده والنجاسات اما يمنع اباحة الاستفاد بهذا النوع حتى الله تعالى
خاصة ولا يفتقدان الخمر والخنزير والموترة والميتة والبطيخ وما كل البيوع حلال
ومباح في حق اهل الذمة ولكن ما مودون بكم على عقيدتهم في الحلي والحرمة في دينهم
ولهذا يمتنعون عن اكل الربا الزرارة فحبه في التورية قال الله تعالى والكم الربا وقد تحوا
عنه قاله في خلاصة الخلاصة لمصنف نصيب الاحتساب والمخزني عندهم كالشاة ولو
اتلف مسلم او ذمي خنزير مسلم او ذمي لم يلزم عليه شيء ولو قضى قاضهم بالضمان لم
ينفذ قضاءه على مسلم ولو اتلف مسلم او ذمي خمر مسلم لم يلزم عليه شيء اما لو اتلف
مسلم خمر ذمي يلزم عليه قيمة الخمر لا مثله ولو اتلف ذمي خمر ذمي يلزم عليه المشل ووجه الفرق
في العداية والاصل في الاشياء اباحة حتى يدل الدليل على خلاف اباحة وهو المختار
قاله الفاضل الهندى العلامة القاضي شهاب الدين الدولاباوي في رسالته في اصول
الفقه لقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وعلم من الاشياء استثناء الاضما

المتحرران الاصل في التوراة والاسلام

ب

جواب

كأنواع هو ج على ثلثة أنواع أصلي هو الذهب والفضة مطلقا خلقه الله تعالى ثمنا
 في معاملة بني آدم وجعل في قلوبهم المحبة اليه لقوله تعالى زين للناس حب السلوات
 الى قلوبهم من الذهب والفضة وغير في خاص فكل بلد ومهر وكل ولاية ومكان ثمن على حدة
 فالمفرد المروج من الذهب يقال له الدينار في الاصل ثم اختلف الامصار له والاوران
 له فيقال الاشرقي والشمري وغيره ومن الفضة يقال له الدرع في الاصل ثم اختلف الاسما
 والاوران فيقال الزبال والروبية وغيره وجعل جعله العائد ثمن من الشيء باذخال
 الباء عليه في الاعجاب والقبول كعبت منك حارية بكر شط او بمنون من ذيت وبين
 النقد والشمع عموم وحضوض من وجه س العين عند الفقهاء ما هو ج العين ما
 تفتي بالاشارة اليه في المعاضات تعينا صار به المشا واليه جزئيا حقيقيا والعي
 في الفقه الانصاح والبيدين وفي الفقه الاشارة والتعيني في الفقه الموضح والظهور
 وفي الفقه التقرر والتحقق بمعنى قولهم العين ما تفتي بالتعين اي بالقرار وتحقق
 وجوبه للعقد وتعلق العقد به عند العاقدين بسبب الاشارة عند انعقاد العقد
 عين بقوله في المعاضات خرج النقود لانها لا تنفع فيها الا بالقبض في عينها
 وبما تفتي بالاشارة ايضا كما ستعرفه ان شاء الله تعالى والخبر في الحقيقة عند ^{المتحققين}
 هو العلم كذا وعمد الفقهاء ما لا يخفى من حكم الاشارة منه الى عينه من جزئيا
 نوعه فالبيت في قوله بيت منك كذا من الخطه التي في هذا البيت هو المشا اليه وهو
 الجزئي الحقيقي وحكم الاشارة اليه هنا هو كونه محل للمبيع لا يتجاوز هذا الحكم منه
 الى بيت آخر فلو وقع كذا من الخطه التي في بيت آخر لم يخرج لان الدفع عن مبيع ج
 به في اختياره في قباؤه وكلالة هكذا رجل قال لا اخ بيت منك تعين من الخطه التي
 في هذا الكد من ثم اعطاه من موضع آخر لم يخرج الى آخره ولو قال بيت منك تعينا
 من هذا الصبوة فتعين التعين المبيع موثوقا على القبض ببد التسليم ولو هكذا

سؤال هـ
جواب

جميع ما كان في الصبرة المثلث رايها بطل البيع ولو كان في ملكه صبرات كثيرة من جنس
 المبيع ولو بقي مقدار المبيع وهكذا سواء في الصبرة لم يطل ومقداره معين بلا اشتراط كما
 نقيض في قوله بعت منك ما او دعتك عندك او عيدي والمشتري يعلم ان ليس له عبد
 غير واحد فالو بقة والعبد عين وجز في حقيق بلا اشتراط فالاشارة في هذا الباب
 اكثر من لا يلي كذا اخص من مختص اجناس الواقعات ونظر العين حيث وقع في شئ من
 الارض ففسر في اللد والخنا والمشار اليه وهكذا في الكاخر ولو قال بعت منك ثقيين امن
 مائة ثقيين في هذه الصبرة فالثقيين المبيع مبهم لا شائع فلو كان شائعاً وهكذا او
 استحق تسعة وتسعون ثقيناً وبقي ثقيناً واحداً لم يتعين للبيع ولكنهم مرحوا بان
 الثقيين الباقي مبيع في هذه الصورة قال قاضيان ولو باع ثقيناً من رجل ثم باع
 ثقيناً من آخر والثقينان في وعاء واحد ولم ينفصلا حتى استحق منهما ثقيناً واحداً
 بطل البيع الثاني وبقي البيع الاول لسبقه انتهى ونظيره وقت الصلوة وذهب السبب
 الموجب لها لا كله بل جزؤه وهو جزؤهم من الوقت فان حصل الاداء في جزؤه منه
 تعين وقسم وجبها هو والا فجزؤه الاجنبي متعين للبيعة وكذا الله الحكم في صاع
 من ماء صاع في صبرة واحدة كما عرفت **انفا** **س** **السلعة** ما هي **ج** **السلعة** ما تعد
 للبيعة مطلقاً فبيعاً كان او مشلياً ويقال في الغارسية كالا والميس للبيعة ليس
 وفي صرف الدر والمختار **الاموال** ثلثة الاول بمن بكل حال وهو العقد صحيح الباوي ولا
 قبل يجنبه او لا والثاني مبيع بكل حال كالتياب والدواب والثالث بمن من وجه
 ومبيع من وجه كالمشليات فان اتصل به الباء فتمن والا فمبيع واما العلوس
 فان كانت راحة فتمن والا فمسلع والتمن من حكمه عدم اشتراط وجوده في ملك
 العائد عند العقد وعدم بطلان العقد بملكه ويصح الاستبداد به قبل قبضه
 في غير العرف والسلم لا فيها وحكم المبيع بخلافه في الكل فيشترط وجوده في ملك البائع

سؤال ٤
 جواب

عند البيع انتهى ولو أسلم جارية في الدراهم أو الدنانير لم يخرج وفي سراج أبي الكاظم
 فإذا أسلم عرضا في أحد النعدين فهو باطل عند عيسى بن أبيان وبيع يوجب الثمن
 عند ابن بكر لا عيش اعتبارا للمقصود في الكافي والكلالة الأول أصح انتهى فلو أسلم
 عرضا في العلق هو بضم القاف سوا والمراة من الفقه جاز وبيع العتيبي بالعتيبي والمثلي
 غير النعدين بالعتيبي تقايضة ويسمى بيع السلسلة بالسلسلة وفيه كل واحد من الوضعتين
 بيع أصالة فروعي فيها شرط المبيع لاستيفاء الثمن وعن ضرورة لزوم خلوه
 البيع فيه عن ثمن وأما بيع المثلي بالمثلي والعتيبي بالمثلي فليس بمقايضة كما فهمت
 مما سبق أنفاس الدين ما هو من الدين ما لا يتعين بالاشارة تعيينا صلا
 المشا واليه جزئيا حقيقة في المعاوضات العينية وإنما يتعين في غيرها بها وإنما
 يتعين فيها كذلك بالقيض لا بالاشارة اعلموا رحمكم الله تعالى ان الله لا يكون إلا
 الذم وهو ثوبان أما مثلي من المكيل والموزون والعدي المتعارف إذا كان ذم
 ثما على ذمة المشتري أو مبيعا مسلما فيه على ذمة المسلم اليه وأما نقود كالدراهم
 والدنانير وهذا النوع لا يكون إلا ثما أو قيمة لثمان العيني لا مبيعا ففي المعاوضات
 البهيمة لا يتعين بالاشارة جزئيا حقيقة وإنما يتعين بها نوعا وصفة وقد راولو
 قال أعطني في ساجدة الدراهم فقال أعطيكه بها فخذ بذلك ان يحسب الدراهم
 المشا واليهما ويوقع عوضها مثلها نوعا وصفة وقد راولو هلكت أو تعيت قبل
 القبض أو استحققت لم يبطل البيع ويلزم عليه مثلها نوعا وقد راولو صفقة جودة
 وزيافة ولو بصارفا ومهلكه الوضعتين ثم استقرضا مثلها وتعاوضا قبل تفرق
 ابدانها جاز وكذا الوضعتان ثم استقرضا وتعاوضا والكل قبل الاتفاق
 جاز ولا يجوز الاستبدال عن رأس المال في السلم ولا في بدل العرف معناه لا
 يجوز الصرف بالبيع قبل القبض بالبيع في رأس المال وبدل العرف واحد منهما

سؤال ٤
 جواب

من معنى جنسهما سواء باعها من المالك الأصلي أو من غيره ولا بالحصة مطلقا بخلاف
سائر الأيمان فانها يجوز بيعها وهبتها للأمن معنى من عليه الدين فانه لا يجوز إلا
إذا كان الثمن عنده فيجوز مطلقا وأما الإشارة إلى أحد النعمتين للتمتة في
البيع والعرف والسلم مع امساكه واعطاء مثله نوعا وصفا وقد راى ليس يعرف أصلا
فانظر في الدلالة والخصيص من أولى الإيضاح ولو كان النعمتين يتبعان بالإشارة في البيع والعرف
والسلم واصلها من العاوضات الصحيحة لصارت جنبا حقيقيا ولو وجب عينها لأصلها
نوعا وصفا وقد راى ولكن لا يتعين جنبا حقيقيا بل إشارة إليها في هذا الباب ليعرف
الأنفي حق بيان النوع بأن الدراهم مستقيمة أو مخرقة وتبين الصفة بانها رقيقة أو جديرة
وبيان القدر بانها خمسة أو عشرة ولقي إشارة في حق عينها لأنها لا تتغير جنبا حقيقيا
وانما يكون فائدة الإشارة هي الكفاية عن البيان اللفظي فقط وعلة عدم تعيينها
في هذا الباب انها صارت دينا في ذمة المشتري في أول وهلة عند الإيجاب والقبول
والمشتري فيها مثل ما في الذمة لاهية لأن ما في الذمة لا يشار إليه لكونه من العاقبة الحرة
والدينون تقتضي بامثالها بطريق المعاصرة كما سيحكي بيانه أن شاء الله تعالى وبه يتضح
عليك وجه تنجيم الدراهم والدنانير دينا وما لا باطنا أو باطنيا في هذا الباب مع وجودها
في ملك المشتري مع الإشارة إليها بخلاف الثمن الجملي المشي بأدخل الباء عليه ولو
قال فبت منك هذا عهد الزيت أو عهد السعسعين يتعين الثمن بالإشارة ويلزم عليه
عينه لاسئله ولكن ان هكذا قبل القبض لا يبطل البيع فيلزم عليه مثله بخلاف هذا في البيع
وقد تبين من هذا البيان أن الدين لا يكون إلا في الذم ولا يكون الدين إلا من التلبيات
من العقود أو من غيرها لا من القيمة والقيمة هي العقد المودع وإذا هلك المعضن
لزم عليه القيمة في العيني والمثل في المثل والكروني والعين لا تأتي في الذم ولكن لزم
عليه رد العين المعصوبة فور ما يتم بالتأخير وقد صاحب الإشارة كل ما كان في الذم

يتعين شي لا داء دين الا اذا قبضه الدائن وهو ملك قبل قبضه لملك من مال المدينين الدين
على حاله والدين يخرج من التمس لا يقبض اصلا وانما يقبض مثله والدين لا وجود له في الخارج
وله وجود في الواقع وفي نفس الامر وفي احكام النقص ومن الاشياء ان عدم تيقن الدائن
والدائن في حق الاستحقاق لا عين فاعضا شقين جنسا وقد اوصفا بالاعتاق
وبه صرح الامام القباقي في شرح الجامع الصغير انتهى معناه اذا وجب عليه الزكوة
يجب عليه رد العين بل كان عليه رد المثل من جنسها اي من عا والوصف والصفة متى اذنان
عند الفقهاء ومختلفان عند المتكلمين فصفهم الوصف تام بالوصف والصفة بالوصف
ثم اعلم ان النقص وان لم يخرج من ملك المالك ولم يدخل في ملك القابض يتعين جزئيا
حقيقا للرد ويجب على القابض رد العين لا رد المثل الا اذا اذن رد العين واذا
كان الفساد في صلب العقد في البيع والصف يتعين تعقبا التمس وبدل الفرق لعدم
خروجها من ملك الدافع بخلاف الفساد الطاري بعد الصحة كذا في شرح المواهب للعلافة
عبد اللطيف وفي الاشياء يتعين اذا كان الفساد مريحا وان لم يكن مريحا لا يتعين و
مثله في شرح ابن الكارم عن البرغري وشقين بعد هلاك البيع وفي الدين المشترك في
الامانات والهبة والصدقة والمضاربة والسرقة والعضب وتحقيق الاشياء والدفن الخ
والفرق بين المواضع التي يتعين النقص فيها وبين التي لا يتعين فيها لا يخفى عن
وقد بينا على ذلك الفرق مسائل في الكتب **س** القيمة ماهي **ج** القيمة ما يقوم مقام
العين القيمي من النقص والرواج بحسب تقويم المعقومات في الاسواق ومن يد وتنفق
بحسب كثرة العناية وقلتها فيها ولفظ القيمة في الاصل مصدر بمعنى اي نوع القيام
تمام المعنى كما يقال جلست جلست القادري اقلبت الولوياء سكوتها وانكسارها قلها وفي
الدر المختار في فتنه في بيعه ادنى القيمة التي تستحق الجواز فليس انتهى هذا اذا
لم يكن فكسور الفلس قيمة معروفة في العرف كقولهم الفاس في مكة المبادرة وبقول

سؤال ٨
جوابه

٧ البيع

هذا هو الجنس الذي هو الجنس
الذي هو الجنس الذي هو الجنس
الذي هو الجنس الذي هو الجنس
الذي هو الجنس الذي هو الجنس

سوال
جواب

الجنس الذي هو الجنس
الذي هو الجنس الذي هو الجنس
الذي هو الجنس الذي هو الجنس
الذي هو الجنس الذي هو الجنس

كبير وجد يد وهو صغير وفتى جدد أفلوس السمك واما فلوس الهندو
فلكسورها نصفها وربعها الا عشرها ونصف عشرها قيمة مرقومة من الوزر والوزن
التي يقال لها في الفارسية مهرها **خردس** ما الفرق بين النوع والجنس عند الفقهاء وانما
القدر عندهم في باب الرباج وفي الجنس والنوع عندهم اصطلاحان في اصطلاح
واحد هما مترادفان فالجنس بمعنى النوع والنوع بمعنى الجنس كما في باب الربا فالجنس في
قولهم وعلته القدر مع الجنس هو النوع والنوع في قوله صلى الله عليه وسلم واذا اختلف
النوعان تبينوا كيفما شئتم بعد ان يكون يد بيد هو الجنس اعني كلاهما مترادفان والآية
فبينهم جواز بيع بعض النوع للخطبة ببعض آخر متفاضلا وهو خلاف الاجماع وقد صرحوا بان
الخطبة جنس والشعير جنس آخر والذرة جنس آخر والدخن جنس آخر وفي اصطلاح آخر
الجنس هو المقول على كئيين مختلفين في الاحكام والنوع هو المقول على كئيين متساويين
في الاحكام كذا في الدر المختار في باب المهر قوله في الاحكام اي الشرعية وقد بنوا على هذا
الاصطلاح مسائل منها انه قال بعت منك هذا العبد فاذا هي امه او هذمه ابدته فاذا
هو عبد بطل البيع لان الذكر والانثى من بني آدم حسان ونظائر هذه المسئلة في قاعدة
اذا اختلفت العباد والاشارة في شئ من الاشياء ثم اعلم ان المراد من القدر في قوله
وعلته القدر مع الجنس الكليل والوزن لا العدة فان كان القدر حسانا والكيل والوزن ثوبه
لمن حرمه النساء في بيع كيل بوزن وبالعكس كما اذا استعمل حديد في خطه وهو خلاف الاج
ماع لا نعم صرحوا بجوازه وان كان مستوكبا بين الكليل والوزن فلا نعم له بل كان الواو منه اما
الوكيل فقط او الوزن فقط وقد صرح في الايضاح وعلته الكليل مع الجنس والوزن مع الجنس
فعلم منه ان الله علق كل منهما بالاستقلال ويساعده المسائل المذكورة في الكليل ولا
يساعده قوله وعلته القدر مع الجنس ولا يخفى عدم مساعده هذا الكلام على ما
في احكام الجنس والسنن في اصول الفقه **فصل** في شرائط البيع وقالوا بشرط صحة البيع

الربوي ان يكون البيع فيه معينا بالاشارة اليد او الى مكانه واصل هذه المسئلة مذکور
 في المتن والشرح كلها واما الاشارة الى مكانه فمذکور في منح القفا والبحر وذكر الامسا
 بعث منك كرهن البكر من سبعين ولا يسك ان الكس البيع معرفة مضان الى العرة
 المشارة فان كان مقدرا البكر المضان اليه الا من كره واحد فالكس البيع مبهم معين مكانه
 بالاشارة ولكنه اذا سلم اليه كره او قبضه هو او هلك جميع الاكر والا واحد فالكس البيع
 صار معينا بارتفاع الاجسام كما يقال ان السبب الموجب لفريضة الصلوة جن ومعاون بالاداء
 من وقت الصلوة وارتفاع الاجسام بالاداء فان لم يؤد وتأخر الوقت سبب وقد عرف سابقا
 مع فظاؤه والبيع الربوي ثلثة فحسب كيلي بکيلي ووزني بوزني والجنس بالجنس لان جنس علمه
 حرمة العنصر علمه كاملة لحرمة النساء حتى لو باع عبدا عبدا احداهما لحرمة الجنس لكان
 في الدر المختار واجيب عن الاشكال السابق بان الكلام في المشتري الذي له معنيان متضا
 كالحق في الطهر في ثلثة في واء والاف الاشكال لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على
 النبي يا ايها النبي صلوة الملائكة غير صلوة الله بحسب المعنى وايضا ان لفظ العذر
 ليس واقفا في كلام الشارع والكلام في المشتري الذي وقع في كلام الشارع لانهم لما دوا في
 الحديث المشهور الوارد في باب الربا ستة اشياء بعضها وزني وهو الذهب والفضة
 وبعضها كيلي وهو البر السعير والتمر والمخ استبطوا منه عليا لحرمة الفضل في باب
 الربا احدهما الكيل مع الجنس وثانيهما الوزن مع الجنس ثم وضعوا لفظ العذر موضع
 الكيل والوزن هل شرطوا تعيين البيع في معنى البيع الربوي او لا في اخلا
 كثير فذهب اكثر اهل المتن الى انه لم يشرط تعيين البيع في معنى البيع الربوي ويدل
 عليه قولهم وشرط تعيين البيع الربوي وقيل لم يشرطه ما لم يره مطلقا وقد مر حوا
 يجوز البيع او كان البيع غائبا حيث لا يرى مكانه من مجلس العقد ولا يصل الى
 مكانه اشارة لبعده من المجلس في العداية في باب خيار الروية وروي ان عثمان رضي

سوال عا
 جواب

باع أرضاً بجزء من طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه فقيل لطلحة أنك غبنت فقال
 لي الخيار لا في استثنى ما المراد وقيل لعثمان أنك غبنت فقال لي الخيار لا في بيت
 المراد فحكماً بينهما جيبين بن مطعم رضي الله عنه فقيل للخيار طلحة وكان ذلك بحضر
 الصحابة رضي الله عنهم انتهى فعلم عدم الخيار للبائع وثبوت الخيار للمشتري وجواز
 الغائب وهو حجة على الشافعي في عدم جوازه إذا كان الثابت مجهولاً على المشتري ولو
 أنه كان مجهولاً لا يفي في التمسك لأنه غيب عند الرواية والرواية غيب موقوفة بثبوت ولا يثبت
 لها مفعولة في الشرع ولا يلزم ثبوت الرواية بالقبض لأنها عبارة عن العلم بالمقصود من
 فلا غور ولا ضرر ولا أنواع أصلاً وصرح في الهداية في باب الفرق وليس من ضرورة كونه مبيعاً
 أن يكون متعيناً والظاهر جواز بيع المعتكف وسأله في المسجدين والمبيع في السرق وأولاه
 قال من قال ولا إشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز أن المبيع على السر عيّن حاضر وغائب والإشارة إلى
 الغائب غيب مضمرة ومعنى مضمرة أنه لم يثبت إلى الحاضر لم يجز البيع لأن فيه تجهيل المبيع
 على المشتري ووجه عدم العلم أن المبيع حاضر وغائب وربما يقول البائع أن البيع عند العقد كان بين
 يديه وكان يراه ويقول المشتري لم أعلمه مسبباً لعدم الإشارة إليه فلم اتفقوا فلم
 يتعلق العقد به وجاز بيع المبيع الغائب اختاره كثير من المصنفين قال في الدرر المختار
 وعن أخيه زاده هو الأصح وأصحّه وحققه حتى التحقيق في شرح الملتقى السماوي وأصل الفتى
 واختاره صاحب الخلاصة ما ذكره المشتري من جواز بيع المثل غير المعينة وعن المشار إليها
 إذا كان العقد في المهر المثل في السوازي في المهر لكنه في الموضوع منه على الأصح
 ولو كان بعضهما في المهر وبعضها في السوازي لم يجز ثم أعلم أن خيار العيبين إنما يجوز في
 العيبين فقط بناءً دون الأربعة لأن المثلبات لعدم العقاقير بين إيجابها صرح به
 في الدرر المختار وفي ضمن خيار الشرط ولو باع كراً من الحنطة على أن المشتري بالخيار والمخذ
 كراً من صيرت حنطة من أي صيرة شاء أو بالشرط فاستدل بقوله في المأذنة أن خلت

الضربان نزعاً أو صفاداً فالشرط غير ملائم ولا مفيد لأحدهما فهو لغو والعقد صحيح وتوجب بيعه من قبل
 ان الاشارة اليه اولى مكانه شرط الجواز منها ان لم يشر اليه اولى مكانه لم يجر البيع سواء كان
 عائداً لم يصل اليه النظر والاشارة او حاضراً لم يشر ويغني عن الاشارة ان قال البائع هناك ولم يحدد المشتري
 وهذا الكلام يعني الاشارة اليه اولى مكانه شرط الجواز كونه في تصوير الدبصار فكذلك نقل في الدر المنثور عن
 شيخ القدرين ونقل ايضا عنهما انهما اجماع على ذلك وكذا نقل في كشف الرمز شرح الكنتز عن البيهقي قال
 صاحب كشف الرموز في احوال الشيعة السعوية في كون هذا شرط جواز البيع لاشتماله بالاجماع كلام في النكاح
 مختص بالوثنية للصدر الشريف ويعرف البيع بالاشارة لابن كثر في الصفه والفرق بين
 المعرفه والعلم بنبته وجوه احد هاتين المعرفه اذراك كبريايات والمفردات والعلم اذراك الكليات
 والمركبات والبرقي يدرك بالاشارة لا الكلي ولهذا قال ويعرف البيع ولم يقل ويعلم البيع وقالوا
 لو كان البيع غير معروف عند المشتري لم يتعلق العقد به علم يدخل في ملكه ولو سلمه البائع
 اليه بعد ذلك وقبضه هو فالببيع بالتعاطي بيع جديد لا بالاحتجاب والقبول سابق ويشهد
 به كلام الهادي في البيع الفاسد ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين لجهالة البيع ولو قال علي انه يقيار
 ياخذ ايهما شاء وجاز والمفهوم من تمثيل ان صاحب كشف الرمز ان الاشارة اليه اولى مكانه
 شرط لجواز البيع اذا كان البيع حاضراً او مستورا بشئ والاول شرطاً صريحاً وقد مر ذكره والله
 اعلم بالصواب والشرط الثاني ان يكون البيع مملوكاً للبائع عند البيع مقصراً ومستنداً
 ولو باع الغاصب المعضوب ثم ضمن للمعضوب منه قيمته نفذ بيعه سواء كان المعضوب منه
 ملكاً او غاصباً ان كان احد القيمتين من الغاصب الثاني بالغضاء او بالبيعه او بتصدق
 فاحفظ من الدوا المختار وبيان فيه ولو كان قبض البيع في ملكه عند العقد ولو قبضه
 ليس في ملكه عنده وباع كله صفقة واحدة بطل البيع في العدد وموت وشبه في الموجد و
 في ملكه على ما فهم من شرح ابي المكارم وبطل في الكل على ما فهم من اللائحة واذا اجمع بين
 موجد وفي ملكه وبين مملوك فيه في عقد واحد فتعقيد في الاشياء والحاصل انه لو باع

شيئا ليس في ملكه عند العقد فالبيع باطل الا في باب السلم وبطل بيع المدوم العوفي اي
 ما يقدّر العرفي بعد وما كان في ضرع ولو اؤلف في صدف وبن في بطيخ ذكره في الدار الخمار
 والشرط الثاني ان يكون البيع ان يكون البيع مقدر والسليم بلا ضرر في مجلس العقد
 في الدار الخمار في باب بيع العضو في ثيابا وتلايين بيعا موقرا منها بيع ما في تسليم ضرر
 موقوف على تسليم في المجلس وذكر لهذه المسئلة صورتي في موضع آخر احدهما بيع المذبح
 في السقف والثاني بيع بعض المصوغ كنج وثلث ونصف من آنية ذهب او فضة او
 من حلي احدهما فان البيع فيها موقوف على تسليم في مجلس العقد والسليم موقوف على
 اخراج المذبح عن السقف وعلى قطع الآنية والحلي قطعة قطعة مع العتمة بالوزن وان
 الاخر اخرج من السقف والقطع والكس من آنية والحلي واذا ذهب قطعة الضرر عند بيع المجلس
 نقد البيع والباطل وكذا الحكم لو باع ذراعا من ثوب بغير التبعيض وشجرة بجنبها جذا بغير
 قطعها وان لم يكن في تسليم ضرر على البائع فتسليمه عليه في مجلس العقد ان كان منعوقا لا اذا ابد
 المشتري فيجوز التأخير والعمل والوئدة في احضاره الى مجلس العقد على البائع وان لم يكن قادرا
 على احضاره في المجلس لا بقسم ولا بما له عند الطلب نسد البيع كبيع الآتي وقيل بطل
 البيع ولو قال المشتري بعد العقد اصري يا داود بين حتمي اجبي بالبيع من موضع آخر علم
 المشتري بالتأخير نسد البيع وهذه المسئلة لا تخلو عن نوع من خفاء وما حصل منهم
 من الدار الخمار وان البيع في غير السلم والعرف اذ كان في ملكه وكان منعوقا لا ومعتنا ولا ضرر في
 تسليم في مجلس البيع فان ضرر المشتري بما حجب تسليم البيع انه دفع الثمن كل في المجلس
 يجب على البائع تسليم البيع في الحال وان امتنع عن التسليم مع القدرة او لم يكن البيع مقدر
 فسد الاول وبطل او فسد في الثاني فيبيع الآتي ممن لم يظن انه عنده وبيع الثمن الذي
 لا يرجع فيه ارساله من يده وكان عند العقد في القول فاسد عند بعضهم فلو نادى قبل
 الفسخ وسلك الى المشتري في المجلس لا بعده ذهب الفساد وما البيع صحيحا ومجده

لا بد من
 ان يكون
 البيع
 مقدر
 في
 مجلس
 العقد

الكامل وبالطلي عند بعضهم وبالطلي لا يصح صحياً وهو الظاهر من الرواية لأنه بيع
المعدوم عرفاً واختاره في العارية وأخرج مخرجي في الدرر النقيض عن البحر وابن الكمال والله
أعلم بالصواب **فصل** في القاطعة هوه اللغة العارضة والقيض العرض يقال هاتقان
أي عوضان وفي الفقه بيع البيع بالبيع أي كل واحد من العوضين مبيع أصالة وقصد
ومن ثمة ضرورة أن البيع لا يتجوز عن ثمن ويقال إنه بيع السعة بالسعة كذا في
مختصر الجناح ويقال له بيع العين بالعين وله صورتان في بيع العتيق بالعتيقي وبيع المتلى
بالمثلي لا عكس **وأما** بيع العتيق أو المثلي بالمثلي مطلقاً فقد ذكروا في أو غير نقود فلو بيع
المطلق وهو بيع الدين بالدين إلا إذا كان الثمن عنده أيضاً أي مثلياً مشار إليه فخرج
كأنه بيع العين بالعين مع أنه ليس بالمقابلة كما عرفت وبيع الدين بالدين هو
السلم لأن راس المال صار عيناً بالقبض قبل الأمد **وقد** ذكروا السلم جارية كذا كخط فلو ساء
وسلم أيضاً لأن راس ثمن والسلم فيه مبيع إجماعاً وبيع الدين بالدين صرفي وسعره في سائر
تعالى وبيان الأحكام القاطعة أنه إذا انفرد أن كل واحد من العوضين مبيع بشرط وجود كل
في ملك القاطع عند العقد وينفصم البيع بهلك أحداهما على العتيق وبغيب أحدهما قبل
القبض وباستحقاق أحدهما بالنية وبالروايب العيب القديم بالثاني أو بقضاء القاضي فحق هذه
الصور الأربع إذا ثبت ردة الآخر حقيقة أو حكماً لم قيمة يوم قبض على المتخ واليوم ببيع
واختار صاحب الدرر ثمة يوم ببيع فائدة الاختلاف إذا اشتري عبد أجباً وبه
فقد ثبت بعد العقد قبل التسليم والقبض ثم سلمها مع ولدها إلى مشتريها وقد مات العبد
عنده صاحبه قبل التسليم فعلى الأول القول الذي هو المتأخر وإن لم عليه ردة الجارية وولدها
لأن كلاهما هو المقبوض على سؤم الشراء فيلزم عليه ردة أعياهما عند قبضهما أو قبضها
يوم القبض عند هلاكهما والمقبوض على سؤم الشراء مضمون بالقيمة وإنما دخل البيع في
زمان المشتري بالقبض لا بالبيع وعلى القول الثاني يلزم عليه قبضها يوم البيع لأن قيمة الولد

لانه من الزوال وقد ولد في ملكنا بقضها فوجوه مانع من الاقالة بوج عينها فوجب قيمتها
 فانه كانتا اوهاكك ولا يزم عليه رد الولد ولا قيمة بل وجود الولد مانع من رد عينها
 كما اذا اولدت بعد القبض على ما ذكره في باب الاقالة والعقل الا حينئذ كونه
 الاستباه في ثمن المثل واجر المثل في سلة ما اذا اوجب الرجوع بقضها المعيب
 بسبب تقدر رده ولو حدث عيب في المبيع بعد البيع قبل القبض ^{المشترى} فاطل
 عليه بعد موته في يده فله الرجوع بالنقصان على المختار وعلى ما عتبه في الاستباه
 فلا تقايرضا وتقايرضا ثم هلك احدهما ونقيب الاخرى عند من اشترا
 فلا يجوز الفسخ فلا رد ولا رجوع اصلا في القيمة تراض في رابطة حاملة فلو كانت
 عند مشتريها وجد الاخرى بالثمن عديا فدايا فده يرجع بقيمة البقرة يوم القبض
 انتهى فان ظهر عيب بديم في احدهما بعد ما مات في يد مشتريه وحدث في الاخرى
 عيب بعد القبض فقيمة وجهان اما ان يقوم الاول مرة بعيب يوم قبضه
 واخرى مع ذلك العيب يوم قبضه فان اومن القيمة الاولى على الدائنة رجوعه فقط
واما ان مع القيمة الدائنة ويرجع عليه بقيمة مبيعه يوم قبضه صحى اسما
 في خاتمة القيتين رجلان تقايرضا بعينين وتقايرضا فوجد احدهما في البعير
 الذي اشتراه عينيا فاق عنده وموضع البعير الاخرى عند من اشترا لا
 فالاول بالخيار ان يشا ويرجع بحصة العيب الكائن في البعير الذي مات فعنده
 وان شاء دفع قيمة المعيب الذي مات عنده الى بائعه ورجع بقيمة المرض يوم القبض
 صحى سالما عن مرض انتهى ولا سكر ان السنو الاول رجوع بالنقصان والثاني
 اقالته وقالوا اذا هلك احد الوضين في المواضنة يجوز الاقالة والتعاقف على
 عين احدهما وقيمة الاخرى لان القيمة تام مقام العين بخلاف الثمن لانه اذا
 كان البيع بالثمن وهلك المبيع بعد القبض لا يجوز الاقالة والتعاقف اصلا

كذا في تحالف الهداية والدواخلة شرح أبي الكارم وعين وعلم ظاهر من
 المنزلة انه يجوز ان قال على قيمته المذاهب احدى ها وقد ورد الآخر مع موجب الرد
 كما عرفت انفا ولو تعاضلا وتعاوضا لم يوجد كل منهما في سيرة عينا قد يماجد ما حدث
 فيه عنده عيب آخر فقيه وجها في ذلك وان قلنا ان ضيا على رد كل من العوضين
 بالقيمة او على عدم الرد وعدم الرجوع فلهما ذلك ثم اهلهم وحكم الله تعالى ان المستوفى
 في المعاوضة عدم استحقاق تعقيم المعقولين كل من العوضين وهو المفهوم من
 العتية وفيها فصل مستقل في المعاوضة وصرح فيه انه مع عين بعين ولا يخلو
 انه بيع عين بعتيمتها وبيع عين اخرى في قيمة تلك الدين لانه ح يلزم انه يقضى
 العقد من وفاء فيه معنى المعاوضة وهو معاوضة عين بعين وبالسندية
 متعة لا معاوضة بعتيمتها وفي مختصر اجناس الواقعات ويجوز بيع بعين ببعين
 وشاة بشاتين باعيناها وفي الهداية ويجوز بيع ثوب هروي بثوبين هرويين
 به ابيد فلو كان في المعاوضة بيع عين بعتيمتها لما حرم النساء في الصور التي سمعها
 انفا وقد صرحوا بجرمته للجينية وفي البرهان شرح مواهب الرحمن عن جابر بن
 عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الحيوان اشين
 بواحد لا يصلح نساء ولا باس به يد ابيد اي عينا بعين رواه القميني وقال
 هذا حديث حسن ثم ان كان في المعاوضة رغبة احد المتعاضدين اشد واكثر
 من رغبة الآخر لحاجة الفروية او لغرض من الاعراض فلهو يدفع عينا قيمتها
 تنضاف باضافي مضاعفة الى البائع مع علمه بان قيمة الدين التي يدفعها الى البائع
 اكثر جد الى اصغاف مضاعفة من قيمة سيرة كعشراء العندليب والطوطي يفرس
 كثير القيمة فانه يجوز مطلقا او مع الكراهة وفي بياض العلامة محمد بن الهاشم عن العجر
 وخواتم الفتاوى بيع ما يساوي درهمها بالف درهم في عين دواية الاصول يجوز ولا

بما جهن هاشمي

وحلة ولو بين جنسه بده في المجلس فارتفع الجها بالسيمة وعينه فيه بالإشارة لم يقبل
 محيا وكل ما كان باطلا بسبب جملة البيع ولو تقيت في المجلس لم يقبل محيا كقب منك كذا
 بكر شعبي وبت منك كذا بكر شعبي ما في بعت منك كذا هذا الذي بكر شعبي فصيح وأما بعت
 منك هذه الصيغة بكر شعبي فصيح إن لم يكن الصيغة من السعي لأن هذه الإشارة
 ارتفعت للجها لثان لأن المعانيه في هذا البيان ومن أراد تحقيق هذه المسئلة ^{بطلان}
 باب البيع الفاسد وباب الربا من الدر المختار ومنع المفقول من حي تنقيح الإلهام والجملة
 جنس المسلم فيه وجملة نفعه وجملة وصفه وجملة قدره كل واحدة من الجها لا
 الأربع مبطلة للعقد فيه انعقاده وأما جملة عين المسلم فيها فسرط في المسلم
 أشار إلى خطه زرعه أو إلى بقر في يه معينة أو إلى تمر نخلة معينة لم يجر السلم إلا إذا
 أشار بعين النوع كذا في الدر المختار وحاصله أن تعيين عين المسلم فيها مبطل مع
 أن السلم بيع المعلوم والمعلوم لا يشترط اليد وإنما ينشأ إلى نفعه وجماله جنس
 الثمن وقت ذره مبطل للعقد إن قالوا لو قال اشتريت منك هذا العبد بمن قال أو
 بال كشي لم يجر البيع فإن بين جنسه وقدره فو المجلس محيا ولا بطلان ولا أصل
 أن البيع ههنا موقوف في صحة ولو بطلان في الحق المجلس وهو واحد ^{بطلان}
 الموقوف في وهي نفعه وثمنه ببيع على ما هو في الدر المختار ومنه ولو قال بعت منك
 هذا الشيء بعشرة فقد أو بعشرين ينسب إلى مسنة فقبضه المشتري ساكنا عن قبول
 لأحد هما مقبلا ولم يبيع في المجلس بطلان وفي الدر المختار في بيع الفضل والبيع بما
 باع به فلان أو بمثل ما أخذ به فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم ومثل ما يبيع
 به والبيع بعينه فان بين في المجلس صح ولا بطلان انتهى حاصله وحيا والروية في البيع
 عين ثابت ولو كان الثمن ولم يعرف البائع ما فيها من خارج حين ويسمى حيا والكمية
 لا حيا والروية لعدم ثبوته في النقص كذا في الدر المختار وعن فتح القدير وهذا أمر
 دفع الجها لاف الاتباع بالبيان أو بالعيان عن الثمن كما سطر دفعها عن المسلم

ولو قال استثنى منه بشئ يساوي عشرة دراهم فان بين في المجلس وفي بيع
 البائع صح والابطال وما جملته نوع النقص وصفتة بمسندة العقد لا بمسندة له فان
 ارتفعت الجملته في المجلس صح والا فمفسد وكذا كل بيع فاسد اذا زال مفسده في المجلس
 زال فسادا بخلاف الباطل الا اذا ابطال الجملته بغير النقص او قدره فانه ينقلب صحيحا
 اذا ارتفعت الجملته في المجلس وبيع الدين في النقص والصوف على ظهر النعم قبل
 فان زال مبطلة في المجلس بان جلبه الدين وجوز الصوف فيه وسلمها لم ينقلب صحيحا اما له
 في الدر المختار عن السراج والتعاطي بالثمن والقبول بالعتق وان عتق عقد باطل بيع خبيث
 فاذا جلد فيه عتق عقد فاسد قبل المدة كما في الدر المختار والقبول في الباطل
 اما في قبلي مضمون بالقيمة كالمقبول على معلوم الثمن او عليه العتق كما في الدر المختار
 عن القيمة ولو لم يبين نوع الدرهم وفي المصلحة فربما منه احد هما اروج من الاخر
 تبع الادراج وان استويا في الرواج والمصلحة فالنوعان كنوع واحد وان اختلفا
 في المصلحة فان بين في المجلس صح والابطال ولو لم يبين ان بعض الدراهم زيف وعلم
 به البائع هذا المجلس وحيث لم ينقلب صحيحا لان عدم بيان كون بعضها زيفا
 مع جعل البائع عن كونه بعضهما زيفا وفي العتق لانه يفتقر الى الثمن لو اذنا
 انقص المجلس تاكدا العتق ويمكن فلا يفتقر العتق وبيع واحد بخلاف رضا في
 المجلس وان يقبل هذا الجواز يوفى وحيث البائع يبيع البائع على العتق والقض
 ولا خيار في البيع قبل ان يملك عليه العتق ولا يملك الرد لان البيع لازم من الجانبين
 وقد مر ان هذا الذي لا يملك ردنا من لا يتعين في المعاوضات الصالحة بدون
 العتق والبيان والعين عن مدين العتق ومن قال ومعرفة حسن الثمن
 وفنا عنه ليس بشرط اصلا وفهم من المسئلة من تولعهم بشرط معرفة صفته الثمن
 ويحق له كما في الثمن والتمتع لان السكوت في معرفة البيان يفيد الحصر على المنطوق

فقد عطف غلطاً فاحشاً ولم يرد من معرفة الصفه بدون معرفة الذات ان لم يقدر
 وان معرفة الذات بدون معرفة الجنس لم تستقل وان معرفة النوع من حيث
 انه نوع بدون معرفة جنسية لم يتصور **فصل** في خمسة اقسام يستلزم قبضتها
 قبل اقران ابدان المتعاقبات ولو لم يقبض حتى يقف فابطل العقد واصل
 كافي لم يكن شيئاً من كونه وهي خمسة اقسام **البيع** الربوي ان لم يكن عينا و
 واسم المال في السلم ولو كان عينا وهو ممنوع لا يبيع كما عرفت في العرف وكل
 ثمنان اصاله وقصد او مبيعان بغير لان العرف يبيع ولا يجوز عن مبيع و
 ليس احدهما لولي من الاخر كذا في صرح العقد اية وبني العرف بعد لانه و
 عوض ما في الذم وكل واحد منهما مظهر البيان فالاول ثمن البيع الربوي تكن
 ان اشترى اليد في الايجاب والقبول كما شئت بمتك كرهذا البكر هذا السعير
 صح فلا حاجة الى القبض بعد تعيينه ولو لم يكن السعير في ملكه وقت العقد وقال
 اشترى بمتك كرهذا البكر هذا السعير ثم استقرض كرهذا السعير المشاويده
 او اشترى اه ثم سلمه الى البائع بعد الاقران صح لان عدم الملك لا ينافي في القبض و
 انما ينافي القبض الصحيح فاذا اتى بالاشارة في اول وهلة العقد فلا حاجة الى
 قبضه قبل الاقران وقد عرفت بشرط كون المبيع عينا في ملك البائع وقت العقد
 في الربوي ولو قال بمتك كرهذا البكر سعير وقال المشتري اشترى بمتك او
 قبلت ثم تقف واغاب احدها عن الاخر قبل قبض كرهذا السعير بطل البيع ولو قال
 اشترى بمتك او قبلت ثم قال بعدة منفصلة بكر هذا السعير لا يمتنع كرهذا السعير المشاويده
 اليه بل يتوقف صحة العقد على قبضه قبل الاقران او لانه اذا قال قبلت او
 استقرت وسكت لزم على ذمته كرهذا السعير وكل ما كان في الذمة لا يمتنع له
 بالقبض في وقته ووقت القبض ههنا قبل تقف ابدانها فان لم يقف

في الوقت بطل البيع وكيفية في البيع والرد والمنع والثاني في راس المال السلم والثالث
 بدلي الصرف وهما كذا في التفصيل في المتن والشروح كلها والرابع بدلي الصرف بعد الأمانة
 ولو تصادقا وتعاينا بضمهما ثم تعالوا ولم يتقيا بضمهما حتى يفتقرا بابتدائها بطل الأمانة وعاد
 الصرف محكما كما كان لأن باقائه الأمانة عاود البيع كما كان إلا في السلم لأن السلم فيه
 ومن سقط بالأمانة فلا يصح إقامته لأن السقوط لا يعود وكيفية في الرد والاشباه
 والخامس النقد أو المشي إذا صار عليه دين وفيه تفصيل مفيد غفل عنه كثير
 من الناس وسنذكره إن شاء الله تعالى وأما آداب الدين فمجنس الدين وليس
 أصلا لأن المعاوضة لا يكون إلا بمال واحد فإذا كان الدين مثلاً مائة
 درهم من ثمن بيع أو من قيمة مملوك أو من قرض ومهر وخلع وصلى عن دم عبداً ومن كفا
 وخالة وكل مائة درهم على وجه الأرض مجانس وتماثل هذه المائة التي على ذمته فإذا أدى
 المديون مائة درهم إلى دائئته وقبضها هو اعتبار الشارح أنه يقبض عين حقه لأجله
 حقه ومثل حقه مع أن مجانس الشيء ومماثلة غيره والشارح يعتبر أن القبض من
 عين حقه والعينية بناءً على العين به وهذا حكم شيء في بعد القبض لأن المائة تقبض بالقبض
 فلا سوا ذمته أصلاً لأنه لو وجد العوضان هنا لأنه صار الدين عيناً بالقبض فيجوز
 الدين والعين بعد القبض وأما قبل القبض فالدين في الذمة مال حكمي لا وجود له في الخارج
 فالمائة التي في الذمة مجنس كل مائة في الخارج والاعتبار المذكور في نفي المعاوضة عند
 عين إلى حقيقته روح وأما عند ملاءمة بين العين والدين ولكن بينهما مجانسة قرباً بين
 المماثلة والمجانسة فالمقبوض عين وبه حدث دين آخر في ذمته الدائن فتقع المعاوضة بين
 الدينين لأن الدينين يفتقرا بمألهما من دين آخر والعين ليس مثل الدين وسنذكر هذا
 الاختلاف ونأمله في بيان المخاصة إن شاء الله تعالى إذا التفت إلى نفي نفي
 لغيره وزنه مائة درهم وثمنه مائتان لما فيه من صنعة عجيبه ووضع لطيف فائده

سوال ١٣

ورم يضمن بالقيمة من الذهب ما يساوي ما يبيع درهم لانه الموجب الاصيل لان العا^ص
 اذا ائلف اعظم منافع الغصب حتى زال اسمه كمن اشاة الغيب نالما كالتخييل
 امرين اما ان يطرح الشاة المذبوحة عليه ويضمنه قيمتها او ياخذها ويضمنه
 نقصان قيمتها واما ملكها الذي ايج بل اهل اي ملكا حرا ما اذا ائلف لمحمها او شواه فح
 ينقطع حق المالك فلا يضمنه الا قيمتها صحيحة سالما والابريق اذا ائلفه زال اسمه
 وصار فضة وزال منافع الابريق بن وال اسمه ويبقى ذاته ولو ضرب فضة الابريق
 دراهم او صاغ منها الاواني لم يملكه العا^ص اصلا بخلاف طبع اللجم وشية بعد
 الشاة والمالك اخذ الدراهم والاواني بجائنا في الصورة المذكو^رة بخلاف اخذ
 اللجم المطبوخ والمسري من الشاة المذبوحة على المشهور وقيل يجوز له الا^{خذ}
 مطلقا واخاوه تا^م فيما ن فعل ما ذكرنا علم ان لماك الابريق التلف اخذ القيمة من
 الذهب ما يساوي منه ما يبيع درهم وهو الموجب الاصيل فياخذ جيل بلا رضا ولا
 نقضا وكما نظر بين حقه ومن ظفر بعين حقه فليأخذ لا وفي غضب الدر وكما^ن
 يختلف بالتسعة فهو قيمتي يعني في باب الضمان والذهب والفضة جنس واحد في
 قيم المتلفات وسيجي ان شاء الله تعالى واما اخذ الابريق المكسور وخط الباقي
 من القيمة او اخذ القيمة من عين الذهب فصالحه بالن^اخي واما اخذ فضة الاب^{ريق}
 بالتمام مع اخذ شئ آخر في مقابلة المائة الباقية من القيمة فن^ا بالحض صرح والذ^ن
 والفضة جنس واحد في ثمانية مواضع منها في قيم المتلفات فمن استهلكه حلي
 ذهب واوجب عليه ما لك قيمة فضة واجله الى سنة بجاز لانه ليس ببيع فكأن
 امهل ضمان متعلق الى سنة وهو مسئلة البرهان في باب العرض ومنها في نقضا
 الدين ومن له الدراهم على مؤسر ممنوع فظفر بدنا يبيع مد يونه فليأخذ بقدر
 دراهمه وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسر ولو نقضا الدراهم من عليه فليأخذ

يجب الدائن على العقبى لومنعاني البيع العاسد ومن باع شيئا بعتة عشر درهما
 ولم يقض الثمن ثم اشتراه منه بدينار فسد شرائه لان الدينار ميساوي عشرة دراهم
 واتحاد جنس الثمن في العقدين وعدم تحقق المبيع بالبيع لا يوجب السقوط الفاسد
 والمواضع الباقية المذكورة في الدونخا وفي البيع العاسد ولو كان الابري في الذكوة
 ملك مريض واخذ من مقلقة فضة الابري في المنكسر قطعة قطعة وان وثق مائة درهم
 سوى فضة الابري في الوارث لا ياخذ من المتلف شيئا لان معابة المريض وصية
 تجري في الثلث ولو كان الدين محطبا باخذ الدائن من المتلف مائة ومن الوارث ياخذ
 ولو كان الابري رهنا واخذ الرهن من متلفه فضة الابري سقطت منه
 مائة درهم لانه اسقط حقه وله ان ياخذ رهنا بيساوي ما يتيقن وهم ويكون رهنا
 وفي رهن الدونخا لا للمسئلة ولو كان الابري مال اليتيم والوقف فاخذ
 الوصي او المستولى من المتلف فضة الابري ضمن كل منهما مائة درهم فهل وجعل
 على المتلف بما ضاها لماره ولضاد الفضة واخذ الذهب من رما بيساوي ما يتيقن درهم
 ولو اوجب شيئا من مال اليتيم والوقف بدون اجر المتلف فاعلم اجر المتلف على المشاجي
 لا عليهما نص به في وقف الدونخا وفي اجر المتلف من الاسباه ولو اختلف الموقوفون
 في قيمة المستهلك واخذ يقول من قال بالاكش وجوبا انتهى حاصله ولو اختلف الوارث
 للموصي والمرفق للراهن والوصي لليتيم والمستولى للوقف فضة الابري في المنكسر
 شيء ميساوي مائة من متلفه فعلى ما فهمت من بيع الاسباه يجوز ومن المتلف
 مصوغ احد للرجل وقد زاد الصياغة في قيمة المصوغ زيادة فاحسنه فليدفع
 من حجر آخر وهذا ضامن مجبور عليه وليس به في دفع التاجيل فيه لانه ليس
 فيه مبادلة مال بالمال وفي احكام الدين من جامع الفضولين وصح التاجيل في بدل
 المستهلك من الدراهم والدنانير والمصوغ وعين ذلك انتهى والسواهد على

ما ذكرنا كبشر في الفقا وديان وابع ما في الذم وشرا في بيع جنسه فبيع اتفاقا عند وجود
 الشرط فان كان الدين ثابتا بالمعاشرة وبيعده وشرائه عقيب حدوته او ثابتا بالمال
 او بالبنية فالعقد بيع ومصلحة عند العاقد من الدائن والمديون وان لم يكن
 الدين ثابتا كذلك وسكت المديون او انكسر اعطى من جنس دينه فكلاهما او
 بعد الانكسار وان اعطى من عين جنسه ورضي به الدائن فبيع عند الدائن بحسب
 الدعوى وقد اويين ورفع شرع عند المديون ثم هذا البيع وهذا المصلحة على
 اربعة انواع محسب فلاول كون الدين احد الثنتين وعوضه عن آخر فهو ايضا من بيع
 الصرف صح به عني واحد وفيه كل واحد من العوضين ثمن وبيع في الحكم
 الصرف سابقا لثوابك آنية فضة وزنها مائة وقيمتها مائة فان ثوابك فيها
 من الذهب وعينا قدره وزنا واجلها الى شهر فعند حلول الاجل فصلا عن الذهب
 على مائة وخمسين درهما وقع المصاصة بنفس العقد فان قبض المالك ما دفع اليه من مائة
 وخمسين درهما قبل المصادقة بايد خصما صح والادخل ومصادقة في فصل العرف في
 ثمن وبيع قبل القبض من الدائن المحتار وايضا مصادقة في ثواب الصلح منه والآخر كون
 الدين احد الثنتين او الثنتين كليهما معا وفيه ثمن او مثلي فاذا فصل الحان هذا الدين
 على ثمن او مثلي فالمصالح عليه ببيع شرط وجوده في ملك المديون عند المصادقة وان لم
 يوجد في ملكه عنده بطل المصالحه عند المصادقة وشرط قبضته عند المصادقة
 او قبض قبل اقساما ابدانها رجعت المصالح عليه مبطل اجماعا والآخر كون الدين
 مثليا كليليا او زنيا او عدويا متقاربا وعوضه احد الثنتين وهذا البيع كبيع الصرف
 باحكامه اتفاقا والواقع كون الدين والعوض مثليين متاخرين جنسا او كون
 ثمين من جنس الدين مثله كان عليه كبن وعوضه جنس كالبني والخبز من جنس
 البس بانه يمين وحكم هذا النوع الرابع حكم النوع الثاني في ان عوض الدين شيئا

يسع شرط وجوده في ملك المدينين وشرط كونه مشار إليه عند العقد أو كونه مقبوضاً قبل
 انقضاء أجلها ولو لم يكن مشار إليه عند العقد في هذين النوعين أي البائع والراعي
 صار مينا في ذمة المدين كما كان في ذمته دين سابق فإن لم يقبضه الدائن قبل التفرق
 بالإبطال بطل البيع بنقض القبيح على الله عليه والسلم لا يفي عن التفرق عن دين دين
 ونقض عن يسع الكافي بالكافي ومحل هذين المدينين واحد صرح به الشيخ عبدالحق في شرح
 المشكوة وكذا أنهم من القديرات في مواضع منه ومن قال كل من ادين شيئا محمل على حدة فقد تصرف
 بنفسه شفعاً ولو أشار إليه بعد العقد قبل الفاءة لفي إشارته لأن ما في الذم لم يستغن إلا
 بالعوض صرح به في الاستباه وخلاصة الجمع أن كل ما في الذم إن صرح عنه على غير حبه فإن صرح
 على غير مشار إليه صريح مطلقاً والآراء في نقض المصالح عليه قبل التفرق صح والإبطال وما ذكرنا في هذه
 الامور الأربعة أكثره مذكور في كتاب الصلح من الشروح والفتاوى وقيل الصلح الذي رتبنا جاع
 العوضين وقر الدار في مسائل شتى قبل الفراض قبض بدل الصلح شرط أن كان ديناً بين
 بان ضام على وراهم عن دباين أو عن شئ آخر في الذمة وإن لم يكن ديناً بين لا يستلزم
 قبضه لأن الصلح إذا وقع على عين شئ بالإشارة لا يفتي فيها في الذمة فجاز الاتفاق عنه
 انتهى ومن تأمل في هذا الكلام أنه محيط بالافتراف الأربعة المذكورة بإجماله وفي جامع الفصولين
 أن الدارهم إذا قبلت بالمتلي فشرط المتلي أن يكون موجوباً ومعتناً والإبطال المأني السليم
 وأيضاً فيه في محقق اجناس الواعقات لو كان المدعاوينا مضاعفاً على كيلي أو ورنى فإن كان
 مشار إليه صح وإلا فإن قبضه قبل التفرق صح والإبطال انتهى وفي مختار الفتاوى وعين و
 من عيب كبرياء العلى لمن حوله خطأ بالذهب في ثمنه فهو باطل انتهى لأن خطأ المال
 ليس بمال إلا خطو لا لأنه كان بيع الدروهم فيها مسائل مهمة لا بد من معرفتها
 منها أنه لا بد من تعيين البيع بالإشارة عند العقد في أول وهله في البيع الربوي
 والإبطال البيع وفي هذا الفصل أن لم يكن معتناً كذلك فإن قبضه قبل التفرق

يستحق

مع والابطال كما في عن الربوي وقد مر ومنها انه انما يجوز العرف بالبيع والمصالحة في مكان في
 الذي ^{حقه} اذا كان عني بدلي العرف وعني بدلي السلم واما في بدلي كل منهما بدلي السلم فبدل
 قالة فلا يجوز التصرف أصلاً إلا بعد القبض ولا يجوز تملك الدين من عني من عليه الدين
 إلا في موضعين الخوالة والتوكيل بالقبض ومنها ان المراد بالقبض ههنا القبض بالبراجم
 لا التحلية والتحلية في البيع قبض وفي هذه الأنواع الخمسة ليس بقبض فلا بد من
 القبض الحقيقي وهو القبض بالبراجم أي باليد ومنها ان المراد بالتفرق ههنا ^{بعبارة}
 احدهما عن الآخر بان يكون بينهما حائل يمنع وقوع النظر على صاحبه او يكون
 مسافة بعيدة مانعة عن وقوع نظر احدهما على الآخر وامكان الروية عاقبة يمنع
 التفرق فلا حاجة الى حقيقة الروية وان ما معا وسار فاشع معا لم يحصل
 التفرق ولودخل وقت السلم حادثة ليجز الدراهم وتواري عن بيع المسلم اليه بطل
 السلم كذا في الدرر ومنها انه اذا انكسر حلي ذهب عند غايبه ونقص قيمته بالانكسار
 بقيت الدراهم بالعاما يبلغ بلا رضا ولا قضاء واليه اشار في البرهان بان هذا ضمان
 والضمان قائم مقام العين وليس بعرف لان العرف بيع والبيع لا يجبي عليه وهذا
 مجبى وعليه انتهى ولو اخذ المالك شكس الرابا خذ منه من الغائب شيئاً آخر لانه
 الربا ولو ظفر بدراهم الغائب قد ورد درهم القيمة اخذها بغير اذن لان من ظفر
 بجنس حق فله ان ياخذ وفي بيع فضولي مختار الفداء من الصغرى من الذرة على
 آخر درهم وظفر بدراهم فله ان ياخذها في بيع الامشاء اذا استهلك رجل
 بدل العرف تبيع قبض من شيء واخذوا المشايخ ابيع وتفرق المتعاقدان قبل قبض
 القيمة من المتلف فان العرف لا يفسد عند خلافهما خلافاً لمحمد كما في الجمع الجاهل انتهى
 قلت كذا في شرح المواهب لعبد المظيف البستي قدس سره ويجوز بقيمة المتلف
 الخوالة والكوالة والرهق والطر مستقاة من الدرر والله اعلم بالصواب ^س الررض

سوال ١٣

جواب

ما هو هل هو قبضة المستقرض او ما في دمه للمقرض دين عليه ومثلي تلكه
 المستقرض **ج** والقرض الصحيح في دين المقرض **ج** ولكن يجوز بيعه لانه ملكه فهو
 مضمون بالقبضة لا بالدين انفسا واستقرضه ويعتبر بيمينه يوم القبض كذا في الرد
 ويصح بالقبض فيك وبما يقع به العارية ولهذا الوجه اصحاب السنن في باب العارية
 واذا اقرضت كبري قبضة المستقرض وبعده من آخر ثم استقرضت كبري من رجل واعطى
 مقرضه وهبنا لانه اكرهنا لاول كبري في القرض ومقرض المستقرض وصاويهما
 بالقبض او بالا ستهلك فهو موجب القرض ويسمى قرضا جارا والذاتي بالزمن على ذمة
 المستقرض من كبري المقرض كذا ادنيا واجبا اداؤه وهو القرض الحقيقي لانه من الدين لا
 من الدين والذاتي هو الذي الى القرض لا يواذمه المستقرض ثم القمها يعينون
 هذه الاكوار الثلاثة كذا او احد اليل يلزم مبادلة ويدي بملكه من جنسه نسيئة نصفا
 كالعارية لو روده في الشرع كورود العارية والتفق اعلانه لا يجوز الاستبداد في السلم
 فيه وعلى انه العين والدين متساوان متباينان فان قبض المسلم فيه اعتبر وافى ضا
 انه اخذ عيني حقه ليل يلزم المظور والظاهر ان المدين في الذمة ولا جوده في الخارج
 فلا يعقبض اصلا ثم المستقرض ملك القرض بلفظ اي بلفظ ما ينفق به القرض لان الملك
 لا ياتي عن الانتفاع وفي الاشياء ملكه بنفس القرض وفي الدرع البر بلفظ القرض و
 يؤيده صحة توكيده لرجل يقبض القرض على ما في سلم الترتن كلها الا انه لو هلك قبل القبض
 لا ضمان عليه لانه لو باعده المقرض من عيني المستقرض يجوز بيعه والاصح التحا وانه ملكه
 بالقبض كما في الهبة لانه انما دخل في ضمانه بالقبض حتى لو هلك قبل القبض لا يلزم عليه
 ضمانه وفي الشئ بملكه بنفس العين وفي بعض شئ الاشياء بنفس القبض مطابقا للشئ
 وفي بعضها بنفس القرض كما مر ويدين على ملكه بالقبض ولو لم يملكه به عليه مسلمان
 احد هما باع المستقرض من المقرض ما قبضه منه قرضا وكان في يده قرضا جارا لبيع

ولوردة في ادائها لزم على ذمته بقبضه برئ والثانية اذا كان العرض المقبوض ثابته
 يدو واستمر ما في ذمته بسبب القبض من مقررته بدراهم مقبوضة قبل الفرق صح وبذلك لا
 لانه انما ان عن دين بدعي وفي الدر بعد فعل هذا الكلام عن البحر والبرانية قال في المحرر
 ابي يوسف لا يملكه الا بالاستملاك كقبض القبض لانه قبل الاستملاك كعارية وامانة فلا يقبض
 به المالك بل تؤكل بعد القبض فائدة الاختلاف في فصل العرض من الدار المختار **فصل**
 في معنى المقاصة وهو قصد وقاصة في شيء اذا اخذ منه شيئاً كان حقه كالمقاصة
 قاله في لوامع الخوم والمقاصة في الفقه على معنيين احدهما ادق من الاخر واوضحه الاختيار
 ابو حنيفة رضي الله والآخر محضاً ومغرضاً وهو رفع مال حكلي عن ذمته بدفع مال حقيقي للمعا
 على ما في اللوامع فعل الدائن فمن طهر بحسن حقه من مال المديون فاحذره غائباً كان المديون
 او حاضراً راضياً او غير راض تم المقاصة لان المقصود هو الاستيفاء وكيف ما كان وعلى
 المعنى الثاني هو نقل المديون زيد باع ثوباً من عمر ويد دينار وربع الثوب اليه ثم قبض الدينار
 منه فيدفع الثوب الى عمر وحدث في ذمته عمر ودينارين وهو مال حكلي واذا دفع الدينار
 الى زيد فقد دفع عن ذمته ديناراً وديناراً فسقط الدين وبقى الدية ولهذا قال اصحاب المتن
 دفع الثمن او لا ثم دفع المبيع لئلا يلزم الدين ثم على التعريف اللغوي ان الدينار الذي هو
 ذمته عمر وحق زيد فاذا اخذ ديناراً من عمر ودينارين كان حقه هودين والمقبوض عين
 فقد فاض زيد عمر في دينار الدين وعلى التعريف الفقهي المقاصة هو دفع عمر ودينار الى
 زيد ليقتبضه مكان حقه ويسقط الدينار الدين عن ذمته اي ذمته عمر وسقط فائدة
 الاختلاف فيمن اخذ بحسن حقه من مال المديون بالرضاء ثم زيد ان ابراهم من الدينار
 الدين لزم عليه ووالدينار المقبوض وهو المعين للرد وان لم يبق في يده رد مثله واصلله
 ما ذكره في باب المراجعة بان الخط والزيادة يلحقان باصل العقد بطريق الاستثناء وفي الدر
 في فصل الفرق في الثمن والمبيع ومع الخط منه اي من الثمن ولو بعد حلاك المبيع وبعد قبض
 الثمن

والزيادة ولم يتحقق باصل العقد بطريق الاستسنا وانتهى وحط كل الشئ صحيح الا في حق الموكل
في حق السقيم صرحوا به في السقعة ولو قال البائع للمشتري ابرأوك عن الثمن لو قال بعد
قبضه واراد بالبراء الاستقاط رجع المشتري بما او في اليابغ عليه من الثمن وقضوا ^{المبيع}
كما هو صواب بلا عوض لكن في الصورة لا في الحكم فلا يرجع الرجوع في البيع ويصح البراء بلا عوض
ويؤيد ما لا يرد حقيقة في مدائش الاشياء واذا التفتي البراء باصل العقد بطريق
الاستسناد وسقط الثمن من حين انزومه لا يلزم منه حلق البيع ابتداء عن
والبيع الثاني عن الثمن باطل للمشتري الرجوع بما اطا من الثمن لانه مبني ان المذموم
المقروض من الثمن كان ملكا للمشتري فيلزم على البائع رده كما لو ادعى على اخي دنيا
فاذاه اليه ثم قضوا على ان لا دين يلزم الرده ثم اعلم ان في البراء معنيين استقاط
وتمليك فقبض القبض الثمن استقاط دين عن ذمته المشتري وتملكه اياه لان
الدين ملك البائع وبعد القبض هذان المعنيان ملحوظان بطريق الاستسناد فلا يرد
انه تمليك فقط لان الدين سقط بالقبض فيكون هبة معينة فلا يتم البراء بالقبض
بعد القبض ولو قال اردت اخرجك يا بك او فئت حقي الي فتلت ابرأوك من
المطالبة بسبب الاداء لم يبق دعوى حقي عليك صدق باليمين وليس للمشتري حق
الرجوع عليه بعد اليمين وفي مدائش الاشياء يرجع المدينون بما اذاه اذا ابرأه براءة
استقاط واذا ابرأه براءة استسناد فلا يرجع اصل انتهى ومعني العاقبة عند
خسفة رضي الله وهو ادق المعنيين وهو المطالبة عن دين بين من بقاءها لان
الدون تعقبت باسمها للاحالة بين عين ودين واخي الدينين وقضاها ولها ولو كانا
معا في آن واحد بلا تقديم وتاخير وكل منهما قضا والاخر القضا سوجب لرد
المطالبة لاستسقاط اصل الدين في الاشياء في كتاب المدائش البراء لا يتوقف
على القول الا في ابرأه بدل العرف والسلم كما في الدائم ابرأه بعد قضاء الدين صحيح

ولا يجوز التعريف في بدل العرف بقبي القبض ويجوز التعريف فيه قبله بعد الفسخ والافاء
وفسخه هذا اقتضاء وهذه الصورة بعينه لذكره في المتن في باب العرف
والثانية اذا كان كل من الرجلين راى الآخر ويدونه نقضاً صادقاً بيني وقريل صاحب
الاسباه الصلح لا يقبل الاقالة والعسخ باطلا فاسد لان من الصلح ثابته معنى البيع
فانه يجوز ان يملك مطلقاً وان صلح عن الف عناية منها مثل منع المائيه صلح ولا يصح اقالته
انفاً وتحقيقه في الدار المحباً ولو ابرأه بعد المصالحه عن الف عناية منها بعد دفع المائيه
هل يرجع بالمائيه او لا امراره ومقتضى ان اعد هم ان البعض لا يرجع ان يكون عرضاً عن كلمه من
الدين في المصالحه فيحمل على استيفاء البعض واستعطاء البعض ولهذا يصح في الدين ولا
يصح في العين لانها لا تقبل الاستعطاء والعناوط لا يسقط به من عوده والساقط
لا يعد فبطلان الابراء في الساقط فاذا بطل في البعض بطل في الكل والله اعلم بالصواب

س هل يصح قهرام وضع تاجيل كل ذي الا العرض **ج** الظاهر انه يصح في عين ما يستقر عليه
قبل الافتراق لانه المراد من الصفة الزم فمضاه ولزم تاجيل كل دين الى حلول الاجل اذا لم يخط
اليان ورجي المديون وليس للراي بطلان الاجل ومطالبة المديون قبل حلوله لان العرض
والعارية فاذا اتى فيه او اعاره الى مستقر قبل حله قبل معنى الشهر وفي مداسات الاشياء
كل ذي اجل صاحبه فانه يلزمه تاجيله الا في سبعة الاول العرض والثاني الثمن عند الاقاله
والثالث الثمن بعد الاقاله وبها في القينة والرابع اذا مات المديون المستقرض فاجل الدائن
الوارث والثاني من الشفع اذا اخذ الدائن بالشفعه وكان الثمن حالاً فاجله المشتري
والسادس بدل العرف والتسابع واس حال التسليم انتهى فعلى هذا بطل المحصر في العرض
ومعنا ما نقل عن القينة ما اذا اجل المشتري للبائع رد الثمن اليه عند الاقاله او بعد الاقاله
لا يلزم التاجيل اصل وفي احكام الدين منه والميل في لزومه في القرض شيان حكاه
المالك في لزومه بعد القبض عنده اصل الدين او ان يحيل المستقرض صاحب المال على

سؤال عها
جواب

رجل الى ذلك الوقت انتهى سنة او سنتين فيضع ويكرن المال على المحال عليه الى ذلك الوقت
انتهى ولا يلزم ما جيب القرض الا في سنتين مذ كورن ومما اذا كان محجورا ومما اذا احواله على
مدين مخرج سنة ومما اذا اوصى بتأجيل وقضاه على يده سنة او اوصى بان يقضوه
من التركة الى سنة فيلزم من الثلث وفيما اذا اقل رجل عن المستقر من فاجله صاحب المال
فيما خرج عن الاصل والكل في الدون في فصل القرض في العن والمبيع قال والمال اصل انما جيل
الدين على ثلثة اوجه باطل في يد لي حرف ورأس مال سلم ويبيع عني لازم في رضى واقالة
وسقيع ودين ميت ولازم فيما عدو لك انتهى وفي احكام الدين من الامتياز ليس في
الشرع دين لا يكون الا حلالا لا راس مال السلم وبدل القرض والقرض والعن جند الاقالة
ودين الميت وما اخذ به السقيع الفقار وبين كلام الدر وكلام الاشياء مباحة صورة
وتوافق معنى بتأويل صحيح وفي الاشياء جند هذا الكلام ليس في الشرع دين لا يكون الا
مؤجل الا المسلم فيه والدية وما بدل الكفاية ففقد ما يصح حاله او مؤجلا انتهى
هل يجوز زنيب الدابة والحيوان مطلقا وهل يملكه الاخذ بيد السبي اول
السبي الذي ك المعطاء مسيب الدابة مسيبا اي تركه اعطاء فخر كان السبي بغضبا
الى اصنام الحيوان بان ضاع بعطش او بجوع او لم يفتق به احد من المؤمنين حتى تم تسبيبه
وان كان الحيوان وحشيا ملكه بالقبض وضاعه بالعطش والجوع تأويل يجوز ان ساله بغير ط
الاباحة على العموم بان يقول هو لمن اخذه وكل من مسيب دابة مملوكة وقال هو لمن اخذها
ولم يعلم انها قطع يجوز له وذلك ثم صورة الجواز او عدمه اذا قال انه لمن اخذه ثم اخذه احد
سلم او ذمي عالم باباحة المالك اياه او غير عالم ليس المالك ان ينيعه من يده وينارعه
فيه لانه مملكه بالقبض فيد ما خرج من ملكه فالكبر باباحة اياه وقبض المباح عليك واما في
صاحب الامتياز المالك لا يملكه بالقبض فيقول على الترك يعني اباحة وفي الدون موقوفات
بيعه من ذمي فله لا يجوز بيعه اخذ ما لم يقبل حين رمي من رآه فليخذ انتهى

سؤال ١٧
جوابه

علم منه ان شرط صحة الاباحه ان يكون وقت الرمي والارسال والتسيب وفيه في الموصفين
في كتاب الحج وكتاب الكراهة نقلا من كراهة جامع الفتاوى شرعا عصا بين من الصيا وواعظها
جاز ان قال من اخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعنا قد وقيل لا يجوز لانه يصح
المال انتهى عبارة جامع الفتاوى وقد لا تخرج عن ملكه اي يحجز الاعناق بدون الاباحه
وفي كراهة مختار الفتاوى في النوازل سبب وانه فاخذها آخر واصليها فلا يسيل
للمالك عليها ان قال عند تسيبها هي لمن ياخذها وان قال لا حاجة لي بها فله اخذها
والقول له بيمينه انتهى كلام الدوم من الموصفين ثم في اعتناق العصا بين ويحجزها
المال وهو منهي عنه في الحديث وقد ثبت اعتناقها عن السلف الصالح لله تعالى ونحوها ونعظما
عليها ووجب اعتناقها وارسالها اي اطارتها اذا كانت في يد من هو محرم او داخل في
س من اخذ مثل حق من جنس حقه بمقدار حقه من مال المدينين بدين رضاه
يقع به المعاصاة لولا ج فيه فلو كان والخيار انه تقع المعاصاة به بانه ان العقبس والا
عند الفتا هو الاخذ بحد التسليم والايقاء لا مطلق الاخذ ففي هذه الصورة قال ابو
نصير محمد بن سلام رجل له اخي دين فاخذ مثل حقه من مال المدينين يصيب
ولا يكون فاخذ قضا صا بها عليه والخيار وانه لا يصيب ما صبا لكن يصيب مضمونا عليه ان طريق
تضاو الدين ان يصيب مضمونا عليه وذكر في الاصول لو طفر على جنس حقه فاخذه ثم الاستفا
لان الفعل ليس بمقصود كذا في مختار الفتاوى في المنقولات من كتاب الكراهة وقوله لهم
من طفر بجنس حقه فله اخذه مذكوره الاستباه والاروني في حيل الاستباه ولو
امتنع المدينون من الاداء له ان يمد يده وياخذ منه لكونه طفر بجنس حقه فان
ما نفعه ورفعته الى القامتي فيكلفه قضاء الدين انتهى رجل عليه دين وماله من جنس الدين
وربقة في يده وانه ارغصبه منه فقام في يده لم تقع المعاصاة لا يقض جديد
اجتماعا على ما في مدائك الاستباه وقبض الدين هنا عارض وقبض الدين سابق

سؤال ١٤
جواب

فلا بد من رفع حكم قبض العين لحدوث حكم قبض الدين وقبضان اذ لم يتبين
 لمريد خلى احدهما في الآخر ذكره في هبة الدراهم اذا اختلف الدين في قسمة وضعف
 كدين نفقة الزوجة على الزوج ولله عليهما دين من جنس النفقة او جوده ون يانه لم يرفع
 المقاصد الابيض الزوج ورضا صاحب الجسد والدان جنس واحد في ثمانية اضع ذكرها
 صاحب الدرر في البيع العاقد احدها نقدا والدين فله اخذ الدرهم عوضا وبانته نية واخذ
 الدنانير عوضا وراهبه قيمة استيفاء حقه اذا اظهر بها واستحق المديون عن الاداء
 والرياسة والدواة مري وان اخذ مكان الدرهم الجيد وولهم زينة ما اخذها باعتبار
 المساواة في الوزن في بيع الاستباه واجوده في الاموال الربوية هبة ولا في اربع مسائل في
 مال المريض تعين من الثلث وفي مال اليتيم ومال الوقف وفي القدر الوهن اذا انكسر ولقصر
 قيمته فله ان يقضي قيمته ذهبيا ويكون رخصا شقيا واذا اوصى الدينون مثل ما
 عليه الى مال هبة او هدية او ضيافة ولم يعلم المالك ان له عليه ومينا ونوي الدين
 بالاصالة المذكور اذا والدين وسواة الذمة به يري ووقع المقاصد وبانته وقضا
 وكذا اذا طرحه في مال الدائن وخلطه به ولم يعلم به الدائن يري وكذا الواطعة فاعلم
 انه الحققة الذي لم يطعمه وذكره في كتبنا في مسئلة الاطعام خلاف الشافعي رحمه
 وفي التلويح شرح التلويح لم يوجد في الكتب الشافعية اصلا لم يرفق القضا الذي
 من القوامع ليس يجامع لهذا النوع **س** ولو اخذ الدائن خلاف جنسه حقه
 من مال الدينون في غير رضاء فاحكمه **ج** فيه ثلاثة اقوال قال ابن ابي ليلى لانه اذا
 خلاف جنسه حقه باعتبار القيمة بعد قيمة حقه لانه وصفا المالية بمائتي ووصف
 للجنسية في هذا المقام ضرورة كذا في الهداية وحواشيها في كتاب السرقة وفي فقه
 الدرر اطلق الشافعي اخذ خلاف للجنس المالية في المائة قال في المجتبى هو اوسع
 فيعمل به عند الضرورة انتهى والاول لان الاخران في مذ هبنا في قول هذا الاخذ

فلا بد من رفع حكم قبض العين لحدوث حكم قبض الدين وقبضان اذ لم يتبين

سؤال ١٨
 جواب

عقود

عصب والمأخوذ معصوب يملك هلك العصب وفي قول انه معصوب لكنه يحكم
هلك الرهن وفي رهن الدار خذ عمارة المديون عن راسه لتكون رهنا عنده
لم تكن وهذا اذا اهلكته هلك الرهن وهذا طاهر اذا رضى المديون بتركه
رهنا عما فيه ومفاده انه اذا رضى بتركه كان رهنا ولو لا وعيله يحل اطلاق
السرارية وعينها كما افاده المصنف وفي المجتبى لرب المال مسك مال المديون رهنا
بلا اذنه وقيل اذا ايسر المديون فله اخذها مكان حقه قضاء عن دينه واقر المصنف
انتهى كلام الدار بلغة لانه اذا ايسر وامتنع عن الاداء تحقق ظلمه مطلق المعنى
ظلم فحلى الاخذ واما بقوله فلا لقوله فعلى وان كان ذو عسرة المائة س اذا اشتد
شيئا بدراهم معصوبة حل بطيب لانه كان مأكولا ومثرب لانه ان كانت بقره حلوبا
ووطيد ان كانت جارية ولبسه ان كان ثوبا ورجله ان باعه بعد الشراء ولا يطيب
ج فيه ثلثة افعال فالاول قول ابي يوسف رح واختاره الكرخي انه يطيب له الاكل
والشرب والوطي واللبس والرج في الصورة المذكورة الا اذا دفع الدراهم المعصوبة او لا
الى البائع ثم استثنى منه شيئا لا يطيب له شئ من الاشياء المذكورة وفيه
في التحفة عن الغياثية بطيب هذه المذكورات له وفي مشرقان بيع الدار
الكسب حراما واشترى به او بالدراهم المعصوبة شيئا قال الكرخي ان تعد قبل
البيع يصدق بالرجح والاولا وهذا قياس انتهى وفي عصب الدار وعند ابي يوسف
لا يصدق بشئ منه كما لو اختلف الجنس انتهى وفي بعض النسخ حوالا لك
من مخار الفنادى وفي الصغرى اشترى طعاما بدراهم معصوبة حل له اكله لانه
لو اشترى الدراهم لا يطل الشراء انتهى واذا ثبت حلية عين المشتري بدراهم معصوبة
فتكون حلية مناهة وتؤاخذ اولى منه والقول الثاني هو المفاهيم وهو انه ان
اشترى الدراهم المعصوبة واصل العقد اليها بان قال بهذه الدراهم و

سؤال ١٩

جواب

نقد منها لا يطيب له الشرب لكنه ملكا حراما ولا يطيب له الرجح وان اشار
اليها واذان العقد اليها ونقد من غيرها او اشار واذان الى غيرها ونقدتها
او لم يشرب ولم يصف اصلا ونقد منها يطيب له الرجح ونحوه في هذه الصور الثلاث
صح به في غضب الدرسيد بيع ابي المكارم والمفهوم من الدور هذا قول الطرفين
واشاره الكرخي ثم قال واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة
الحرام وقال ابو المكارم وري شد ادعن ابي حنيفة ربح انه يطيب له الرجح ولا يلزم
عليه فصدقه به اعني في الصور الثلاث المذكورة وهكذا ادركه الطحاوي وعليه الفتوى
هذا حاصل كلام ابي المكارم في البيع الفاسد وفي التوفير به نفي العقد الثالث
انه لا يحل له رجح ولا عينه مطلقا ولو بعد اذان الا اذا لم يشربها ولم ينفذ منها
بل نقد من غيرها وفي غضب الدرانة لا يحل مطلقا كذا في المتن ولو بعد اذان هو
الصحيح كما في فتاوى النوازل انتهى **س** حكم المقبوض على شرط النكاح ما هو **ج**
حكمه حكم المقبوض على سبب الشراء عند بيان الثمن وفي الرسالة المباركة للعلامة محمد
قائم السندي وطنا والمكي مرقدنا اعن الكتب المعتمد عليها ان المقبوض على شرط النكاح
ينزله المقبوض على سبب الشراء في الثمن انتهى وفي نكاح الامتلاء المقبوض على
سبب النكاح مضمون انتهى وما قالوا في مناه المقبوض على سبب النكاح في الجارية المقبوضة
في دينها كحوا فان ماتت قبل النكاح في دينه وجب عليه قيمتها يوم قبضها فهو
بينهما ما نحن بصدده لان كلاهما في المقبوض على شرط النكاح لا رسوم النكاح
وفي بيان شرط الخيار من الله والمقبوض على سبب الشراء بعد بيان الثمن مضمون
بالقيمة يوم قبضه بالغنة ما بلغت غره ولو بشرط عدم ضمانه بزاوية ولو في يد الوكيل
ضمنه من ماله بل رجوع الا بامره بالسوم خاتمة واما على سبب النكاح فمضمون
مطلقا انتهى والقيمة هنا في خيار الشرط للبائع وقد هكذا المبيع في يد المشتري

سؤال ٢٠

منهم قائم مستدري جواب

في مدة الخيار هو ما يقوم مقام البيع اي الدرهم والدنانير في العتيق والمثل في مثل ذكره
 في الدر في خيار الشرط ولو اخذ قيميا او مثليا وقال ان رضىت به انا او ابى او فلان
 سا ستر به منك وقال الباع عنه كذا ح ومضى شهر ولم يتفق بينهما انعقاد البيع
 هلك في يد الاخذ ضمن قيمة العتيق يوم القبض ومثل المثل لان يده ضمان لا يدان
 ولو هلك في يده بعد سنين لان يد الضمان لم يوفت كما في العقب والرهن ولو لم يبين
 التامع العمن او قال لا اخذ اقلته لا نظر اليه او لنظر اليه ابى او فلان ولم يقل
 ان رضىت به اشتريت فيه يد امانة فلا ضمان عليه بلا تعد وكتب العلامة
 الفقيه محمد الهاشم السندي السوي قدس سره في جواب الاستفتاء الذي كتبه
 اليه ناقله عن جامع الفتاوى وكذا كتب العلامة الفقيه محمد القاسم السندي
 وطهرا والكي مرقد اقدس سره في الرسالة المبكرة ناقله عن مجمع مولانا حافظ الدين البوز
 قدس سره كل ما يرسل الى طالب الى ابى البنت او المرواة المخطوبة من طعام يتسارع
 اليه الفساد فهي هدية مطلقة ليس له ولاية الرجوع في ذلك وما سوى ذلك
 من الدرهم والخيوان والقياب والعتيق فهدية مقيدة بشرط جريان العقد
 بينهما في المستقبل والمعلق بالشرط كالخمر عند وقاعه فلا يجب الرجوع بعد
 جريان العقد عقيب استحصال المقصود بل لا وجه لرجوعه واما قبل قبل ذلك
 فلكل واحد من الطرفين ولاية الرجوع بين المدعى ان كان تاما وبقيمة العتيق ومثل
 المثل ان كان هالكا لان ذلك بمنزلة المعبوض على سبيل الشر او هكذا اجاب فقهاء
 بلاد الشام انا من الله تعالى عليهم سبحانه الانعام وقد تحيى فيها عقول الكثر
 ذوى الانعام والله تعالى عصفنا عن ذلك الاقدام انتهى ما كتبه مع الانصاح
 والمقبوض على سبيل الشر او مشبهة به والمقبوض على شرط الكاح مشبهة ووجه
 التشبيه عدم دخول المقبوض في ملك القابض وعدم خوجه من ملك الدافع

محدث محمد هاشم سمندي
 بمحدث محمد هاشم سمندي

المالك قبل البيع والكساح ويد القابض في المستلئين قبل انقضاء البيع وانما الكساح يد ضمان
 لا يد امان كما مر وكل واحد من الطرفين ولاية العتق والرجوع اي فتح العزم بالعتق والرجوع
 والرجوع بالرد والاسترداد قبل الانقضاء في المستلئين لان المالك انما دفع المال بغير من
 الثمن عوضا عن ماله بالبيع في الاولى ولعوض الكساح عوضا عن ماله مبيعة لا معنى في الثانية
 لان الثاني بيع بشرط بالمال المدفوع فله فتح العزم وترك الغرض والاعتراض عنه وا
 ماله قبل حصول الغرض وللقابض رد المقبوض والامتناع عن اقباض الغرض الى صاحبه
 الغرض واما بعد حصول المعصية واستيفاء الغرض من المعسر والمقبوض صار ملكا للقابض
 مستندا الى حين العتق نال وانك لا كما اذا اخرج البيع في خيار الشرط سواء كان الخيار لها
 او لاحد منهما ما في الامتناع في احكام الملك فالاولى للمستلئ ولو ضمن قينة المال بغير
 هلكه او رده عنده عند قيامه قبل حصول المعصية في المستلئين لزم عليه رد المالك
 القائمة وضمان المستملكة لاصناف المالك لانها ماله في يده عند نكاحه في العتق والامتناع
 فالكسب والمناخ صارت ملكا للقابض مطلقا لان الرجوع بالقبض ونفيه في الامتناع احسن فغير ذلك
 تضمن المانع في المستلئين المذكورين ولا يفي عنهما الا في مال التيمم وبل الوقت والبناء
 الذي اعتده صاحبه للتمتع بالمرحله في الدار وفيما قد علم في هذه المسئلة عقود
 الكساح ودوى الاتهام كما مر القاشادة الى رد قول من قال كل ما اخذته المرأة او ابوها
 من الخاطب على شرط التزوج سوى المهر فهو رشوة محضه وحرام صريح لزم ردّه وجها
 او لم يتزوج وهذا القول هو المنقول عن القنادوي القليلية والقابض رخصته والى رد قول
 من قال انه هبة صحيحة بغير عوض فيصح فيها الرجوع عند عدم المانع من الموانع
 السبعة المشهورة وتتم بالقبض والكساح بغير مال فلا يصلح ان يكون عوضا عن الهبة
 حتى يصير الهبة بيعا معني بشرط الكساح شرط فاسد على ملأ من الهبة والهبة لا تقصد
 بالشرط القاسد بل بطل الشرط في وعي في المال الماخوذ احكام الهبة تزوجها او لم

بين وجه وهذا ايضا كونه القلب اعلموا هذا كره الله تعالى طريق علم الامر والنواهي والراي
 حقائق الامساك كما هي ان بين الهدية وبين الهدية عموما وحضرة من وجه والهدية
 هو ما يرسل الى احد لغرض بلا عوض لصله رحم او لازدياد محبة اولدفع حضرة او لا
 يستعانة على علم فهو ريشة او السعادة في الدارين كهدايا الهة على وزن اربعة الى ^{الله} رسول
 صل الله عليه وسلم وهو علم ملك من ملك حبش ولقبه الجاسي والصفحة في العربي والسوم
 في الترك والرومي وارمغان في الفارسي وسوكري في السندي نوع من الهدية
 العجيبة الغريبة فيمن المهدى انه يسر المهد اليه ويحببه وربما لا يحصل الغرض له كهدايا
 يلقبها والى مرسله اليهم هدية فغائرة هم يرجع الموصوف والهدية عليك العين في
 الحيز فيوي او اخروي وعليك الدين من عين من عليه الدين اذا امره بقبضه بقبضه
 صار عينيا بالقبض وارسل الرسول هدية لا هبة واعطاء المال مشافهة فغير هبة
 لا هدية والشرط الملائم لا يفيد غرض الشارط وحصل اجزاء في الواقع لا يحصل حاصل
 فخران هبت الريح فانت حري عين ملائم لا يفيد حريته لكن هبوب الريح جعله اجلا
 لحريته فخر وعنده حلول الاجل وان كان مجهولا وفي منقرقات بيع الدود وبيع تعليق
 هبة وحالة وكفالة وبوادة عنها ملائم انتهى وفيها الشرط والتعلق من الاستبارة ولا
 يصح تعليق الكفالة بغير ملائم والهدية بغير متعارف لا يصح فصر منه ان تعليق الهدية
 ملائم عن متعارف لا يصح لكن المفهوم لا يوافق المطلق الصحيح فلا يعارضه والهدية
 لا يبطى بالشرط الفاسد فيبطل الشرط وخصر الهدية منجزة وفي كفالة الدود لا يقع الكفالة
 ان عقلت بغير ملائم فخران هبت الريح او جوا والمطر لانه تعليق بالمطر فيبطل ولا يلزم المال
 وما في الهداية سهو كما حوره ابن الكمال انتهى ثم ان شرط التفاح لتعليك الملك المبعوث
 الى الخطبة او الى ابيه شرط ملائم لتعليك لها اوله هبة او هدية لان امر التفاح موقوف
 غالباً في العرف على الرسوم المالية والبراصل بين الطرفين بالهدايا وهذا المتعارف بين

الناس ويعرف دلالة وفي شركة الدار المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالمعاقلة والشهور
 الكتب المعروفة كالمشروط والممكن متعارفا لهم يعرفه بدلالة الحال وحكم المعلق بالشرط
 صريحاً أو دلالة وحكم المقيّد بمعنى الشرط واحد في الهبة والعتيقة كلها لا يصح تعليقها
 بالشرط الظريح وحروف التعلق ان وصفاً وكلمات الجواز ان وبيانه في تعليق النطاق من
 الشروح وغاية بيانه بشرائط اركانها في الاستباه ولكن يصح تعليق الهبة والموالة والعتيقة
 والبراءة عنها بشرط صريح مطلق كما مر من الدرر الاصل في كلمة على انها جاءت للعرضة
 اذا كان مدخولها صالحاً للعرضة كما عتق عبدك عني على الف اي بالغ وكره يوجب نفسك
 متى على الف اي بالغ والامتنع قيد حكم العقد النافذ في ملك العاقد الى وقت وجود الشرط
 الحاصل من كلمة على لانها تقتضت معنى الشرط فلو باع على شرط الفين رطله ايام له ولها
 فالباع نافذ والحكم هو خرج المبيع عن ملك البائع ودخله في ملك المشتري غير فاقبلت
 مقيد في ملكه وفضله كقبض مال على سعي الشراء واذا اجيز البيع في ثلاثة ايام بشرط صريح
 مطلق كما مر من الدرر ان القيد لوجود الشرط ونفذ الحكم وهذا المعنى موجود في ترك
 الدائن للمدين او الي عدا نصف الدين الذي لي عليك على انك بدين من النصف
 الباقي لان بعض الدين لا يصح ان يكون عرضاً عن الكل لان البراء فيه معنى الملكية
 فيجوز على السريحية للعتيقة التي لو لم ينفذوا تحريمه وتخذ يده من الباب في باب الصلح
 عن الدين وقت قرابين التعلق والتقييد فواراضها العطاء ومعنى وحكاما ومحلالة الظاهر
 المنقول عنه وقد اشار صاحب الاستباه وصاحب الدرر في مواضع الى ذلك الفرق و
 فهم منه حكم العتوض على شرط النكاح وانما المبيع الرجوع في المال المدفع على شرط
 بد جريان العتوض اتمام النكاح للشئيين احدها وجود الشرط الموجب للملك للدارم
 وثانيها القبض الدارم عند ايفاء الوعد والشرط واستيفاءه وفي آخر باب ضرب
 الدارم في منظر انهم في بيع الوقوف ولو كان الفسخ بعد البيع على وجه الميعاد جاز ولم

الوفاء به لأن المعاييد قد تكون لازمة لحاجة الناس هو الصحيح كما في الكفاية والنجاة
 وأما ما أحسره وهذا المصنف في باب الأكره وأما الملك في باب الأقاليم زيادة وفي الظاهر
 لو كان الشرط بعد العقد لم يمتحى بصل العقد عند انقضاءه انتهى وصورة بيع الوفاء أن يبيع العين
 بالقبض إن رد الثمن إلى المشتري رد عليه العين وإذا كان الميعاد كالحاجة للناس لازمة في بيع
 الوفاء فالميعاد بعد الرجوع في المقبوض على شرط الكفاية بعد جريان العقد الزم منه وأولى
 منه والميعاد فيه عيني والعرف كالشرط ولأن المقبوض مهنأ كقبض الدجاجة الدجاجة
 الفاسدة فإنه لا يملك الأجير شجره وقبضه في الفاسدة بل بحقيقة العمل العام الذي وقع عليه
 الدجاجة الفاسدة وتجب اجر الفشل ولا يبرأ من المسمى وإن كان المسمى مجبولا يجب اجر الفشل
 بالقبض ما لم يكن إذا كان المسمى دابة غير مقبوضة والدجاجة الفاسدة حرام والدجاجة
 حلال وأوجب الأداء جبراً وجبراً والكلام جبراً من الاستنباط والدرهم المقبوض على شرط الكفاية
 وإن كان يبره ويصله لكنه كالجبر المقبوض في الدجاجة الفاسدة لأن الواثبات المالية والبرهنة
 في باب رسوم المناكحة وأما التزويج معهودة في العرف العام المزوج صار كاللجنة في عمل
 قضاء فحاجة المناكحة على جواز الدخول في المالدخول ثم اعلم أنه إذا كان ميعاداً أعطاه
 المال معلقاً بشرط ثم وجد الشرط وقبض الموعود ولم يملك الموعود بأذن المواعد ليس للمواعد
 أن يرجع فيه أصلاً ولا خلاف فيه أصلاً وإنما الخلاف فيما إذا وجد الشرط وأبى
 الواعد أن يوفى بوعده هل يلزم عليه الوفاء وإعطاء المال أو لا وهل يجب على المواعد
 أو لا والظاهر كإتمام بيع الوفاء لأن الوفاء وجوب الإعطاء عند وجود الشرط والمال
 الموعود على شرط الكفاية صار لازماً لإدائه بعده لكنه وإن كان واجب الأداء والإعطاء
 بحيث يجب عليه لا يصح وينبغي أن يضمنه حتى يرضى به الكفاية لأنه لا يملك إلا المقبوض
 لا بالوعد ولو وجد الشرط وفي الاستنباط في كتاب المحظرات والاباحة والحق في الوعد حرام
 كذا في الضميمة الذخيرة ولا يلزم الوعد إذا كان معلقاً لأنه إن كفاية التولية انتهى

والالف

وهذا اذا كان وجود الشرط مقصودا للواعد ومختاراً جالبيه له واذا كان الوعد
حق الله تعالى كقوله اذا شئني الله سوفي فعله كذا اصاب وقاؤه واجبا عليه بحق
العبد اولى بالوجوب وان كان وجود الشرط ليس كذلك فاقفاء الموعود للموعود
ليس بواجب عنده وجود الشرط ولكن يحل له وبإباحة ولا يجبه له ولا يملكه الا
بالقبض فوجوبه له بالقبض يمنع الرجوع صرح به في الدرر في مسئلة السابغة في
الرمي والغرس والبغلة والحمار قال وحل للجعل وطالب لا انه يصير مستحقاً ذكره
ابو حنيفة وغيره وعلم الله البرازي بانه لا يستحق بالشرط بشئ لعدم العقد و
القبض انتهى ومفاده لزمه بالعقد كما يفعله السابغة فيقبض استحقاقاً في الدار
ولحل مواده من العقد هنا هو عقد الشارطة بالايجاب والقبض في مسئلة
السابغة ويكون الشرط المال من جانب واحد والله اعلم بالصواب هل
يفتح القمار الضار بانقرض به المفروض بسبب غرضه اياه مطلقاً او اذا اخذ عه
معه انقرض به او اذا انقرض بالضمان على نفسه لو انقرض في شئ عينه هو فتح
عليه انقرض به ج هذا البيان صعب ولم يفصله احد حق التفصيل ولكن
مسائل هذا الباب المذكور في الدرر والاشباه وفي كفاية الدرر والاشباه تفلا عن
آخر كفاية البدائع ضامن الغرض هو في الحقيقة ضامن الكفاية انتهى ويجوز
الكفاية بالدين المتوقع في الاستقبال كضمان الدرك ولا يجوز بالدين بين
متوقع في الاستقبال كضمان الدرك الا بالدين الموعود قبل القبض ويسمى
المقبوض على سبب الدين فانه يجوز ولا يجوز والكفاية بالدين الضعيف
الذي يسقط بغير المدفوع او بموت ولا يتوقف سقوطه على الاداء والاداء
لا دين نفقة الزوجة على زوجها فانه اذا تكفل رجل نفقة لها على زوجها
صح الكفاية سواء كان دين النفقة ماضياً مقرراً باقياً على ذمة الزوج او آتياً

سوال ٢١

جواب

الاستقبال مفرد في الحال مع ان دين النقطة ضعيف يسقط بالعجز ويخففه في
 الدوام والاشباه ولا يجوز الكفالة بدون معرفة المكفول عنه اصل الا اذا امر رجل
 رجلا بفعل والله يتصرحه بنفي الضرر فيه لم يغيب فيه اي في ذلك الفعل ثم
 نفي بالضمان على نفسه الى امور ان الحق ان الضرر من الانسان في فعله الذي
 امر به في الكفالة صحيحة ويجب الضمان عند وجود الشرط وجعل قال لا خراسك هذا
 الطريق فانه آمن فتسلك فاخذ اللصوص ماله لم يضمن صرح به في الدوام والاشباه و
 تحت الفأوى ولو قال بيد من له فانه آمن وان كان مخوف فاخذ اللصوص ماله
 فاني ضامن لك فتسلك وعقب ماله ضامن لانه نفي بالضمان على نفسه صرح به في
 الدوام والاشباه ونفي الفأوى والتقي في الاشباه بذكري السبق الاول وان لم يغيبه
 يتصرحه بنفي الضرر فيه بعد الامر لم يغير كغيره كما اذا امر بامر وفي الدوام والاشباه
 ما عصبك الناس ومن عصبك من الناس اربا عصبك اهل هذه الدار فانا ضامن من فانه
 يا طل حتى انسا نابينه انتهى حاصله وفيه ايضا لو قال ان اكل الذئب حمارك فانا ضامن
 ناكله الذئب لم يضمن انتهى نعم انه المكفول عنه يلزم ان يكون انسانا وفي تصحيحه بنفي
 الضرر تعزيره اياه وهذا عده بحسب الظاهر لانه ظهر كذب في العاقبة ولو قال كل هذا الطعام
 فانه ليس بمسوم فاكل فاني في الامور صرح به في الاشباه وزاد في تحت الفأوى ومب
 الا اذا اخذ عده فيضمن انتهى وقد صرح في الاشباه والدوام بمجرى الغرور والنداء ليس موجبا
 للضمان الا في ملكه مواضع كما ستعرف ان شاء الله تعالى وليس فيها هذه المسئلة وفي عصب
 الاشباه المباشر ضامن وان لم يضمن والسبب لا الا اذا كان مستعدا ومثل السبب المستعد من
 حفر بئر في الطريق في غير ملكه فانه ضامن فعلم ان مسئلة تحت الفأوى داخله في هذه
 ومن خلط الطعام بالسهم القاتل واراد قتل محقوق الدم فعليه كل هذا الطعام فانه ليس
 بمسوم فان تعمد له ليس باذن من تعمد حافر البئر في غير ملكه وامان قال لغيره اسلك

هذا الطريق فانه آمن ليس كما في البين في عين ملكه لتوسط فعل اللصوص وفي كماله الدر
 والكسباه ومواجهة الدر والغزو لا يوجب الرجوع الا في ثلاث اي لا يرجع الغزو ورجاء الغار
 الا في ثلاث ضوابط الاولى ان يكون الغزو وفي ضمن عقد يرجع تعقد الى الغار فلا يفتش
 الهبة والصدقة والغارية والموصى به لا يرجع الموهوب له والمصدق عليه والمستحق والموصى له
 على الواهب والمصدق والمعين والموصى لا يحرم اخذ النفع انفسهم لا النفع الواقع الماخوذ
 منه بخلاف النوع والمشاو والمحقق لا يحرم اخذ النفع الواقع المالك فيه جبره عليه بائنه
 المستحق والثاني ان يكون في ضمن عقد العا وضه واذا غرأ احد المتعاقدين الاخر يدين فاقض
 او غرأ الدلال احدهما به اي يدين فاحش وجع الغزو وعليه في عين ظاهر الرواية وفي الاشياء وبه
 يفتى وفي ما سوى عالمكسبه وعليه الغروي وتحقيقه في سراجة الدر والمخار ولوقال لجامع بايعوا
 عبيدي هذا واين هذا فعدت انك له في النجارة بنايعه فليخبرين ثم ظهر انه عبد العتيق اذ ان
 العتيق اوانه حر او مكاتب او مدين وجعلوا على الغار الامران كان حرا ولا ينفذ الشئ ونظائر
 هذه المسئلة في الاشياء والدر والثالث ان يكون ضمان الغر وسر شرط صحيح لا بشرط
 فاسد فيلزم الضمان عليه عند وجود الشرط الصحيح وينجم والشرط الفاسد يفسد البيع فيلزم
 الرد اي رد المبيع مع زواله مادام في يد المشتري وكل واحد منها ولا يهتفع وكيفية
 الدر والشرط الفاسد ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع لاحد المتعاقدين او المبيع
 لو كان رقيقا وهو يحجب العرف به وهو يرد الشرع بمجازه وان فان يبد من هذه القعود
 فالشرط صحيح والقعود سببه كما سمعت وشرح هذه المسئلة كما ينبغي شرحها في باب
 البيع الفاسد من الدر ولو استقرى امده فاستولدها فاستحققت بالبيسة او تزوج امرأة
 وشرط المزدوج او عير على نفسه انها حرة فاداهي امه فولد لها في العور يدين حر بقيمة
 يوم الخصومة او يوم القضاء ووقف بين التولين في الاشياء بان القضاء لا يراعي عن
 الخصومة فاداهي قيمته ولده الى مولاها رجع بملك القيمة على الغار وهذا الرجوع على

خلاف القياس ثبت باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولم يصلح ان يكون
 مقبولا عليه ولا قياس عليه فلو تزوج رجل امة معصومة عالما بكونها معصومة قوله
 او اشترى عينا من غاصب عالما بقبضه اياها فاستولى عليها فلهذا قد قيل انما قالوا وان
 كلها امانة عندنا خلافا للشاذلي راجع في يد الغاصب ويد غاصب الغاصب ويد المشتري المستحق
 عليه بالبيعة لانه غاصب الغاصب شرعا فيكم وفي زعم المستحق ايضا وكيفية ذلك ولو عوض
 عن الولد بالمال واداه الى موليهما صار الولد حرا ولا يرجع على احد لعدم العزو وفي صورة
 العلم بكونها معصومة ولو اشترى جارية من غير غاصب كجست الظاهر فولد من الرضا
 او من زوج زوجته اياها فاستحق بالبيعة فولدها كولد الدابة المشتراة المستحقة
 بالبيعة اي لا يرجع له بقيمة الولد على البائع اذا اخذ المشتري الولد تامنا واخذ القيمة
 مستهلكا اما لو كان هالكا واخذ قيمته فلا يرجع ايضا لان المعلوم لا يظلم عن هوان غلط
 في هذه المسئلة لبعض العلماء وكما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم القدر بنفسه فقط
 سلامة المعقود عليه للمشتري على الاستحقاق بالبيعة فلا حرج في هذا القضا والقيمة
 الشرط بالعقد لانه اذا باع باختياره فكانه ضمن للمشتري سلامة البيع سواء اشترى
 عالما بان البائع كان غاصبا لهذا البيع او غير عالم به فان استحق بالبيعة واخذ
 المبيع مع زوائده رجع المشتري على البائع بمن المبيع لا بقيمة الزوائد القائمة او الهالك
 والمستهلكة لا بقيمة ولد العرو على خلاف القياس وبقيمة البناء والعرض تابعي اذا
 اخذ البائع النقص من المشتري ولم سلمه الى المشتري والنقص بغير النقص وسكونه القاق المقفوض
 ولو شرط ضمان قيمة الزوائد على البائع ان استحق العين مع زوائدها بالبيعة هل يصلح الشرط
 ويكفي الضمان عند وجود الشرط او لا والعصم انه لم يصلح الشرط ولا يجب الضمان لان هذا
 الضمان ضمان العزو وضمان العزو في الحقيقة هو ضمان الكفالة عما نص عليه في
 كفاية الامتياز والدير وكفاية الالاف باطله الا اذا كفل بها لاجلها مثل ان يجدد ك

مودعك او غيبك عنك الغاصب او المشتري منه بعد اقامة البينة زوايد ملكك
 فعلي فانه صحيح صرح به في كفالة الدار ومزارعة ثم المفعول من كفالة الدوان فان الغرض
 المشتروط هو الكفالة المعلقة المشتروط فان كانت الكفالة صحيحة في نفسها وان كان الشرط
 صحيحا ولا يمتثل لها حتى والا لا وزايد المعصوب امانة في يد الغاصب وزايد العين
 المستحقة امانة في يد المشتري المستحق عليه بالبينة على ما نص عليه في باب استحقاق الدار
 فشرطه ان قيمة امانته تلي امين او اخذها صاحبها من يد الامين باطل ولو اشترى
 البائع بالان او بالبول ولم يتدع المشتري الزايد قالوا وايد ملك المشتري فضا ولا حاجة
 وسنعرف تفصيله ان شاء الله تعالى واما شرط تزويج المرأة بانها حرة فتعبر في حرة فان
 قيمة الولد ليصير حرة والرجوع بجائع السارط الفاد لازم شرعا على خلاف القياس
 لان امرية اصل الاودية فرعايتها معها امكن واجب ولو كان القياس ابا عنه وفيها
 التوضيح والتلويح في بيان الضرورة روي ان عمر بن الخطاب حكم بمن شرى حرة فاد
 ثم استعت برده الحرة على المشتري وردت قيمة الولد والعقر وكان شاور عليا رضي الله
 عنه واستشهر في الصحابة رضي الله عنه ولم يرد احد ولم يقض باخذ قيمة المانع انتهى
 ثم المشتري عليه في هذه المسئلة يرجع على البائع بمن الجارية وبقيمة الولد لا بالعقر لان
 العقر ثابت شرعا على الواهي فعلى يرجع به على غيره من بقي ههنا كلام وهو انه
 لو وعد البائع المشتري وقال ان اشترى المبيع ولو بعد سنين واخذ المشتري بالبينة زوايد
 او قيمة زوايده منك فعلي ان اخمن لك قيمة ما اخذه منك من زوايده يوم الاخذ
 فعلي يلزم عليه ايفاء الوعد المعلق عند وجود الشرط او لا مع قطع النظر عن معني
 الغرور والكفالة المتعدية ج الظاهر ان هذا التعليق يحجب مال مجهول القدر
 بشرط فاسد غير ملائم فيبطل التعليق والشرط معا وكذا يرجع تعلية بشرط غير ملائم
 فهو اما من الاستعانة المحضة او من المالات المحضة على ما اوضحه بمثلته

سؤال ٢٢

جواب

كثيرة

كثيرة في متفرقات يسوع الدرة والوعد بالمال ليس من قبيلته لانه التزام مالية لا محضة
والشرط فيها بيع تعليمه بنين ملائم هو شرط محض جعله جاعله عبداً فمخارفتي به وجود
المخاراة لا وجوبه مثلاً دخلت فانت طالق والملازم ما يفيد حصول الجزاء ويعتق
فيه في الواقع لا يجعل جاعل والملازم هو الموانع صرح به في كفاية الدراي موافق
للجزاء في المصنوع بان يكون وكذا من اركان الجزاء او شرطاً اصلياً لصحة او كون الجزاء
مستنداً وبذنه ابتدأ بخوان كان لك على زيد دين في الحال او في المستقبل فانا كفيلاً
واما قوله ان كل حارب سبيع فانا كفيلاً وضامته فباطل لان السبيع لا يلزم عليه
دين وامامه ان عصبه ما لك احد فانا كفيلاً فبطلانه لجهالة المكفول عنه وفوقه
سوط وان رزقي الله لا ما لا يقبل لديك على زيد فصح ليعقوب والافاء الواجب بالجملة
بدون مال فتعقت الكفاية لوجود المال في ملكه لو قال البائع للمستحق ان استع المئتين
من ادوا الارش او العقر الذي فانا ضامنة صح لانه دين بالاشاع وامانة قبل الا
مستحقاق والاداء هو ثمة فافان من اجزاء المبيع في يد المشتري والعقر انما
يلزم عليه لا يجبر نقصان الجارية بالوطي فان الوطي يوجب نقصانها شرعاً
لا عن فاما العقر عشر القيمة في الكبير ونصف عشر القيمة في الشب ومهر المثل في القرائن
قاله في الدرر في باب المهر من الجوهر فاذا استوفى منفعة الوطي منها وانقصا
الوطي بها فقد انقص قيمتها شرعاً فيلزم عليه العقر بنوعه والشرع فيكون
فان العقر كفان الجناية كالاداء فلا يرجع به احد فافان في الوطي الجارية
كركوب الدابة على الظاهر فكيف لزوم به العقر من المنافع ما خرج هي
جميع منفعة وهي اسم المصداق حاصل المعنى بالمصدر وهو الانتفاع بالاستعمال
عين كركوب الدابة وحمل الاثقال عليها وكراة الارض بها واستعداد ام العبد والامة
للدوليس الثوب وسكين الداروا مثاليها والحاصل ان المنافع كلها مال منقوم كما هو

سؤال ٢٣
جواب

الظاهر في باب الاجارة وكتبها اعراض غير قارة كسائر الاعراض فلا قيمة
لها فلا يضمن قيمتها من استوفيتها الا في باب الاجارة على خلاف القياس لو ردد
الشرع يجوزها لان الاجارة بيع المنفعة والمنفعة معدومة البقاء لا يخفى
بعد الوجود ويتجدد وجودها وعددها على التقاطع آتافاً فلا يجوز بيعها
قياساً ولا يقاس على عقد الاجارة ضمان قيمة النافع مطلقاً الا في مال اليتيم ومال
الوقف والدار المبنية او المستأجرة الى الجار ذكره في الاستبانه ومثله احسن شرح
في عصب الدار وايضا النافع تابع للضمان الحكمي الا في الاجارة والتجارة المذكورة
اعني انها مملوكة لمن كان العين في ضمان الحكمي والضمان الحكمي على معنيين احدهما
انه لو هلك العين في يده لم يهلك من ماله فالمنافع ملكا لم يملكها اذ اراد المبيع
بالعين الوارثين والثاني انه لو هلك العين لوجب عليه ضمان القيمة فالمنافع ملكها
بالضمان الحكمي ملكا حراما فاذا اراد المبيع بيعا فاسد او المعصوب فلا يضمن قيمة
ما استوفيتها من المنافع بل لو ارجع العين المضروبة حكما واخذ الاجرة فهاكم
ج حكم القلة غير المتولدة كلها انها تابعة للملك المترتب على الضمان الحقيقي
الا ما استهلكه من المأخوذ فانه تابع للضمان الحكمي وهذا الكلام مجمل لا يبين من غير
ومن شرطه فانه يقسم العين المعبر وتقدر الام كل ما يحصل من شئ فهو غلة فهي اعم من الارز
والجمل والرجل ومهر البهائم والجمل بالضم ما يجمل الى انسان على علمه فهو حق من الاجر والرجل
بيع الواء المملوكة وسكن الياء والشاء النخلة مضمون الكلام الارض الكثرة اللواص ورواها الدور والوارد
بالقلة هنا هي غير المولدة كالجمل والرجل والكلب والموصوب للريق ومهر المرأة والعقود والارز
والرجل في التجارة فاذا تددت رد العين بوجه من الوجوب في الغضب وفي بيع الفاسد والرجل و
في الكسوف على المشتري وفي القبض على سوم الشراء وضمنوا قيمة العين في العيني والمثل في النسيئة
فكر العين مستند الى حين بداية الضمان الحكمي وهو حين القبض كما تهم اشتد ايام القبض

سؤال ٢٣
جواب

قالوا غير المتولدة كلها ملكا لهم وحلالا لهم فائمة كانت او مستهلكة ولكن الملك المستند انقص
 فلا يملك به الزيادة المتولدة مطلقا فالأعده الفقهية للخراج بالضان هو من جوامع الكلام من
 كلام خير الانام صلى الله عليه وسلم على ما في الامتياز فالخراج اما المباح فملك بالضان الحكمي
 اما الفلحة غير المتولدة المذكورة آنفا فملك بالضان الحقيقي كما عرفت وقد اوردوا على قولهم ملكا
 حلالا لمن الاب اذا وطئ امه ابنه يلزم عليه العقر ثم ان ادعى الولد ثبت نسبه وصارت
 ام ولد له ويلزم عليه قيمتها يوم الوطئ ومقط العقر فكيف يحكم بسقوط ذرر الوطئ عنه
 وان رتقوا العين في الصور المذكورة فلا يملكونها ولا يملكون غلتها اصلا فليس لهم ان يردوا
 العلة مع العين الا ما استهلكوه منها فلا ضمان ما استهلكوه منها عليهم الا على مال الوقف وما
 البتيم والمنعة من استغلاله والعقر والدرش مخفي ختمت شيئا وما سوى هذه لم تحت فلا ضمان
 عليهم انا استهلكوه وان استهلكه غيرهم فلها ملك ان يضمنه ومن اراد تحقيق هذا المعام
 فليد مطالبه الدر المختار والدرناج وكلام صاحب الاشباه في هذا الباب مضطرب ومشتري
 العبد اذا عتق على مال واخذه منه ثم استحق العبد فالمستحق لم يرجع بالمال على المفق
 ذكره في اخر استحقاق الدرر والدرش في هذا الباب قيمة ما نقص في العين من ذوات شئ
 كان فيها عند القبض لادن تغير السعر وفي الدرر في البيع الفاسد ما قلنا من جامع الفضولين
 لو نقص في يد المشتري بعقل المشتري او بعقل المبيع او باقية ساوية اخذه البائع من الدرر
 ولو بعقل البائع صار مستردا ولو بعقل الاجنبي حتى البائع انتهى ولو كان المالك قادرا على اخذ
 حين كانت في يد المستاجر واخذ منه الاجرة فالعاقب الموجر يري من الضان وصار الما
 مستردا والا حصل فيه اخذ الاجرة اجارة قاله في غضب الدرر ^{بغير} الروائد
 المتولدة المستقلة كاللبر والسمن والحسن والجمال وزوال العيب والرض وحفظ القوان
 وتعلم الكتاب في العبد وتصحيح الكتاب وامثال ذلك فاحكمها في باب الفسوخ ج
 حكمها انها المانة في الفسوخ فبد حد ونحائي العتق وفي الغصب عندنا ولا يمنع الاقالة

سوال ٢٥

جواب

ولا الرد للعيب القديم في ظاهر الرواية وهو المختار ولا الرد لنفسه والبيع ولكن يمنع
 الرجوع في العيبة يس ولو انفق المشتري على شئ من غير عالم بالعيب فيه أو ظهر العيب
 في البيع وقد ثبت الزيادة المذكورة في البيع بانفاقه عليه فبعد رد البيع إلى البائع هل
 يبيع المشتري أن يبيع على البائع بمثل ما انفق أو بغيره ما زاد في البيع بانفاقه عليه لا يجوز
 بشئ لأنه لا ينافي ما بين وبينه وبأخذ البائع البيع مع زاد فيه بمجانا ويدفع الثمن الذي
 اخذ منه اليه قياسا على ظاهر الرواية في الزوائد المتولدة المتصلة عن النسيئة بالانفاق
 والبيع انما يمنع الرد والفسخ بين موقوفان العيب كماله المتصلة عن المتولدة وعند محمد
 رضي الله عنه المشتري أن يرجع بالنقصان ويمتنع عن الرد بالعيب القديم طوعا للزيادة
 المتولدة المنفصلة مطلقا وإن لم يرض به البائع قال العلامة أبو الكارم فرجوه بالنقصان
 في الصورة الأخيرة أولى فلما اشترى فاسا مريضا بانه وداواه بانه نوزل مرضه فبلغ قيمته
 إلى الف وقد اشترى به شرا فاسا منعت الفسخ فوجب القيمة ويوقع الحرمة على العبد وحقه
 مقدم على حق الله تعالى والله غني وحقه الفسخ لا ارتفاع الحرمة وفهم من قول صاحب
 الدر المختار في باب البيع الفاسد اذا قبضه برضا البائع ملكه ملكا حراما بمثل ما كان
 مثليا والآفة بعده يوم قبضه يعني بعد هلاكه أو فقد رده انتهى خلاصته ان يرد
 المشتري قيمة الفرس يوم قبضه مريضا إلى البائع ويأخذ منه ثمنه الذي دفعه اليه
 لأنه كان الزيادة الناجية في البيع بانفاقه فقال المشتري عليه ما نفعني الرد والله أعلم
 بالصواب من ما حكم الزوائد المتولدة المنفصلة كالولد والتمر واللبن والصوف و
 الوبر واسأل ذلك ج حكمها المنع عن الرد بالعيب إلا في رواية في الفتاوى والبرهنة
 لكن درمكاري كفته كبر صحيح ما في رقة منيت ثم اعلم ان الرد بالعيب ان كان بقضاء
 فسخ في حق الكل وان كان برضا فهو اقاله صريح به في الدرر في حيار السبب إلا أنه عند
 أبي حنيفة فسخ في حق العاقدين وبيع جديد في حق ثالث والمختار منه هذه ثم الفسخ

سؤال ٢٦

جواب

سؤال ٢٧

جواب

هو حل ارتباط العقد هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل فقط قال شيخ الإسلام
 أنه يجعل العقد كأنه لم يكن في المستقبل لا فيما مضى صرح به في الأسباب في أحكام الفسخ
 وهي ثمانية عشر نسقاً اعني أسباب الفسخ ثمانية عشر وعددها ثمانية وخمسون
 إذا كان الاستحقاق بالبيعة على المشتري فضاء قيمة الزوائد المستهلكة عليه بالملك
 للمشتري بثبوته بالبيعة لا بالفسخ ووجدت في رواية الفقهاء بالبرهنة أن الزوائد
 المتولدة المنفصلة إن أخذها المبيع في الإقالة والزواجب لزم أخذها مع المبيع في
 ملكه ولا في ضارته وهو حرام لأن المبيع ما دام مبيعاً في يد المشتري كان في ضارته و
 عكسه من ماله فالزوائد المنفصلة له فإن رد المبيع واسترد الزوائد المنفصلة عند
 جاز له ذلك إن رضي البائع بذلك فإن لم يرض فلا جبراً أصلاً وفي إقالة الدائم في
 أرضاً مشجرة فقطع الشجر أو عباداً ففقط يد . وأخذ أرضها ثم تقابلت في
 أرضه جميع الثمن ولا شيء للبائع من الشجر واليد والارض إن كان عالماً بقطع اليد
 والشجر وقت الإقالة وإن غير عالم به حينئذ لا يوجب عكس وبين الزوائد المنفصلة
 الزوائد المنفصلة مطلقاً لا يمنع الرجوع في الهبة فالزوائد المنفصلة مطلقاً للموجب
 له لا يرجع فيها ولا يمنع الرجوع في الهبة كذا في الدرر المتولدة مطلقاً تابعة
 للعين في الملك لأنه الضمان في أربع مسائل في العقب فإن المعصوب مضمون والمتولدة
 مطلقاً غير مضمونة بل تعدت عندنا خلافاً للشافعي رضي الله عنه بل هي أمانة في يد الغائب
 وفي الاستحقاق بالبيعة لأن الاستحقاق بالبيعة مستند إلى زمان سابق على إتمامها
 المشتري المستحق عليه فالزوائد المتولدة ملك للمشتري أمانة في يد المشتري صرح به
 في استحقاق الدرر والاستحقاق بالأقرار أو بالذكول ليس كذلك كما استعرفه أن
 شاء الله تعالى وفي البيع الفاسد وفي البيع الربوي ففي أربع مسائل فيها الزوائد
 المتولدة أمانة عند من حديث ونشأت في يده ملكاً لذلك العين وملكه عين

المقبوض لما كان الاصل ابيدا وانتهى في العقب طاهر وفي الكسحها في بطون
 الاستناد واما في البيع الفاسد والربوي فهو حتى معرفته موقوفة على معرفته مقدامت
 مذكورة في الامتياز والدور حاصل الكثران العقب والربوي هي من البيع الفاسدة
 لان غير هاتين في الامتياز في كتاب القضاء وفي الدرر باب الوافا لمستندة مطلقا
 امانة في يد المشتري فيضمن باستعمالها ولو امتنع العقب باخر اجده عن ملكه صحيح
 باق من غير الله او يوقف صحيح لانم او يجهة مختلفة عن الرجوع فيها او باعنا
 او بكتابه ومن كان العقب او الشرايين الكراهة بقي في يده بعد الاخراج زوايد مشتري
 فالبايع الاول ياخذ من شربه قيمة مبيعه يوم تسليمه الى المشتري وياخذ منه الزوائد
 القائمة عنده وقيمة المستهكة لقيمة الهالكه ويدفع اليه الثمن الذي اخذه منه والله
 اعلم بالصواب من الزوايد المقتضية عن التولية عن ملكة الانفصال او ملكة الا
 انفصال ولكن لا تبقى الا لا بد من كل في الشاة وحسني لمجها ولق السويق باليمن
 وطحن الخطة وحسن الدقيق وغمر العطن وحياطة الثوب مبيضا وجعل الحديد قاسا
 او قد وما لو سيفا او صيغ الثوب بلا حمر كالقوة والقرمر لا بالاسود عنده و
 وعندهما مطلقا والقوى على قولها فاحكم هذه الزوائد ج انما تمنع الا قاله الزايد
 بالعيب فيرجع بالانقضاء وتمنع الرجوع في العبة واما في البيع الفاسد وفي الكسحها
 والعقب فهي مملوكة لذي اليد لانها حاوثة بفعله الاختياري او بخلط ماله كما
 في بيع السويق باليمن فحكمها ان يضمن المالك قيمة المقبوض يوم القبض في
 الشراء وقيمة المعضوب يوم القبض في العقب ويدفع البايع في الفاسد الثمن الذي
 اخذه منه اليه وان كان المقبوض او المعضوب مبيعا يجب عليه اداء المثل
 وايضا المالك المستحق والمقبوض عليه ان ياخذ العيب وضمن قيمة الزوائد المذكورة
 لصاحبها كما ينبغي في الزوائد التي ليس لها قيمة بعد الانفصال من

سؤال ٢٨

جواب

سؤال ٢٩

و يتيق بالاذنية
بعد الانفصال

جواب

لأنه لو اريد المقصد غير المتولدة اذا كان انقضا لها ممكن كالبناء وغيره من الشجر
على البين بالاجز و اشكال ذلك فاحكمها بحج حكمها غلب الاقاله والروا بالبيع والرجوع
في الهبة كما في الصدقة الاولى في الدرر لم يقطع المشتري و خاطه وصيغه باي صيغ كان عينه
اولت السرورين بسمي او جرد الدينق او عرس او بن ثم اطلع على عيب رجح بفساده لاشاع
الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لم يحصل الربا حتى لو تراضيا على الرد لا يفي القاضيه
و هو و ان كمال انتهى ما في الدرر لم يقطع وفي البيع الفاسد دفع الى البائع ثمنه ببيع يوم
قبضه واخذ منه الثمن الذي اذاه اليه وهذا اذهب الامام واما عندنا فقلنا نقض
الزيادة و تسليم المبيع الى بائعه بمجرد اذن الزيادة والمخار من هب الامام لان بيع
المال بلا فائدة حرام قطعا واما في العقب والامتنع فان كان النقص اقيمة
اعني ما نقص من زوائد المقصوب او المبيع المستحق اذا كان اقيمة بالمخشب المحرر
في الغرس والبناء في الارض المخصوصة او البيعة المستعنة وكانت الارض اكثر قيمة
من قيمة الغرس والبناء القايين ولم يضرها القطع والقلع قيل للغائب والمشتري مستحق
عليه اقطع شجره واقطع بناءه وسلم الارض فارغة ولما كان ان يقضي للغارس والباني
قيمة الغرس والبناء المستحقين للقطع والقلع اعني لا يقضي اجرة القطع والقلع واما الخيار
للمالك في هذه الصورة اذا كان القسط لا يقضي للارض وان يضرها فان كان
احدهما ابي احد من الارض والشجر او من الارض والبناء اكثر قيمة من الاخر فصاحب
قيمة ياخذ الاقل قيمة بغيره ولو تساويا في القيمة فان فصل على شئ جاز وان
تنازعوا عليها فقيم الثمن بينهما على قدر ما فيها وسئل طي البين الاجر
وبالمخشب كذا وتحقق هذه المسئلة في عقب الدرر في الزلزلة فالحيا لصاحب
الارض فيدفع قيمة البذر او مثله ان لم ينسب البذر وجده له ان يامر بالقلع
او ان ينسب منه زراعة او ان يصير الى الخصا وفي اخذ اجر الارض وياخذ

للحصة بالمزارعة ان كان معروف في غيرهم بعد المعروف ويجب ان يحصر بالاجل
 معاً بالما بالملح في ارض الوقت الطر في الدر والنقص بكمس الوقت المنقوض المنقصر
 من الشيء وان كان النقص ليس له قيمة بعد الانفصال كالحصص والبيع وغيرهما
 فالمالك ايضا يخير بين ان يضمن له الفاصب والمشتري المستحق عليه قيمة البناء
 المحصن وقيمة الثواب الا يضمن وقيمة السووي عن المملوق او مثله وقيمة الذهاب
 غير المدب في وان يضمن لها قيمة الحصص والبيع واليمن او سله والبيع فيملكها
 بالزمان وفي نقص هذه الزوايا ينقص المالك فهو منفي عنه ولها قيمة في الاصل
 وفي الحول وانما خربت بعد الانفصال ونقص هذه الامساك منقصة جدا فيصع ان يقال
 انه غير ممكن عادة وان امكن يخرج عظيم وشدة شاقة لم يبق بعد انفصاله
 ما لا دافعة ومن غضب او شراها ب مائة قد فدية بالافدية او خمر مسلم
 وجعله خلا بالافدية له كالمثل قليل او حفر بئر بلا طين او نقي البالوعة او دم الدار
 او جعل من الفضة او الذهب انا او حليا او الدارهم والدان من اخذها المالك
 مجانا ولا شئ عليه الفاصب ولا المشتري سن ما الفرق بين الفاصب وبين
 المشتري المستحق عليه ج الفاصب حكما كل من اقر على نفسه غضب مال غيره
 بلا وجه او اقر على نفسه حيانا في امانه في يده او اقر انه سرق هذه العين من
 غاصبها عالما بالغصب او ادعى عليه المالك او نأبى انه غضب مني او حلف في
 امانتي عنده او اشترى ممن غضب مني عالما بغصبه فانكر ونكر وحكم القاضي
 بكونه او اقام المالك عليه البينة وحكمه ان يضمن العين المعصومة ان كانت قائمة
 لانه الاصل يجبر على احضارها وحجبه القاضي حتى يعلم انه لو كانت قائمة لا
 حضرها فبطل قول من قال الاصل فيه القيمة فلا جبر عليه في احضارها بل يجبر
 على القيمة والعين مخلص بطريق المصالحة ويضمن الزوال المتولد من المشتري مطلقا

سؤال
 جواب

ولا يضمن العاقله الا اذا هلكت بعد مجرده اياها الوعد منه عنده عند الطلب
ولا يضمن المانع والمستحق عليه من اشترى شيئا من رجل مستور حاله ثم ادعى
عليه رجل انه ملك واقام عليه البيعة عند القاضي وان علم يقينا بعد الشراء ان المشتري
ملك فلان والباقي يباع ملك غيره فان اخبر الناس بانه ملك فلان وامانة له في يدي
وهو غائب يري من الضمان كالمعلق وان كتمه ولم يخبر به الناس بعد علم اليقين
الذي حصل له باجبا والعدول الثقات صار غاصبا قطعاً من اي شيء يأخذ
المستحق من المشتري واي شيء لا يأخذه منه وبأي شرط يأخذه وبأي شرط لا يأخذ
وبأي شرط يدعي عليه وبأي شرط لا يدعي ج في الاستباه في كتاب القضاء الذي
على غنى ذي اليد لا يسمع اصلاً الا دعوى العقب في المنقول وامان في الدرر
فلان في اي في عدم السماع كما في البيعة انتهى فلي ياعه المشتري او وهبه او
يقدر به وسيله غنى عالم بعقب بالذمة لا يسمع دعوى المستحق فيه عليه بخلاف
ما لو اعقبه او مات مما ملكه او اودعه او اعاره او اجره او رهنه لان هذا لم يملك
في ملك غيره فحكم به بان كما كان في حق سماع الدعوى عليه ولم يسمع في البيع
والهبة والصدق بحسب زعمه على ظاهر المشرع بخلاف الفاسد والملتقط هذا
ثم ان ادعى عليه فانكر ولم يكن له بينة فاستوفى القاضي فمطل يقضي بكونه او اقر
ابداً ولم يكن يأخذ منه ما ادعاه فان ادعى عينا مع زوائد لها العامة في يده وخرج
دعواه في العين وفي الزوائد العامة في يده مما وقف القاضي له في هذه الصور
بها عليه معاً يأخذ منه العين مع زوائدها وهذا القول كالا في اوضح بنة
الدرر وامثلة اصحاب المتن وما في المتن من انه لم يأخذ الولد في صورة الاتي وهو ما
ادعى المردع الولد بل ادعى الام وحدها واذا ادعىها مع ولدها فاقب يأخذها معاً
به في الدرر والاهية وذخيرة العقب عن النهاية وقال في الانصاف والزوائد المتولدة

مسألة

جواب

المستفيدة كالولد انتهى وفي آخر الدر والمالك الثابت بالآخر لا يظهر في حق الزائد
 المستفيدة فلا عليها الحق انتهى وان اقام بينة بعد الكا والمشتري الذي عليه على
 العين وتضي به العاقر ياخذ العين ولا ياخذ الزائد لان الزائد في هذه الصورة
 لم يترد مضمنا بها اي لم يردت تحت القضاء وقد دفع في غنار العاقر والدر المختار
 والا حيا ومخرج ابي الكارم على ان اصح القولين ان القضاء بالام لا يكفي عن القضاء بالولد
 لان الولد لا يتبع الام في القضاء فلا بد من ذكره في الدعوى الصحيحة وفي الشهادة وفي
 القضاء ويضم مضمنا به والرواية المتولدة المستفيدة بمنزلة الولد ذكره في الايضاح
 والتمه الغائبة كالولد اشار اليه ابو الكارم وان ادعى شيئا مجهولا فبعضه او نفاذ
 قد ران الزائد في ضمن دعوى العيوق فالدعوى في العين صحيحة وفي الزائد فاسدة
 وضاد الدعوى في التوابع لا يوجب فسادها في المتبوع ولو ادعى الزائد بدعوى صحيحة
 كالا وبعضا فانكروا وكل وتضي العاقر يتكوله او اقر او اقام عليه البينة فان كان بشرك ملكية
 العين له بلا قر او اوب بالكل فما استهلك من الزائد قبل تسليم العين الى المشتري يكون له
 ولا يضمن قيمته ولا مثله لومثليا لان في هذه الصورة انما يفسخ ثراو المشتري حين يرد
 على البائع بالتمن مقدرا في المستقبل لا يماضي وقد نص عليه فاضلان وجاح القسوق
 كما سيجي ان اشار الله تعالى وقد مر من الاشياء ايضا وفي الدر ان الاستحقاق الثاني
 لا يوجب بطلان المالك ولا يفسخ العقد وحاصله ان حكم العاقر لا يوجب فسخ العقد
 ولا يوجب فعل العاقر طوعا او كرها وهو تسليمه الى المشتري كما اشار اليه بعده
 وما كان باثنا من الزوائد في يده حين تسليم العين الى المشتري ياخذها استحقاقا
 لتوابع العين في الاستحقاق عند وجودها ولو كان استحقاق العين عند عيها
 ولو كان استحقاق العين لا تتبعها فيه كما في المستهلك والمالك وان كان استحقاق العين
 بالبينة في الصورة المذكورة اي في صورة دعوى الزائد على وجه صحيحها واثباتها

الذي ركان كان ثانيا في المشتري في السقف لظلاله في
 الاستحقاق الثاني في المشتري عند البينة وهو ان
 فلا يملك به المستفيدة من الزوائد كمرار جواربه

بالبيعة أو بالقرار أو بالتكول فانه يأخذ الزائد القايمة والمستهلكة لا الهالكه واخذ
 المستهلكة انما هو بأخذ قبضتها او شغلها والاصل ان وجوب ضمان المستهلك عليه في
 هذه الصورة اذا كان استحقاق العيب بالبيعة لان البيعة تجتبه متعدية الى اصله
 اي متعدية الى ملكه لاصل الذي كانت هذه العين عليه في الماضي فثبت ملكه في العين بالبيعة
 من الاصل الى وقت اقامة البيعة فاجتمع الملكان على محلي واحد في زمان واحد هو زمان
 قبلي اقامة البيعة فملك المشتري بحسب الظاهر بالشر او ظاهره وملك المتي بآطن خفي في تلك
 المدة وظهر جوده بالبيعة واجتماع الملكين المستقلين على محلي واحد في آن واحد محال
 شرعي او عقلي فاعتبر وملك المتي في تلك المدة بحكم البيعة لان ملكه في الواقع وهو
 من ذم المشتري في انه ملك العين بالشر او فقارعا من وجه فالن وان في يده
 امانة كما في يد الناصب فيضمن المستهلك الاقبة الله كما سيجي صرحا لانه يتسارع
 العباد اليه فاعتبر ولا مثالا لشيء في حقه لاني حق الناصب وما لكان وجه فوجب
 عليه الزكاة وفي حق المستحق فهو مال الفلز للذكورة عليه لما عني من السنن قبل
 اقامة البيعة وتعد اعتاقه بالضمان باقيا لاعتاق الناصب ويصح بيعه اوسع
 الشري مشددة عند فسخ بشرطه بلا استحقاق بالبيعة لان الوقوف يفتح بفتح الوقوف
 عليه والملك اذا وصل ملك الناصب بالضمان فيما بين وقت الوضبة الى زمان الضمان
 لا يكفي لنفاذ العتق صرح به في عصب الدر وبطل ما قال في الاستباده ولو اعتقه
 الناصب ثم ضمنه صح اعتاقه ويكون لا نفوذ البيع الوقوف على ضمانه ولا يكفي لا
 نفوذ بيع المشتري منه مبيعه لان الوقوف على الوقوف باطل وملك المشتري قبل
 الاستحقاق بحسب الظاهر وبزعم المشتري ملكا مل فيكون لنفاذ العتق والعتق
 يحتاج الى الملك وقت نفاذه فويله قيمة يوم اعتاقه والاول له والمستحق بالبيعة ان
 يأخذ البند ويبيح اعتاق المشتري ولو اعتقه على مال له يأخذ المال من يد المشتري

وفي الرزق بيع العنق في الشراء من غاصب عبدا فاعقبه المشتري او باعه فاجاز
 المالك بيع الغاصب وشراء المشتري منه او اد الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هذه
 او ادى المشتري الضمان اليه على البيع فيليق نقد الاول وهو القس لا الثاني وهو البيع
 لان الاعناق انما ينسحق الى المالك وقت ففادته لا وقت ثبوته وانما يثبت باعناقه المشتري
 لان اعناق الغاصب لا منعقد باداء الضمان لثبوت ملكه في يده ولو قطعت يده
 مثلا عند مشتيه فاجاز البيع فارشته اي القطع له وكذا كل واحد من البيوع
 كالنسيب والولد والعقر ولو قبل الاجازة لم يكن المشتري لان الملك قد تم له من
 وقت الشراء بخلاف الغاصب كالمتر استهمل كلام الدواعي علم هذا ان الله تعالى طريق الخيرون
 ان لا اجازة شراء المشتري من الغاصب خمس صوري واحدة منها اجازة حقيقة
 وقصد التلقا وفي ثلث منها هو حكم وبقا اعني نفاذ الشراء لا اجازة المالك المحيي
 له وفي واحدة اخذ في كيد فاسمع بيان الاولى اولا والاخيرة ثانيا والملايك
 البائية آخر فانه يكون الله تعالى وحسن توفيقه ان من انط صحة اجازة الجيز
 المشتري المذكور عشرة الاول ان يكون الباع ففصولا باع المالك لان نفسه لان نفسه
 بل من غيره لان الواحد لا يتعلل الطرفين الا في بعض صور اخرى والثاني ان لا يكون
 فيه بشرط الخيا والمالك المكلف والثالث ان لا يكون فيه العوضان عوضين مفصولين
 كما اذا باع غاصب عرض العرض المعصوب بعرض معصوب من آخر لمالكه وهذا ان
 الشرطان عد ميان والرابع ان يكون العقد حالة الانقضاء بجيز جاز انصرف ولو باع
 العنقولي مال الصديق او المجهول لهما لم ينعقد اصلا والى ميس بقاء الجيز من حالة
 الانقضاء الى جيزه ولو مات قبل الاجازة بطل العقد لان الاجازة لا يدرى لانه
 ابطال عند الموت السادس بقاء الباع والسابع بقاء المشتري ولو جيز احد هاجونا
 مطبقا او ارتد وحق اومات بطل والثامن بقاء المبيع على حاله ولو تغير بحيث يقد

شيئاً آخر بطل العقد والتاسع ان كان الثمن تيمناً بشرطه ان يكون باقياً بالقبض
 لانه مبيع من وجده وعليه التحين فية الثمن ولو كان الثمن شيئاً كان امانة في يده ^{ملكاً}
 للمبيع العاشر ان يطلب المجهن الثمن من المشتري لاسن البائع الفضولي لانه امين في قبض
 الثمن فاعهد على المشتري فاذا اخذ الثمن من المشتري فالمشتري يرجع بما دفع من الثمن على
 البائع ان كان قائماً في يده البائع مطلقاً وان كان هالكاً فان لم يكن عالماً حين دفع الثمن اليه
 بكونه قسراً يارجع عليه لانه انما يكون اميناً للمالك اذ يبيع له لا لنفسه وخصماً ^{للمشتري}
 لغرضه اياه وان كان عالماً حين الدفع بكونه قسراً لما ايجز وفي الدور وهو المشتري
 الرجوع على الفضولي مثله لو هلك في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه قسري وقت
 الاداء لا يقع علم فنية واعتمده ابن السكيت واقره المصنف كمن ختم الزبيعي وابن
 ملك بانه امانة مطلقاً انتهى واخذ المالك الثمن من المشتري او طلبه منه او هبته ^{للمشتري}
 له او قسراً عليه به او قسراً لم ياصنف او اوصفت او اوصيت اجازة لشراؤه واجازة
 كالبيع حكماً ويستند الاجازة الى حاله البيع فالزوائد كلها للمشتري كانه شراؤه حقيقة
 من المالك ابتداء في الحقيقة واستفاد في الصورة ولهذا اقرر عليه الثمن الذي عينه الفضولي
 نوعاً ووصفاً وقد راو في الدرر سمع ان الفضول يبيع ملكه فاجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما
 علم رد المبيع فالمعشور اجازة لصيرورته بالاجازة كالوكيل حتى يقع خطه من الثمن مطلقاً
 بوازيه انتهى والمالك يثبت للموكل ابتداء وهذا صورة بيع الفضولي ذكروها صاحب النجر
 والاستنباه وشيوي الا بصار ومنع الفقهاء والدراهم والاعراض الاول وهو كونه بائناً
 للمالك لا لنفسه فتعلقه من البدائع وعضوا عليه بالنواجز فخرج به عن الصورة المذكورة
 باب الاستعانة في بابه لانه لو باعه للمالك المستحق لم يقع بينهم التنازع في البيع اصلاً فبيع وجوز باء
 مال صديقه لئلا اذنته وطن انه اذا سمع رضي به صورته ببيع الفضولي ببيع الفاعب
 لنفسه باطل لا يستفاد موقوف على الاجازة فالمشتري غاصب الفاعب والصورة الثانية

ما اذا باع لنفسه كما هو عادة الفاعل صبيح والساكنين فنقد وجرد الشرط الباقية ان
 بالحل على قول المذكور وموقوف على الاجل له ابتداءً ونحوه جازاً بالاجازة استقداً على قول
 آخر فيستند اجازة الى حالة العقد قالوا وايدى له كما ترقى العترة الاولى قال في الدرر
 قال شيخنا ان بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح وقال قبلنا ان البيع اذا استحق فلهما
 اجازة على الظاهر مع ان البائع باع لنفسه للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على
 اجازة فالشرط الاول ضعيف قد ضعف المصنف لمخالفة لرفع المذهب انتهى حاصله
 والثالثة ما اذا ضمن المالك ثمانية مائة يوم عصبه لا يوم ضانه فنقد بيعه فالزواله
 للمشتري لانه ملكه يوم عصبه وبعده ستوخر عنه فنقد شراء المشتري من وقت
 شراؤه وان ضمنه ثمانية يوم ضانه لم يخر بيعه لان بيعه قبل يوم ضانه لكن الفاعل ملكه
 يوم ضانه فالزواله قبل يوم ضانه للمالك هذا كله في الفصل الثاني والاربعين من جامع الفصولين
 وعصبه شرط الى الكارم والرابعة ما اذا ضمن المالك المشتري ثمانية يوم شراؤه او يوم
 عصبه البائع اياه فنقد شراؤه فالزواله لا يدرى له ولا يصح للمالك في هاتين العتريتين ان يخر
 شراء المشتري من الفاعل اذا افاد شرط من الشرط المستوي الشرط الاول لان بيعه
 وبطل عند فوت شرط منها وانما فنقد شراؤه بسبب الفسخ كما عرفت لكنهم حرجوا بان
 فوات شرط في الابد او في باب العقد وبطل للعقد لا فوات في البقاء وفي الرشوة وذلك
 العقد بغيره وانما يباشره الفاعل انتهى وقد عرفت ان المالك ههنا يعني الفاعل
 ولا ولاية على الاجازة ولا على الفسخ بل له ولاية على اخذ حقه وفي استحقاق ثوابه
 فانيان والفصل عشرين من جامع الفصولين ولا يفسخ العقد الا بوجع المشتري على البائع
 باليمن ولا يبيع رجعه الا اذا كان الاستحقاق باليسنة وذكره الاستباه عن شيخ الاسلام
 ان الفسخ يرفع العقد في المستقبل لا فيما مضى علم منه ان العقد بالفسخ لا يرفع من اصله
 لحكمه باقياً بما مضى كما كان من اذا كان شراؤه باقياً ونفاذه وحكمه ايضا باقياً بما مضى

سؤال ٣٢

جواب

كلام صاحبه الدور وغيره اذا ضمن الغاصب والمشتري قيمته يوم الغصب او يوم الشراء
لا يوم الضمان فقد الشراء وقد تقرر ان تحصيل الحاصل محال ج اما العقد مرتونا
في الواقع وتأخذ اني زعم المشتري قبل عليه بالاستحقاق واذا علم وضمن كجام مسلم من
الانفساخ وقد عني حد البطان ايب تجاوز عنه فالتزم تعاقبه وقد كان
قبيله في معرض الزلل فاذا التزم تعاقبه قالوا فقد وانما ان الضمان بمنزلة الشراء وكبير
مع ان شراء المذموم لا يجوز ويجوز ضمانه ولو غصب قنا فاقب من يده وضمنه لما لك ملك الغاصب
كانه شراء منه ولو شرائه بصدقه لم يجز نص عليه في الامتياز في قاعدة يفتقر في التراجع ما لا يفتقر
في غيرهما ويفتقر في الشيء ضمنا ما لا يفتقر في الشيء المسمى اذا ملك الغاصب مضمونة
ملك حراما ولزم كما ذمته ضمان وانقطع عنه اي عن الموصوف حي المالك كما ذمته قبل الضمان
تفقد بيعه فالروايد الحادثة في يد المشتري له واصطفا في انتمى ملكه ومن يقطع حتى
المالك قبل ان يجرى الغصب صار ضامنا والمالك ملكا حراما لان لزوم الضمان عليه وجبا
لملكه بانه طاعا الحق المالك عنده لان العوضان لا يجتمعان في ملك واحد وهذا القول مردود
والجمهور على انه اذا تعلق الموصوف بغيره زال اسمه وحده اسم اخر وصار شيئا آخر فخط
ودقيق وكبير وسيف وكهف وانيد ملكه ملكا حراما قبل اداء الضمان الا اذا المرين هب
اعظم منافعه واكثر مقاصده كقرب البحر وراهم ودناين فانه لا يملكه ولو اخطأ الموصوف
ملكه بحيث استغنى امتيازه كبريه او امكن كخرج عظيم كبر بشتين ملكه كذلك في رواية
في هاتين الصورتين ملكه ملكا حلالا هو القياس قاله في الدرر وعند بعض المحققين لا يملكه اصلا
حتى يؤدي الضمان حقيقة وتحقيقه في ترجع الي المالك وجا شئته ترجع الوقاية لشيخ الاسلام
تدعى بمره وفي قول اذا باع الغاصب ثم باع المشتري ثم باع للمشتري الثاني ثم ثم ثم ضمن
انما صلب للمالك قيمة الموصوف يوم الغصب لئلا يفتقر جميع العقود لان صحة التتابع اذا
تدعت على صحة المتبوع تثبت عند وجود صحة المتبوع والنفاذ كما هو مقتضى وقد عرفت

ان هذا القول من دود كما في الدوم اذا كان الاستحقاق بالبينة ثبت انقضاء وان بائع
 هذا المشتري غاصب والمشتري غاصب الغاصب فيبيع للمشتري ان يضمن ايا منها اشاء او
 يضمن بعضها من احد هـا وبعضا من آخر كما هو حكم الغاصب وغاصب الغاصب على ما ذكره في
 خزائن المفتين ثم ان كان شراؤه منذ سنين وبارخ الاستحقاق منذ شهر وسنتين بان قال
 في دعواه غابت عني هذه الداية منذ شهرين فالروايد المنقضية قبل التاريخ للمشتري كذا
 في كتاب الدعوى من الكافي على ما نقل عنه العلامة محمد بن الحسن قدس سره في بياضه و
 الاقوال حجة فاصرة لا يسري حكمه فيما مضى اي يستند الى ما قبله فيبقى الزوائد المنقضية
 في يد المشتري له من بلا اقتضار واما الانقلاب واما استنداد واما التبيين في اصطلاح
 اهل الاصول ج اعلم ان عند اهل القياس على خلاف مذهب اهل الطوائف اخرى
 وتقران لل احكام الشرعية على ما هي معلومة من تلك العلل واما في احوال الاداء فيظهر
 لنا ومنته لنا بان هذا الحكم معلول هذه العلة او تلك العلة والاصل ان لا يتخلف العلل
 عن العلة كالاجاب والعين في العقدة النافذة وكالطلاق والعتاق المجرى فان
 هذه الالفاظ على والحل والحرية والخروج عن ملك احكام شرعية معلولة لهذه العلل
 واما اثرات لها ولا يتاخر عنها كما لا يتاخر عن العلم عن تحريك اليد ويقال صدور
 هذا الحكم عن علة بطريق الاقتضار وهذا الحكم مقتضى هذه العلة يسمى نفاذة
 اسما ومعنى وحكما اعني لها علة ^{تقال} الحكم ويلحق عليها اسم العلة ومعنى اعني عنها تاثير الحكم
 وحكما اعني يتعلق بها الحكم ولا يتخلف عنها ولا انقلاب هو ليس بعلية ان ينقلب
 عند وجود شرط تاثيرها في الحكم وتعلق الحكم بها وتسمى هذه العلة علة اسما فقط لا
 معنى ولا حكما ويسمى شرطها شرطا محضيا كالسلفيات كلها اعني ان دخلت الدار
 فانت طالق لان التعليق انما وضع للبر لا للفساد والجزاؤ والجزاؤ عند وهما عند
 الشرط علة معنى وحكما لا اسما والتعليق علة اسما وفي نفس الامر سبب مجازي او حقيقي

محمد بن محمد هاشم

سؤال
 جواب

نفي ان فعلت كذا فانت حر وبالله لا افعل كذا انوجب التحرير واللفظة هو
 الجزاء والمحتسب لا التعليق ولا القسم والامتنان ان توجد الحكم عند وجود الشرط
 في الحال فيستند الى زمان وجود العلة الماضية وتسمى هذه العلة اسما ومعنى لا كما خرج
 الوقت لا تتعاض طهارة صاحب العذر بشرط وعلته سلسلة القول اسما ومعنى وعلته
 تأثير ولا يقتضي به الا حقا ولا يمتنع على حقيقة لا في حق نفسه للضرورة فاذا اخرج الوقت
 تعلق الحكم في حق نفسه بالعدة وانتقض طهارته بما بها ويسمى شرطها شرطاً في حكم العلة
 حكماً وصورة لا معنى كالا جازة في شرط اختيار وخروج الوقت فيما وروية المادة والنية
 حول ان يحول على المصائب في الركوة والمعصيات كلها من باب الامتنان مع به في الاشياء
 وغيره ولكن يشك ان يكون العصب وهو عمل خبيث شرطاً لاداء الفان وعلته اسما ومعنى
 الملك واداء الفان شرطاً لتعلق الحكم بالعدة فيستند ملك الناصب الى حالة العصب ولو قيل
 ان العصب واداء الفان علة مامة اي اسما ومعنى وحكما بين تقع الدلائل وهو خلاف
 المذهب فالاول ان يقال ان هنا علة مركبة من جزئين فاجزؤ الاول علة اسما ومعنى لا حكماً
 كالبيع بشرط اختيار وسلسلة القول في الوقت في حق صاحب العذر ومحدث السابغ على التيمم
 والمصائب في الركوة والعصب والجزؤ الاخير علة حكماً لا اسما ولا معنى ولا فيه معنى الشرط
 لان الشرط لا يتوقف في وجوده على ولا في وجوبه بل انما وجده وجوده متى او وجوبه عند
 وجوده لا غير والجزؤ الاخير كالا جازة وخروج الوقت وروية المادة وحول ان يحول واداء
 الفان مؤثر في وجوب الحكم فتعلق الحكم به فيستند الى الجزؤ الاول لانه المؤثر في نفس
 الحكم ووجوده لا في وجوبه وانما المؤثر في وجوبه هو الجزؤ الاخير فقط فتعلق الحكم به
 وهذا كله مبني على ما ذكره العلامة الهندية القاضي شهاب الدين الدوالي بادي
 رضي الله عنه في رسالته في اصول الفقه ثم قال صاحب الامتياز الامتنان دائر بين النبيين
 والافاضة والنبيين ظهور الحكم الماضي في الحال وفي الدر في باب تعليق الطلاق والنبيين

علامه قاضي شهاب الدين دولت آبادي

ان يظهر في الحال ثمة ثم الحكم انتهى وفي الاشياء السببية ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا
 من قبل انتهى مثاله قال لا مائة الجاهل ان كان اليوم زيدا في داره فانت طالق فوضعت حملها
 في الليلة الثانية ثم بين في الغد ان زيدا كان امس في داره ومع الطلاق من حين ثبوت
 طالق وانقضت العدة بوضع الحمل واذا ثبت الاستحقاق بالبنية بين ان الحكم اي ملك
 المسمى كان ثابتا مستقرا من قبل فالآن كما كان فالبنية مثبتة اي مظهرة لثبوت
 السابق للمثبتة لا ابتداء ولا تخالف ما قاله في الاركان الاستحقاق بالبنية في الهبة
 مستند الى ما قبل الهبة فاذا استحق بعض الموهوب بالبنية لزم السيوع الموان فبطلت
 الهبة للسيوع لانهم اطلقوا الامتناء على البنين كما اطلقوا فيما اذا وجد الفارة الميتة
 المتفستة في البئر ولم يعلم وقت وقوعها فقالوا نجس البئر مستند الى ما قبل العلم بثبوت اياها
 ولما لم يعلم من عبارة الاشياء ان بين البنين والامتناء عموم وخصوص وجه و
 انما قال صاحب الدرر كذا رد القول صدر الشريعة في شرح الوقاية ومن تبعه كان الكمال
 ان استحقاق بعض الهبة ولو بالبنية سيوع طار لا مغارن فلا يبطل الهبة ومستند البئر
 هكذا اليقين لا ينزل بالسك اصل مغر عندهم واليقين عندهم بعم المقطوع في الظن
 الغالب الراجح ويعارض احدها الاخر فذهب موف الفارة كجسطن الطن الغالب الراجح بالبئر
 لا غير وكون موتها في الخارج بسبب ثمة الفاء حيوان ما اباها في البئر احتمال بعيد جدا
 لا يعيابه واصل الماء طاهر قطعاً فتعارض اليقين في ما هو بغيره وبغيره الفارة
 الميتة المتفستة فصار ماؤها مسكوكا اي طاهرا في نفسه غير مظهر لغيره في ثمة ايام
 ولما لم يعلم بطريقة الامتناء والبنين فلم يجوز وضوؤهم ولا غسل جيب برك الماء في
 المذكورة ولم نجس اعضاء المتوضي وجسم المغسل الطاهر اذا توضا او اغتسل نجسا
 برك الماء فيها وحكم الثوب معتبر وما صلى فيه من صلوات نجس وان غسل ثوبا طاهرا
 في المدة المذكورة بذلك الماء وصلى فيه صلوات قبل العلم بوقوع الفارة المذكورة فلا

فلا خلاف في عدم لزوم إعادة تلك الصلوات وأما الاختلاف في جواز الصلوة فيه بعد العلم بتل غسله بالظاهر فلا حوط أن يغسل ثم يصل فيه وإن غسل بذلك الماء ثم باجتناب وصل فيه صلوات قبل العلم بوقوع الغارة فلا خلاف في نجاسته الثابت منذ العلم بوقوع الغارة وأما اختلافنا في لزوم إعادة تلك الصلوات وعدم لزومها فلا حوط هو الإعادة والطعام الذي لم ينجس في ذلك الماء يباع من شافعي إذا كان مقدارا وملك البير قلبي أو من مالك أن لم يكن ماؤها متغيرا بوقوع الغارة فيها أو من ذي ان لم يجر من عن مله ولا يخلق بين يدي الكلاب والدواب لياكله وبين عبارات الكتب كالرد وامداد القحاح والنفير الخ في هذه تفاوت وفي هذه المسئلة استثناء واقصا وتبيين والكلام من على ذهب الامام و عبارات المتون قاهرة وعندنا يحكم بتنجس ماء البير التي وجد فيها الغارة المستفحة او المنقحة او المتعظية اي التي تجردت عن الشعراي سقط شعورها في الدرم حين العلم بوقوعها فيها ولا يشهد الله زمان قبل العلم به ثم علم ان في دلت بعينه في بعض حواشي شرح ملا جاي على الكافية في الحواش الكسائي سأل عن بعض الفقهاء ما لفرق بين قوله انه دخلت الدار فانت طالق وبين انت طالق اندخلت الدار فقال كلاهما واحد قاله اخطأ لان الاول تعليل والثاني استثناء فلو تمها من وقت قبله انت طالق وامرادهن الفرق في كتمانك ولا ما نحن المستثنيين والى الله بسبب الاستثنا في ناي شيئ منه يرجع على الباع وبأي شيئ منه لا يرجع عليه وبأي شرط يرجع وبأي شرط لا يرجع ج او لا يرجع عليه بالتمن الذي دفعه اليه بشرط ان يكون الاستحقاق بالبينة سواء كان الاستحقاق بالبينة عند القاضي او عند غيره اعني بشرط في رجوعه بالتمن على بايعه نصا ان في بل بشرط اقامه المستثنى ببينة على المشتري بخلاف رد المشتري الذي في مشيرة

سؤال ٣٢

جواب

بعيب قديم على المشتري الاول فانه ان ردّه عليه بقبضه القاصي ولو بالقرار بالكل
 فالمشتري الاول ان يردّه بذلك العيب على بائعه لان الرد بقبضه وفسخه في حق الكل
 ولو ردّه عليه ولو باقامة البينة ولكن لا بقبضه القاصي لا يردّه عليه اي
 ليس له ان يردّه عليه لان الرد بالعيب بدون قبضه اقاله والاقالة فسخ في
 حقها وبيع جديد في حق ثالث والبايع الاول ثالث بنا اعتباره كانه باع
 المشتري الاول ثم اشترى مبيعاً وان اتى المشتري للمشتري او ان كان عند القاصي
 وكله ونفى بكونه له وذهب المشتري باله فان المشتري لا يرجع على البايع كانه وذهب المشتري
 للمشتري والمشتري لا يكره ان علم ان للمشتري بنية لئلا يرجع من الرجوع باله
 بسبب اقامه البينة عليه والكذب لعن والرجوع به عفو والاذا كان في حرام ولا
 عليه بكون البايع غاصبا عن الرجوع باله ولكن يمنع عنه اقراره للمشتري ولو اقر
 لا اقره ولا يكره عن قبحه فسخ هو اقراره او انكاره لمراره ولو قال لبايعه ان اقر
 مبيعك فالرجوع عليك باله او قال اسقطت حتى في الرجوع ثم استحق المبيع
 يرجع به او سقط حقه باسقاطه السابق لمراره كمن القاعده تشهد بعدم الرجوع
 وهي ان الحق في العجز وتسقط بالاستقاط وهذا كله اخذته من الدرر والامناه
 والادباضاح وشرح ابي الكارم فان كان الثمن مثلياً يجب مثله ولا عبء للمعرو
 بيان الرجوع بعيته ولد المعرو قد مر وما سواي الثمن وقيمة ولد المعرو للرجوع
 به على بائعه الا بالشيئين عند وجوب الشرط فالاول الرواية المتصلة عن المتولدة
 ان يثبت ما لا بد من الانفصال بالقطع والقع وقد دفعها المشتري الى بائعه قبل
 الاستحقاق او بعده مقطوعه ومغلوبة ويكون المشتري معرو اي غير عالم بكون
 البايع غاصبا فانه يرجع على بائعه بقيمتها يوم قيامها على ما قلها لا بقيمتها
 فلما اشترى ارضاً وبين ثمنها او غرس فيها او حفر فيها بئر او طوى بها او حفر ساقية و

فنظر عليها ولم يكن عالما بكون البائع غاصبا فاستحققت الأرض بالبينة ففي هذا
 ان كانت الأرض الكثرية من قية ما فيها من الزوائد او بقية الأرض قطع ما فيها وقلمه فلا ك
 المستحق ان يقضى قية ما فيها من الزوائد للمستري فكله وانما يقضى قية ما فيها هي قية يوم
 قيامه فيها مستحقا للقطع والبيع لا قية القبض لان قية القبض زائدة بحركة القطع
 والبيع وهي على الشري لا على الباقي فانه ابو الكارم ففي هذه المسئلة ان كان مكان المستحق
 منقطع ينقطع حق الشفعة وفيها لا يرجع على البائع سوى الثمن وليس للشري فيها ان يأخذ
 من المستحق قية ما انفق على الأرض او على الزوائد ولا قية كالا قية له بعد انفصال وان كان
 له قية عند قيامه في الأرض كالمرونة بالطين والتحصين وحفر البئر وسقي الاشجار وغير ذلك
 وكله المستحق مجازا ولو خرب المستحق ما حدث فيها من الزوائد وسلم الأرض فارتدت الى
 المستحق لا شيء عليه الا اذا اضر الأرض بالحق في قبلة فان نقصان الأرض وان كان ما في
 الأرض من الزوائد المذكورة الكثرية من قية ما فيها من الأرض ودرى الأرض قطعه وقلمه فان
 المستحق انفق بعد الانفصال ولم يرد قية الالباع لا يرجع عليه الا الثمن وان دفعه
 اليه يرجع عليه بقيمة يوم قيامه غير مستحق القطع والبيع بخلاف ضمان المالك كما عرفت
 انفا اي لا بقيمة خشب الامجار وراحها والبناء وحشباته واجر طي البئر حال كونها قائمة
 في محلها والنفق بالكر المعفوض المفضول وقيل ان اعلم المستحق البائع قبل القطع والبيع
 فالمرونة على البائع لا بد من قية الزوائد حال قيامها الى المستحق ملكها مستندة الى ذلك
 فمرة يحصل بغيره فله عليه لا على المستحق وان قطعه وقلمه لا يرجع بمرونة القطع والبيع
 على البائع فان كان قية البناء او الشجر ادعى البئر في محله فلا اعتبار بسخمائه القطع والبيع ما
 شرا يرجع على بائعه بما في المسئلة المذكورة وان كانت قية باعبارانه مستحق القطع والفضل
 وما مور بها غايبين يرجع على المالك المستحق بينهما في المسئلة المذكورة واجر القطع والبيع غيبين

واحدة في قيمة ستمى القطع والقطع لان مؤنة القطع على المشتري لانه اجاني عند الستمى لا غير البائع
 فالقطع او الموقوف اكثر قيمة من قيمة مستحقها او اقل قيمة من قيمة غير مستحقها لان
 الستمى من حيث انه مقبول ومطلوب اكثر قيمة من قيمته من حيث انه مردود ويزاد
 دونه وذهابه وان استحق الزايد بالقيمة كما ان المشتري جنطه ثم استحق قيمتها
 او استحق خرابه وبنائها فاستحقف مع بنائها لا يرجع على البائع الا بالثمن و
 وسماء في تخار الفناء ويستحق في الجدي ولا يرجع المشتري على البائع بالتعق على
 مطلقا ولا يزاو في مشرتة بالتعاقب عليه اذ لو كان له قيمة بعد الانفصال بالقطع و
 القطع او لو كان يمكن الانفصال اصلا ولا يرجع بقيمة حتى الغرس وبردعة الحار و
 وثياب العبد واجرة الراعي وسقي الاشجار ولا بقيمة اولاد البهيمة واولاد الامه
 الاولاد المعوز ومن اراد تحقيق هذه المسئلة بالاستيعاب فعليه مطالعة الدرر
 المختار والعرض السادس عشر من جامع العنوين والظاهر ان شرطه ان الزايد
 على البائع بعد العقد ان كان ضامها صحيحا بوجود شرط صحته في بيع المشتري على
 البائع عند الاستحقاق بالقيمة بقيمة الزايد التي ذهب بها المشتري وان كان شرط
 انضمان في صلب العقد من البيع نقص عليه في استحقاق الدرر بياض العلمة محمد بن
 الهاشم قد سره عن خاتمي ان وان كان بعد العقد فان كان الشرط فاصلا في
 نفسه لم يجب النقص وان كان صحيحا يجب بطريق الميعاد الواجب الوفاء كما عرفت
 حقيقة في بيع الوفاء كما مر من ان المواعيد قد تكون لازمة لما جره الناس واداء
 قال البائع للمشتري ببيع البع كل ما تحدثت في هذا المبيع من شئ ذي قيمة فاننا
 ضامن لك سبلا منه من ستمى فان دفع به ستمى فاننا ضامن لك بقيمة و
 رضي المشتري بذلك فاحدث فيه من ستمى وتخصيص وتطمين وحفره وساقية
 وثقيمة بالوعة وقطع اشجار غنية للزراعة وقنع نقصاب اجمه لها وكراب الارض

بما من محمد بن محمد
 قدس سره

ومعناها ما استحققت الارض بالبنية وجع على البائع بعتية كل ما احدث فيها حال قيامه
 فيها مطلوب وان قال كلما كان انقعت على البيع من شيء فاما ضمانه فكذلك ان استحققت
 البيع فانفق فاستحق فانه يرجع عليه بعتية ما انفق ان كان بيعا ومثله ان كان مبيعا
 لا بعتية كما زاد باق في البيع كسعى الدابة الجفاء باق فانه لان الزوائد المتولدة
 مطلقا ملك للمالك الاصلي وانما في يد المشتري المستحق عليه كما في يد الفاعل صرح به في
 استحقاق في الدور شرط ضمان ملك الفاعل ليس ما كنه باطل ولو ضمن ودفعه الفاعل لكانت
 في يده باس شرط بطل الشرط بطل الضمان وفيه نظر وقد مر ان هذا هو الوعد بالمال ^{المعقول}
 مشروط بالاستحقاق وشرط صحة هذا الضمان ولزومه مستترة الاول ان يكون
 البائع ممن يرجع كفاؤه أي يرجع ان يكون كغير المال احد والثاني ان يكون ضامته للمشتري
 فصاحبها معلق بشرط مرجع كما مرهف والثالث ان يكون الشرط المعلق به هو الاستحقاق بالبنية
 لا يعني ولو قال ان اكل السبع المبيع او سرق سارق او عصبه عاصب او ان حرق حرق فانه
 ضمانه من بعتية هذا باطل صرح به في كفاؤه الدور والزم ان لا يردده المشتري لان الضمانية
 الشرطية ترتب بالرد كالايراد ولا توقفها القبول كالايراد والحاسن ان يكون الشيء
 المضمون المعلق بالشرط مما يمكن احداية للمشتري وقد ورأه وفيه نظر والسادس ان
 لا يكون ذلك الشيء ملكا للمشتري اصلا او يكون ملكا لكنه يكون مستهلكا عند الاستحقاق
 والعبد المأذون في التجارة والمكاتب ليسوا اهل الازام المال على نفسه اصلا والعبد اذا اذن
 له مولاه في الكفالة يفتع منه الضمانية بالشرط واذا نه للمكاتب في الكفالة ليس بصحيح وفي
 الاذن البهي قولان من فاحكم قول صاحب الفاعل في الفاعل باع دابة بجفاء فاسمها
 المشتري بلا اتفاق والردية فاستحققت بالبنية وجع على البائع با دفع اليه من العن وبما زاد
 في البعتية بسبب سمونها على قيمتها يوم قبضها بجفاء ج قد مر ان الزوائد المتولدة
 ملكه للمالك فكيف يرجع ان يرجع المشتري بعتيتها على البائع مع انه لو شرط على نفسه ضمان

سوال ٣٥

جواب

تسميها المشتري لا يصح للعقود اجدوا كونهما ملكا لغير العاقلين وثانيهما اذا احدثا
 واجبا وجبا العادة ليس مقدورا للمشتري ومقدوره الاتفاق فقط وما يترتب
 عليه من الزيادة فهو مقدور والله تعالى خاضع وسمعت ان هذه الرواية شاذة بغير
 بها عند الضرورة كما في تجارة الخيل مثلا ما جواسري فربا بابه وقيمة
 ايضا مائة فانفق عليه بائني فبلغ قيمته خمس مائة فاستحق بالبيعة فان لم يعمل بحظه
 الرواية لخسر الباجر خسرانا عظيما وبخاسر الفاسد بطله من ارا مقنعا فحاذ كان
 هذا الاثران فان السبابة لا يفر ويجوز التعزير عند بعضهم باخذ المال وقد مر
 في الروايد المتولدة ما يؤيد رواية القناون القاعدية والله اعلم بالصواب
 من حصل بيع فلهما باع وابة فزادت عند المشتري اولاد كثيرا فالمشتري باخذ المال
 واولادها ولا ياخذ قيمة الدين والمشتري يرجع على البايع ثمن الدابة وقيمة الاولاد
 في قولهم جميعا انتهى وهذه العبارة بحذف الالفاظ مكتوبة في مباحث العلانية
 محمد الهاشم قدس سره من قاضيان وجواهر الفتاوى وفي مباحث العلانية محمد
 الصادق المالائي قدس سره من قاضيان وفي مباحث العلانية امام الدين الهالائي
 قدس سره من حق انه الفتاوى وفي حاشية الكتاب مكتوبة بيد العلامة القاضي
 قدس سره من جامع الفضولين وفي حاشية اكثر من جامع الفتاوى وتحقق الفقهاء
 فالكسب المنقول عنهما قاضيان وجواهر الفتاوى وفي حق انه الفتاوى وجامع
 وجامع الفضولين وتحقق الفقهاء ثم انظر في جامع الفضولين في فضل الاحتجاج
 نظر مستوعبا ولم اجد فيه هذه العبارة ونظرت في باب الاحتجاج من قاضيان
 نظرا مجمل ولم اجد فيه والله اعلم بالصواب ج وكسبه العلامة محمد الهاشم قدس
 سره في جواب الاستفتاء الذي كتبه اليه في حق هذه الرواية فقولان هذه الرواية
 شاذة مسجورة من ركة العمل واستحسن جوابه العلامة ميثاقه نصر لوري قدس سره

سؤال على

محمد قدس سره

علامه محمد صادق هالائي وامام الزمان
 تعالى الله

جواب

محمد قدس سره

علامه ميثاقه

فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ كَرَوَايَةِ الْفَقَاهِ الْبَرْهَنْيَّةِ فِي كِتَابِ الذَّبْحِ فِي خِلَافِهَا
 أَهْلُ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ أَحَدٌ يَحْتَمِلُ أَنَّ التَّمْسَاحَ حَلَالٌ وَذَكَرَهُ مِنَ الْمَذْهَبَاتِ فِي صَيْدِ
 مَيْمُونِ الْأَمْلَامِ مِنَ الْأَنْوَاعِ السَّمَكِ وَهُوَ يَكْسِرُ النَّاءَ الْمُتَّاهَ الْفَتْوَانِيَّةَ وَسَكُونِ الْمِيمِ حِرَانِ
 يَجْرِي عَلَى صُورَةِ الصَّبِّ وَأَسْعَ الْفَمِ كَثِيرُ الْأَسْنَانِ بَعِيدُ الشَّدِيدَيْنِ وَلَا يَحْرِكُ مَكَّةَ الْأَ
 مْفِلٍ عِنْدَ الْمَضْغِ وَفِي الْمَثَلِ كُلِّ حَيَوَانٍ يَحْرِكُ مَكَّةَ الْأَسْفَلِ إِلَّا التَّمْسَاحَ وَالْبَرْيَجَ وَطَلَبَ
 عَنْ ثَمَانِيَةِ أَرْبَعٍ يُقَالُ لَهُ فِي الْفَارَسِيَّةِ نَهْنَكُ وَفِي السَّنَدِيَّةِ وَكَوْبَعْمُ الْكَافِ الْعَجِيَّةُ وَكَانَتْ
 فِي حَيَوَةِ الْحَيَوَانِ التَّمْسَاحِ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ وَكَذَلِكَ السَّقَنْقُورُ وَالْأَسْقَنْقُورُ
 مِنْ فِئَةِ وَشَانَهُ أَنَّهُ يَبِينُ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ فَمَا تَحَرَّكَ مِنْ أَنْ أَخَذَهُ إِلَى الْبَحْرِ وَوَضَعَ فِيهِ
 صَارَ تَمْسَاحًا مَا تَحَرَّكَ مِنْ أَنْ أَخَذَهُ إِلَى الْبَحْرِ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْبَحْرِ صَارَ سَقَنْقُورًا وَالسَّقَنْقُورُ
 بِالْفَرَسِ وَكَذَلِكَ حَيَوَانٌ يُقَالُ لَهُ بِالسَّنَدِيَّةِ كَوْهِيَّةٌ بِكَافٍ عَجِيَّةٌ وَوَادٍ مَجْهُولَةٌ وَ
 نَعْدَا كَسْرُودَةٍ وَشَرَحَ التَّمْسَاحَ وَالسَّقَنْقُورَ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ وَمِنْ اسْتَحْلَاهُمَا بِالْأَنْوَاعِ أَوْدَعَ
 فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ وَتَابِعَهُمَا حَرَمَهُ سَكَّةً صَارَ مَا كَانَ فِيهِ أَهْلُ الْكُتُبِ وَمِنْ شَرْطِ حَلَالِهِ
 السَّكَّةُ أَنْ يَكُونَ مَخْرُجًا مِنَ الْمَاءِ وَتَمْسُحًا مِنْ تَحْلِ وَتُحْمَلُ أَقْوَالُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 لِكُلِّ حَيَوَانٍ ذَكَاءٌ وَذَكَاءُ السَّمَكِ اخْرَاجُهُ مِنَ الْمَاءِ وَصَاحِبُ الْفَقَاهِ الْبَرْهَنْيَّةِ
 نَقَلَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَقَالَ هُوَ الْخَمَّارُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَى أَنَّهُ هُوَ
 مَذْهَبُ بَعْضِ الرُّوَاغَةِ الشَّيْخَةِ وَذَلِكَ رَأَيْتُ فِي الرَّفْقَةِ الْكُرَاتِيَّةِ أَنَّهُمْ يَشْرُونَ
 سَكَّةً مِنْ مَيَادِنِهَا إِذَا كَانَتْ حَيَّةً فَيَشْرُونَ بِهَا وَيُفَرِّغُونَهَا عَلَى الْأَرْضِ حَرَامٌ حَتَّى تَمُوتَ
 وَيَقُولُونَ عِنْدَ كُلِّ ضَرْبَةٍ بِسْمِ اللَّهِ الْكَبِيرِ وَتَحْتَمِلُهُمْ لَعْنَةُ الْمَذْكُورَةِ وَيَسْتَبْطُونُ مِنْهُ
 هَذَا الْمَعْنَى كَمَا اسْتَقْبَلُونَهُ مِنْ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ كِتَابُ كَبِيرٍ فِي أَرْبَعٍ مَجْلَدَاتٍ فِي يَدِ
 وَفِي الْكِبَرَاتِ هُوَ مَشْهُورٌ فِي مَذْهَبِهِمْ وَكَثُرَ الْأَحَادِيثُ فِيهِ مَوْضُوعَةٌ مَعْنَى أَعْرَافِ
 لِقَوِيَّةٍ مِنْ هَيْبَتِهِمْ تَنْزِيلُ الْجَرَادِ وَالسَّمَكِ حَلَالٌ بِدُونِ فَوْجٍ عِنْدَ أَهْلِ الْمَنَةِ وَالْجَمَاعَةِ سَوَاءً

بِتَمْسَاحٍ = وَابْرِي

سَقَنْقُورِي شَرِي مَعْنَى كَوْهِيَّة

كان صياها مسلما او كافرا مشرلا لانه اذا سقط الذبح في حقهما سقطت نواحي الذبح ايضا
لانه اذا سقط للقبض سقط فشرط الذبح التي ذكرها في الذابح والآله والمذبح
نواحي الذبح فاذا ارتفع الذبح تمامه في حقهما ارتفع نواحيها كلها وللمجدة لاهل البنية
والجماعة حديث مشهور هو قوله صلى الله عليه واله وسلم اهل لنا الميثان والدمان اما
فالسبك والجواد واما الدمان فالطخال والكبد وحدثت لكل حيوان ذكوة وذكره السبك
اخراجه من الماء موضوع قاله الشيخ في بعض الشروح وايضا معناه المنع عن السبك
ما في حنف انفسه ولم يعلم بسبب موته ثم اعلم ان اعمال الكلام حتى من اهلها ونقص كلام
اهل الاسلام حتى من تحطيطه لا الزام فتصح العبارة التي نحن بصدد معناها
حيث ان يقال موضع وتبعية الاولاد لا تبعية الاولاد ويراد بالمستحق الكامل منه
وهو المستحق بالبنية لقولنا الرجوع فيحمل وقوع الخطأ على انه من الذي ينبغي لامت
المضيقين وحق العبادة هكذا اباع دابة من لدن عند المشتري او لادراكه المستحق
بالبنية ياخذ الدابة واولادها ولا يخذ بية اللبن والمشتري يرجع مع البائع فبئس الدابة
لا تبعية الاولاد في حقهم جميعا ليس لو باع ولم يعلم تبعية المشتري حتى ياعده
مع آخر وسلم اليه فاستفادته هو او هكذا في يده فما حكمه في المشتري الاول غير بين
اخرى اما ان يحضر شراء نفسه فيضمن المشتري الثاني تبعية يرم بقضه في الغني ومثلها
المثل لانه العاصب حكما واما ان يفسخ شراؤه واسترد الثمن من البائع لانه المستند
في الفسخ س في الصورة المذكورة لو كان البيع قائما بيد المشتري الثاني فما حكمه
فالمشتري الاول غير بين امرئ لانه اما ان يحضر البيعة فياخذ من البائع عن البيع
الثاني وان كان اكثر ويذبح اليه ثمن البيع الاول مضار البائع وكذا بالعقب والبيع
عند اخذ المشتري الاول عن البيع الثاني افصح فيستند تركه اليه ما قبل البيع فانه
ما قبل البائع فضرري والبيع ينقول ولا يجوز بيع المنقول قبل القبض ومن لا يجوز

سؤال ٣٤

جواب

سؤال ٣٨
جواب

بيعه لا يجوز اذ جازته للبيع فانظر هل هذه المسئلة في قاعدة يفتقره التوابع مالا
 يفتقر في غيرهما من الاشياء فان بقي في يديك وغد غدا فانظر في بيع الفضولي من الغير
 المختار واما ان ياخذ المبيع من المشتري الثاني واما ان يفتح شراؤه نفسه وسيروا الثمن
 من البائع ان دفعه اليه ومن شروط اخذ ثمنه بيع الفضولي في ايام المبيع وهذا المشتري
 في المسئلة الاولى خياران وفي الثانية سلك خيار فان لم يبيع المبيع استهلك
 والى استهلاك قبل قبض المشتري يفتح البيع كالمستهلك لانه قال في البحر المحملك استهلك
 سواء وجوابه بطلان الصغرى لان البيع ليس باستهلاك قطعاً وبيان هذه المسئلة
 في باب ما يجوز في الفرق في البيع ومالا يجوز فيه من فساد في قايضان وفي القينة ونحوها
 المتعين من الفرق بين المملوك والى استهلاك في يد البائع قيل فسيتم الى المشتري
 ج ان استهلك البائع او هلك بعينه بلا فقد او بافاته ساقية او بفعل المبيع كما في قتلته
 ففهم بطلان البيع مطلقاً وان هلك بفعل المشتري صار قابضاً عليه غنماً اذا كان اخيراً
 للبائع او كان البيع فاسداً فعليه قيمته وسيروا الثمن وان هلك بفعل الاجنبي فان ضمن
 الاجنبي فله ذلك فصار قابضاً هذا الضمان وان فسخ البيع واسترد الثمن فله ذلك فالباع
 ضمن اجابتي كذا في البر والبحر ففلا عن البيع سس والخراج البائع مبيع الى غيره قبل
 ان يسلمه الى المشتري لكن اخرجته عن يده لا عن ملكه فهلك فما حكمه ج لو اجره او
 او دعه او رهنه فملك عندهم انفسح البيع لان ايديهم كيد البائع وانما اخذوا لاجلهم
 لا لاجل انفسهم فلو اضران عليهم بلا فقد منهم وان فقدوا فكل اجنبي الاجنبي كما مر
 ذكره من و هيمنوا اخرج البائع مبيع عن يده لا عن ملكه ولو اخرج من ملكه فما
 حكمه ج لو وهبه او صدقه به او اعاره فهلك عندهم فالمشتري اما ان يفتح البيع و
 استرد الثمن من البائع واما ان يضمنهم لا يضمنهم ولا يضمنهم ولا يضمنون عاين
 باضمنوا المشتري لانهم ملكوه بالضمان ولهذا عقدوا المستعير في هذه المسئلة بالكا

سؤال ٣٩
 جواب

سؤال ٤٠
 جواب

سؤال ٤١
 جواب

سؤال ٢٢
جواب

باعتبار ما يؤول اليه الغرم بالغرم والتحقيق في خزانة المعقبات من ما الفرق بين ما وقع الله
بالبنية على من في يده لنفسه وعلى من في يده لغيره ج لواقع الكسوف بالبنية على
المستأجر والمرتهن او المودع وصنفوا المالك بعد ما هلك المعقبات في ايديهم رجوعا على
الرافع الفاد بامتنوا وافي على الاصل انه ملك اليق فلا رجوع لهم لانهم ليسوا من
من المغرورين ورجع في الدر عن الدر ان المودع يرجع بكل حال وان علم انه اودع
اليهم ويرجع المستأجر والمرتهن على المستعير اذ الله يعلم انه عارية لغرور ولو ورد
الاكتفاء على الموهوب له او المستعير والمصدق عليه او الموصي له وصنفوا لا
رجوع لهم على احد لانهم اخذوا لانفسهم فلا عبوة لغرور وكل من ضمن وليس له
حق الرجوع على احد صار المضمون ملكا له واذا تسلسل الضمان فمن ينتهي عليه
الرجوع فهو مالك في المال ونظامه جهة في الكتب ولو ضمن الفاضل ملك المضمون
من حين قبضه فان كان المضمون قريبا عن عثم عليه وان ضمن غاصب الفاضل
ملكه هو والغاصب اذا ضمن وملكه فلا يرجع بالزوائد على من اشترى منه وانما يأخذ
بالضمان ثمة او شئامن قد ي على مقصود به بعد عكبه لانه صار بالضمان كانه
ملك اصلي ولو ورد الاكتفاء بالبنية على المشتري الاخير فهو من في حق الكل
فان اشترى الرجوع بالثمن على البائع الاول وهو المشتري من الغاصب فامضى ملكه
وان كان ملكه في يد الاجنبي كانه اشترى به من المالك وياخذ الزوائد من المشتري كلهم
لان بيع المشتري من الغاصب غير نافذ وبيع الغاصب نافذ اذا ملكه بالضمان
وقد مر الكل من والابن اذا اتى في نوقع الضمان على غيره فعلى ملك المضمون
هو والغير الذي هو ضمه ج ان اشترى الرجوع على الابن فصار ملكا والاولى
هو الضمان من الاجنبي الذي ينتهي عليه الرجوع وهذه الضابطه تجمله فلا بد من البيان
فالرهن لا يوهن ولا يردع ولا يبرج ولا يعار ولا يوجب فان رهنه الموقوف

سؤال ٢٣
جواب

او اودعه وآجره وهلك الرهن عندهم فالمرتفع الاول غاصب فان ضمنه المالك
 ضمان الغصب لا ضمان الرهن ملكه فكانت رهن او آجر او اودع ملك نفسه وان ضمنهم
 رجوعا على المرتفع بما ضمنوا ان لا يكونا عالين يكونه رهنها والاول رجوعا على المودع
 الاول للمودع في قول راجح رتبه في الدرا قبله عن الدرود ان اعلى او وهبه او تصدق
 به فان ضمنهم المالك فالمرتفع لهم لا لهم لانما صوب الغاصب في زعم المالك وفي
 الحكم ايضا لانهم اخذوا لانفسهم ولا عبوة للغرور في حقهم وان ضمن المرتفع
 وهو الغاصب الاول فحكمه طاهر والوديعه لا في رهن الموقوف للعلاك ولا في
 ولا توجر ولا رهن ولو رهن المودع الوديعه او آجرها او اودعها فهلك
 عندهم فان ضمنهم المالك رجوعا على المودع الدافع ان يكونا مغرورين والاول
 رجوعا على المودع في قول راجح كما مر وان اعارها او وهبها او تصدق بها
 او اوصى بها فهلك عندهم فالمرتفع كما مر في الرهن مفصل والعادية لا توجر
 ولا رهن اتفاقا ولو آجرها المستغير او رهنها فهلك عندها فحكمها
 كما مر في الرهن مفصلا وان اخذها المستغير منها وهلك عنه ضمنها المالك وفي
 مسئلة ازالة القدي ضابطه في عشرة اذ ازال القدي زال القمان وهم مودع و
 بيع او يحفظ او باجارة او بامتنجار ومضاربة ومستضع وشريك غانا او مفادضة
 ومستغير رهن وقال في ايداع الدرود الفاصل ان الاثنين اذا قدي ثم ازاله لا يزول
 القمان الا في هذه العشرة لان يدك المالك فالقول في عدم العود الى القمان في المالك
 وقيل للمودع لانه منكر للقمان وقد نص في الدرود الاشياء على ان المستغير والمستاجر لا
 يزول القمان عنهما بعد ازالة القدي والعادية تعارفا لا اذا اخطأ المالك عن الامار
 ولا نوع على تولد مشهور والقنوي على انه نوع وفي الدرود المستغير يملك الايداع فيما علك
 الامارة من الاجنبية يعني زيلعي فتيقن محل كلامهم على هذا انتهى كلام الدرود والعين

المستأجرة لا تهن اتفاقا فلهذه المستأجرة نقد نقد ولكن تزجر وتعارو
 تودع فلو أجزها المستأجر أو أعارها أو أودعها فذلك بلا نقد لا ضمان على احد
 فالتفرقة في غاية الدقة والتميز من اول الا بصار وحاصل الكلام ان الوديع والوديعة
 كل منهما لا يوهن ولا يودع ولا يوار ولا يوجر اصل الاتفاق والوديع المستأجرة لا
 تهن اهل او يجوز فيها المثلث الا حرة والعارية لا تجر ولا تهن اصلا و
 تودع على المفتا به كحاضر وتعاران لم ينهه المعين اي المالك عن الاعارة وان تعارفا
 فاعارضا مطلقا اي سواء بينهما يختلف الاستعمال فيه بالاستفعا او لا صرح
 به في عارية الدر عن المصلحة ولو نفي المالك المستأجر عن الاجارة والاعارة بان
 قال لا تفع لعينك فندفع فذلك ضمن فالموجر كالمعارض به ايضا في عارية الدر
 من استفتاء مروى في روية يزكري داود وزيور ساخن جين زيور طيار
 وخواست كه فوا ما لكش را خواهم داد قضاء وبنسبته ان زيور ومنتاع ويكر دزدان
 بد زيور بن دند ما لكش را چه مي رسد بنوا ووجواج شرعا ظاهرا ثبت كه هان
 سيرويه كه زر كبر داده بود باز ماند اگر بعينها موجود باشد ولا مثلها بل بذكر
 دزدان اين زمان رو بپيما را كه از مردمان براي زيورها ساختن ميكرند وبنسبته
 بجهت نزد خود ميدارند واز نفره زيور زيورها ميبرند وبنسبته جديده را با سنجين
 عش روي ختم زيورها را رند وبنسبته عاوق ميان دزدان اين زمان مستر و مطر
 سكره ست والله اعلم والمجيب هو العلامة عبد المحليم سيوتاني قدس سره وراي شاهد
 هذا الجواب في الدر المختار ومنتاع الوديعة ولو خلطها المودع بجنسها او فجنسها
 بماله او بالآخر يميز ان المالك بحيث لا يميز لا يملكه كخسطة سبيبي ودرهم حباب
 بن يوف صنمها ولو خلط بودي صنمها لانه عيبه النقي وحكم الاجير المشترك في
 الضمان حكم المودع وانفقوا على ان الوديعة اذا كانت باجر صادق مضمونة ثم

سورة علي

جواب

علامه عبد المحليم سيوتاني

احتمل

اختلوا فيها كان مدفونا في ارض او محفوظا في بيت فحفظه باجر هل يفننه او
 لا كما رسم السوق وحافظ الخان والصحيح عدم النمان على في الدور جامع الفهيو
 وشرح الواهب للعلامة عبد اللطيف البتني قدس سره واختلوا في شرط
 النمان بالملك على الامين هل يصير الامين صميما او ارجو الشرط وهو هكذا
 فلا يقد ولا سيما في حق المستعير ولا سيما في حق مستعير هل يرهنه عندنا جبر
 في معرفة خوف السرقة المهداة ولا على الهداية للبداية واخرا على الهداية باللكا
 والنهاية واخذ عوننا انا الحمد لله رب العالمين ٥ تم تم

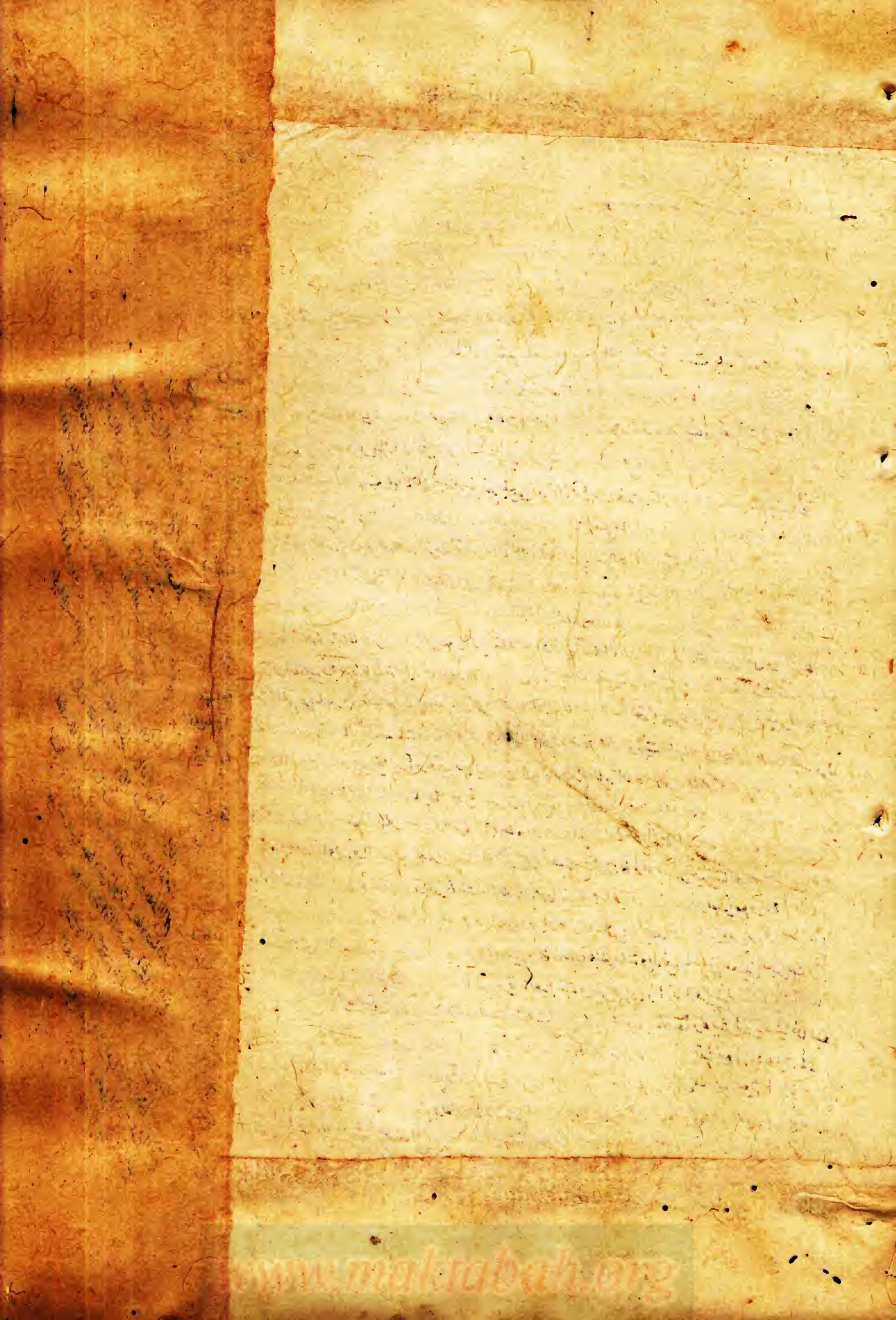
تمت هذه النسخة الشريفة المسماة برفع الغربة والرياء بيد الضعيف الخفيف الراعي الى دعة
 العزيز ذاق دة بن حاجي محمود عفر الله لها ذوقها وذوق جميع المومنين
 وقد نسخت هذه النسخة من خط المصنف بعينه هو الشيخ

ابو الحسن الداهري السدي قدس سره

في يوم الاربعاء عند الاستوا في

شهر جاد الثاني سنة ١٢٢٩

والله الذي لا اله الا هو اني رايت في المنام العبد المذنب المذنب محمد بن محمد هاشم في
 في مسجد جامع بني من آجر واما ابنه المذنب الحاج عبد الرحمن بن محمد كان يصلي بالناس
 صلاة الظهر والعصر والمغرب والمغرب كان قائما عند محراب العفوف من الجانب الايمن ويكون
 خارج الصلاة فوضع يده على كتفي وقال اني رايت في المنام كان قائل يقول لي ان ابنك عبد الله
 احبي الله تعالى به سفيينة مينة وجعله كالروح لسفيينة مينة فحمد الله تعالى جدا كثيرا على
 الرويا الذي يراه وخرج به فرحاسديدا ثم اني اردت ان اسأل منه فبين السفيينة التي
 كانت مينة فخر احسبها الله تعالى بالمحمد وم عبد اللطيف المراد بالسفيينة ان جاء الى افظ
 المسما بالراهد من قوم ملأ ساند بوره فاخذ به المذنب وم المرحوم وذهب به الى قومه
 ليدعو لهم بالخير فانتهيت من النوم في آخر ليلة السبت السابعة عشر من شهر ربيع الثاني
 من السنة السادسة والسبعين بعد الالف والمائة الف واما هذه الرسالة المسماة بـ
 الف في الحوية بلالين عن احكام العين والدين في يوم تلك الليلة وهو يوم السبت هـ



مع انكسارهم على الرشوة في صحيح البخاري قال الليث كتب الي ابراهيم عن ابيه عن اسماء بنت ابي بكر رضي الله تعالى عنها قالت رايته زيدا
عمرو بن نفيل قائما مسترا ظهر اليه الكعبة يقول يا معشر قريش والله ما نكحنا ابداهم غيركم الا انتم فليس هو في جوارحه ولا يمانه ولا يمانه
وانما كان نزاعهم وزاع سائر الكفار يمين يدعونهم الي الله تعالى انا والذين والتهاد وبنارهم قولا وفعلما بان الله تعالى يمانهم من ذهاب قلوبهم
وانتم على طبع العوجاء باخبار الكهان وظهور راس العداءات الدالة على استيلائهم واشتغالهم بشربهم البهيماء ثم لما زالت السلطنة من طون
في ديار الحرب مع اقامة الصلوات وسائر وظائف الطاعات فما وجدوا من اهل الشرك كان استحقاقهم وقت غلب الفرنج وغيرهم
من الكفرة على اكثر ديار الاسلام شرقا وغربا فما سمعناهم يمينون المسلمين عن اقامة شعار الاسلام على الاعلان الا انهم كفار سرك محبون
عن رفع الصوت بالاذان ولا يمينون عن اقامة الصلوات بالجماعات وعن الجمع والاعيان ولكن مع ذلك كله ما كان اهل كل دولة
يسعى في علاء دينه وترجيح ملته صارت الغلبة والاشتهار لاحكامهم والعزة في تلك البلاد لدينهم وانعكس احوال المسلمين
وانقاع احكام المؤمنين والعياذ بالله تعالى فصارت ديار حرب رينال تجعلنا فتنه للعقلم الظالمين في الكافي النسخي
الدار داران عندنا دار الاسلام ودار الحرب وعند الدار واحد في الاحكام لان الدنيا واحدة والبلاد اجزاء
فلا يتغير حكمها ولان الراد بدار الاسلام بلاد يجرى فيها حكم امام المسلمين وتكون تحت قهر وديار الحرب بلاد يجرى
فيها حكم عظيم وتكون تحت قهر وقد تغايرت اسما وموضعا فيتنافران حكما وفي هذه الاصل مسائل منها هذه ومنها الحق للمسلمين
اليهم فيجب بمعية في ارضه وعق مديروهم واولاد وانفس اجارته ووقوع الفرقة بينا الدار ودار الحرب والدار في دار الحرب
واستحقاق سهم الفرس ان اذا جازا الحرب فارس ثم نفق فرسه وقاقل را جلا ودمه جواز القسمة في دارهم وشركته
المرد وثبوت الارث والارام ولد عندنا خلافا له وفيه ايضا وانما يضاف الدار اليهم اولى بنا باعتبار القوة والاستيلاء
وفيها ايضا دار الاسلام لا يصير دار الحرب الا بان يكون متاخمة بدار الحرب ليس بينهما بلاد من بلاد المسلمين وان للبيوت
فيها مؤمن او ذمي آمننا بامانه الاول وان يجري فيها احكام الكفرة على اشتهار وذكر شمس الاسنة الحركي وان لا حكم فيها
بحكم الاسلام وعند ابي يوسف ومحمد دار الاسلام نصير دار الحرب باجرا احكام الكفر كان دار الحرب نصير دار الاسلام
باجرا احكام الاسلام لان الدار انما ينسب الي اهلها باعتبار الولاية واجرا احكام يدر على الولاية وله ان الدار انما
ينسب الي اهل الحرب عند ظهور قدرته اهل الحرب وغلبتهم وقوتهم لا تظهر الا عند وجود هذه الشروط اذ عند عدم بعضها
كانت الدار كالأصل في حين التعارض لانه اذا بقي فيها مسلم او ذمي آمن بامانه الاول فبقائه كذلك وامتناعه عن الامان فلا يكون
الا بمنية طاعة وكذا اذا لم يكن متاخمة بارض الحرب لان المسلمين انما احاطوا بها من كل جانب يتوقع انقطاع يد من تلك البلدان
في كل سنة ويكون يدا اهل الاسلام عليها قائمة معنى فاذا كانت الدلائل في حين التعارض يبقى ما كان على ما كان او يتخرج
جانب الاسلام لتولية عليه الصلوة والسلام الاسلم يعلم ولا يصح ولا يتقاسن لان الاسلام عينا في اثباته وانها واهله والكفر
بجلاؤه فالصغير يصير مسلما باسلام اجداديه ولا يصير كافرا مرة واحدة وفي الدر المنثور والفتاوى ان من امهات
هذه الباب معرفة الامام والدارين فالامام من بايعه اهل الحل والعقد ونفذ حكمه فيهم خفا وقهر فلا يصير اماما الا
بعضين كما في النظم وغيره ودار الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري فيه امر ليس الكافرين كافي
الكافي وذكر الزاهدي انها ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه امنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف ان
دار الحرب نصير دار الاسلام باجرا بعض احكام المسلمين واما نصير ورتها دار الحرب نفوذ بانها متاخمة فبذلك
بشرط فتنه احد الاجزاء احكام الكفر اشتهارا بان يحكم الحكم ولا يرجعون الى قضاء المسلمين كما في الدر المنثور والثاني
الاتصال بدار الحرب بحيث لا يكون بلدة من بلاد الاسلام بلحقهم المدم منها والثالث نوال الامان الاول اي بقاء
سهم او ذمي الامان الكفار او لم يبق الامان الذي كان للحكم بالسلامة وللذي يوقد الزمة قبل استيلاء الكفار وعندها
لا يشترط الا شرط الاول وفي الدرر دار الحرب نصير دار الاسلام باجرا احكام الاسلام فيها كاقامة الجمع والاعيان
وان بقي كافرا اصل ولم يتصل بدار الاسلام بان كان بينهما وبين دار الاسلام مصرا اخر اهل الحرب ويعكس اي يصير
دار الاسلام دار الحرب بامور ثلثة ذكرها ولي يقول باجرا احكام الشرك فيها والثاني بقوله وانما يضاف الدار اليهم اولى بنا
الحرب بحيث لا يكون بينهما مصرا للمسلمين والثالث بقوله وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمننا بالامان الاول وانفسه
كلا في الشير الكبري وهذا من ايجافه وضو عندنا اذ اجروا فيها احكام الشرك صارت دار الحرب سوارا انقضت

بما هو الرب او لا يقر فيها او في آياتها بالامان الاول او لا انتهى ومثله في الدر المنثور وشراو الدر المنثور شرعا وقوله كاقامة الحج
والاعباد وتقبل للاحكام وللانعام ولها مشقة اخرى لا يسبها النعام وليس المراد انه مجرد اقامة الحج والاعباد بل هو دار الحرب ودار السلام
لانهم قد صرحوا ان دار السلام نصير دار الحرب باجراء احكام الشرك فيها اذا انغم اليه شرطان آخران ومنع اجراء احكام الكفر فيها
على ما مر من الدر المنثور والعقبتان ان الحكم بحكم اهل الكفر ولا يرجعون الى قضية المسلمين فضا هذا اذا حكم الحاكم بحكمهم وانغم اليه شرطان
آخران صارت دار السلام دار حرب اتفاقا والعياذ بالله تعالى فلو جبرني هذه الدار اقامة الحج والاعباد وكان لها تأثير في
مصلحة دار الحرب ودار السلام لزم ان يكون الدار الواحدة دار حرب ودار سلام وهو باطل فلا يصير دار الحرب ودار السلام مجرد
اقامة الحج والاعباد بل الحكم الحاكم بحكم اهل السلام ليحصل به اجراء احكام الاسلام اشتراكا كما لا يخفى على ان دار السلام باجراء احكام
الشرك اشتراكا بالنعى المذكور لا يتبقى على حالها بل نصير دار حرب فليكن نصير دار الحرب بمجرد اقامة الحج والاعباد ومن اشهر
احكام الشرك ودار السلام وقد صرحوا قاطبة ان البقاء السهل من الاجتهاد واما ما في العبادية ومشي عليه بعض اصحاب
الفتاوى ان الدار المحكومة بدار السلام يبقا حكم واحد فيها فهو محلي لما اختاره اصحاب المعن والشريعة فانهم
عولوا على ما عايناه في السير الكبير الذي هو آخر ما صنفه الامام محمد بن زكريا ما استقر عليه الامر به انه اذا وجد اجراء احكام
الشرك اشتراكا مع شرطين آخرين صارت دار حرب لا يعلو لغا حكم من احكام الاسلام اذا كان الاشتراك احكام الشرك
فالمراد بالبعث في قولهم دار الحرب نصير دار السلام باجراء بعض احكام المسلمين هو البعض الذي يشتر به احكام الاسلام وتعلق
على احكام الشرك وهو تفويض التفويض الى قضية المسلمين فيلزم اقامة شعائر الاسلام التي تؤدي على سبيل الاعلان
لانها تنفك عن الاول في وجود هذين امرين يرتفع صيت الاسلام والمسلمين وتترجح احكامهم على احكام الكافرين
وانما يشترط اجراء جميع احكام الاسلام لان اجراء الكل محال سيما في هذا الزمان بل قلنا وجد اجراء الكل في ديار السلام بعد
خلافه في الفتاوى الا شديدا المهددين رضي الله عنهم اجمعين على انه لو اعتبر البعض مطلقا ما وجدت في هذا الزمان دار الحرب اصلا
لانها لا تكون دار من ديار الكفرة عليهم اللعنة عن وجود المسلمين وعن جريان بعض احكام المؤمنين كما لا يخفى على العاقلين
وقد عايناه من قد تصح في فتاواه في اعتبار بعض احكام الاسلام عند وجود الغلبة والاشهر لاحكام الشرك صدر الاسلام ابا السير
والشيخ ابا بكر وشيخ الاسلام السبكيان فتواؤا والله ان هذه البدعة صارت دار السلام فابقي شيئا من العلة يبقى الحكم ببقائه
وان ساقطه ليلامن جهة الامام به لكن قد خرج هو لا المشايخ ولم يكن مقتولا عن العلم به وهو مخير باراد استنباط
كاسد لكونه مخالفا لظاهر المذهب الذي نص به الامام محمد بن زكريا عليه الصلوة والسلام وشرحه على اصحاب المتون والشرح وهذا كما افتى
قاضي العنفة نور الدين الطرابلسي والعلامة الشيخ احمد بن يوسف الشبلي بقا ديدن الوقت ومكانه عند اتصال البعض
واستند في تلك الفتوى بكتب مشهورة وتبعها كثير من اهل العلم فاستحسن ردهم العلامة الشربلاني فصنف نسخة
حاملة سماها احكام المحدثين فقال في انشأه مشنعا عليهم وقد اعتمدوا على فتوى الطرابلسي وفتوى الشيخ ابراهيم الشبلي
ويضرون صفحا عن كلام ائمة المذهب المحدثين لكونه يمنهم ويصد هم عن غم قاذقيل لهم في ذلك يقولون قال قاضي
العنفة نور الدين الطرابلسي وافتى بكذا وقال شيخ الاسلام احمد بن يوسف الشبلي شدة وافتى به ثم يذكرون تلك الفتوى
الزائدة فكانوا على حد قوله تعالى انا وجدنا آباؤنا على اثارهم مقتدون فهم يمثلون بقول الشافعي والعلامة اباي
فجعلني يمثله اذا اجتمعنا يا جبر المجمع وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب يتقلبون اما علو الهمام من جملة المتقنين
الذين يشانهم نقل على المذهب والاقارب وقدر استند في تلك الفتوى بكتب مشهورة وليست تلك الكتب قائمة
بهام ان تكون بغير مسطرة وانما حصل لها طين واشتياؤه وهذان النوع البشري يغفرهما الله تعالى لانهم على
من علم ذنبه فلم يقبضه عن غيبه وقلدها في تلك الفتوى الباطلة وقد افادني استاذي وبنيني بقوله ان فتاوى مثل
هذا لا والكاثر واغرابها لها النظر فيها من غير اعتقاد وتقليد بما فيها من غير احاطة بحكمها من كتب المذهب
المعتبر فان مقام الافتاء خطير وقد يظن الانسان انه فهم المسئلة بحقيقةها والامر بخلافه او يشبه عليه حفظه في حفظ
ولذلك اذا حقت كثير من الفتاوى المبرومة من اصحابنا فضلا عن التي جمعها غيره عنهم تخر البصر في المذهب
فقد لها انتهى ما قال الشربلاني به واذا عرفت هذا فاعلم على ما في متن الوان وشرحه الكافي والتنوير الغرر

وغيره ولا عبق لما في العاديه وبعض العنادي لكونه المتون والشرح كالملة لنقل المذهب كما هو حواطة فافى الفتاوى فطرح
اذا كان خلاف ما فيها فافى بقدر هذا في المتقات لما قاله المتقدم في غير ما عليه قول شيخ الاسلام والامام السبكي ان
الاحتياط ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام وان كانت للدينين واليه في الظاهر هو الا ان الشياطين انهم لا يستطيعون على غير
الموثوق فيكون غير موثوق به قال في الفتاوى في انتفاء كلامه لكن الاعتماد على ما في الحديث لان ما في اكثر الكتب يورثه وتبع
ابن خرازمي في رده صاحب القنينة والمضي على غير الموثوق غير موثوق به انتهى والمراد بتلك البلاد بلاد كانت
احكام الاسلام فيها ناطقة وفصل الوقائع على حسب الشريعة لا تحت كما يدل عليه كلام المتأمنه وخزانة المشتين وغيرهما
بعض العبارة وهذه البلدة الواقعة في زماننا باستيلاء الكفار على بعض ديارنا لا بد من معرفة حكمها والحق في ذلك
ان ما في ايديهم من بلاد الاسلام هو دار الاسلام بلا شك لانها غير شاي خاضع متصلة ببلادهم ولا يجرى فيها حكمهم والحق في ذلك
الفتنة والحكم الحاكم مسلمون باحكام الملة كيف وهم يرجعون الى علماء هذه الملة ويتبعون اليها انتهى واما البلاد
التي اجروا فيها احكامهم وحكموا بحكمهم في دار حرب فلك في البر قلت وفي زماننا بعد الفتنة الترتيب العامة فطرح
هذه الولايات التي غلبوا عليها واجروا احكامهم فيها كخوارزم وماوراء النهر وخراسان وكردستان دار الحرب
في الظاهر فلو استولى عليها الرجوع بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شراء من الامام انتهى ولا شك ان هذه الولايات
في زمن التتمة كانت مملوكة علماء وایمانا وكان بعض احكام الاسلام فيها جاريا لانهم ما كانوا فاعين عن اقامة
والجماعات وسائر وظائف الخطايات غير الامر بالمعروف والنهي عن المنكرات لكن لما جرى على احكامهم في دار
وحكموا بحكمهم صارت ديار حربه واليهاد بالله تعالى ثم بعد ذلك وال دولة التتمة قد صار اكثر ديار الاسلام فغلبته
المسلمين واليهاد به تعالى على ذلك لما اذا اقرر ان الحكم دار حرب لادار الاسلام فاعلم ان ما اخذ من دار الحرب واجر من دارنا
صار ملكا للاخذ فاما اخذ من اموال الكفار ونفوسهم ذكروهم وانما هم ذراريهم يكون ملوكا بالكتاب والسنن والرواية
وتقرير التي بلغت حلتها من التواتر واجماع الامة برهم وفاجرهم الى يومنا هذا حتى يكونوا حده لانكار العظمى
ثم الاخذ ان كان له منعة او اذن الامام يجب المحسن فليس فكان الكل للاخذ والاربعة وما فوقها لها منعة لا
لمن دونهما وعن الامام ابي يوسف به انه قدر الجعة التي لا منعة لها تسعة وللمن لها منعة بعشرة قال
في الدر المختار ومن دخل دارهم باذن الامام او منعة اي قوة فاعطى خمس ما اخذ والانه غنيمة والالا لانه اختلاس وفي الغنية
لو دخل اربعة خمس ولو ثلثة لا وفي الشئ لو دخل دارهم ولم منعة سواء اذن له الامام ام لا فاعطى خمس ما اخذ لان
الاخوة مع وجبة الغلبة والتمهر لا الاختلاس والهرقة فكان غنيمة وفي المحيط عن ابي يوسف به انه قدر الجعة التي لا منعة لها
تسعة لغز التي لها منعة بعشرة تغز لمن لا منعة له اي لا يتخمس ما اخذ من دخل دارهم ولا منعة ولا اذن لمن الامام
لان اخذهم يكون اختلاسا وسرقة لا قهرا انتهى وفي فتح القدر اذا دخل واحد او ثلثة او ثلثة سبعين اذن الامام فاخذوا
شيئا يتخمس وقد صرح بان الثلثة كالواحد واما الاربعة فيخمس وفي المحيط عن ابي يوسف به انه قدر الجعة التي لا منعة لها
تسعة والتي لها منعة بعشرة ومذهب الشافعي به وما لك به واكثر اهل العلم انه يتخمس ما اخذ الواحد انتهى واهنا اربعة
اسر لا بد من التنبيه عليها لتوقن بعض سائل الباب عليها احد انا نملك بالاستيلاء والاحراز بدارنا حرمهم وديارهم
وام ولدهم ومكاتهم وكل ما هو ملكهم قال في الشئ وملك من يها الي بالاستيلاء والاحراز بدارنا حرمهم وديارهم وام
ولدهم ومكاتهم وما هو ملكهم لان الشئ انقطع عصمتهم وعصمة ما هو ملكهم جزا الكفر بان جعلهم ملكا لغيرهم انتهى وبهذا صرح
في جميع المتون والشرح والفتاوى وفي البحر والنهر والدر والكان وغيره والاصل عندنا انه لا نملك قبل الاحراز بدارنا فحق الغلبة
والبيع قبله انتهى والثاني ان كنفار دار الحرب يملك بعضهم بعضا بمجرد الاستيلاء في دارهم ولا يحتاج الى شرط آخر قيل ان
يملكون اذا اعتقدوا ذلك ولكن اطلاق جميع المتون يوافق الاول بل فيها اجماع اليه وكذا تعليل الشرح فيمن
الملك بمجرد الاستيلاء فكان هو الثمن ان الثاني مذكور في البد المستحق بلفظ قيل الذي هو من صريح الترتيب

في الدر المختار اذا سعى كافر ابدار الحرب واخذ ماله ملكه لا سبيلا له على سبيل وفي الدر المختار ذلك لان اموالهم مباحة لا سبيلا
على سبيل سبب الملك فكان استيلاؤهم على هذا المال كاستيلاؤهم على الصيد وكونه موقوفة الملك بمجرى الاخذ
وقيل انما يملك اذا اعتقد ذلك انتهى وفي مختصر الوقاية يملك بعض الكفار بعض اموالهم وفي الفتاوى وفيما يباع
الى ان يجرى استيلاؤهم حربا مثبت للملك كما قال بعض المشايخ واليه اشار محمد بن و قال بعضهم انه ثبت بشرط اعتقاد
كونه شيئا للملك انتهى وفي الشرح ندرية العمل بما يوافق اطلاق المتن اولى وفي البحر الرافعي انما في المتن اولى وفيه
ايضا المتن موضوعه لبيان الفتوى وفي الدر المختار قال المصم وحرم شيخنا في فتواه بما يفيد المتن والشرح
لانها الموضوعية لتقل المذهب كما لا يخفى انتهى والتاثير ان القريب يقتضى على القريب عند ملكه اياه اذا كان بينهما
قرابة ممرته كما هو اقل طلبة فلا يصح ان يبيعه الحربي لانه وان ملكه بالقهر فقد عتق عليه بالقرابة الممرته والواجب
ان حكم ام ولد الحربي حكم ولد له في عدم جواز البيع لان امومية الولد وصلة لانه لا تقبل الفسخ كالا فله يقبل البيع
قال في البحر لان النسب ثبت في دار الحرب كما ثبت في دار الاسلام وامومية الولد تتبع للنسب وقال فيه ايضا مسلم دخل
دار الحرب بامان في رجل من اهل الحرب بابنته او بام ولد او بعتته او بجالته قد قهر ببيعها من المسلم المستامن
لا يشتريها منه لان الحربي ان ملكها بالقهر فقد صارت حرة فاذا باها فقد باع حرة انتهى وليس في حكم الولد المذبر
والكاتب لان التدبير لا يصح في دار الحرب لان المذبر باق في يد المولى واستيلاؤه فهو وان دبره بملكه لا يكره
بما يد المولى ابقاؤه على رقيقته بلا ثبوت حق الحرية له قال في البحر في باب العاشر من كتاب الزكاة وفيه
بام الولد لا يوافق بتدبير عبده لا يصدق لان التدبير لا يصح في دار الحرب كذا في المعراج انتهى والكاتب وان زال عنه
يد المولى وصار في يد غيره فمضى الكتابة كمن لا استولى عليه المولى بعد ذلك وجعل في يد غيره زالت الكتابة وصار قنا فصح
بيعه كالواستق عبده ثم استولى عليه ملكه فصح بيعه كما اشار اليه في البحر والكافي والدر وغيره واذا عرفت هذا فقول
اذا دخل مسلم اذني دار الحرب فاشترى من احد من اهل الحرب دارهم محرم منه ايا كان او ابنا او غيره هاهنا يصح
البيع لان الباطن وان ملك دارهم محرم منه بالاستيلاء لكن عتق عليه ثم اخرج المشتري فمر الى دارنا ملكه بالاستيلاء
والا حراز ما هو المعتمد من الاقوال وهذا لان قاضيان في قدم هذا القول في فتاواه فقال والصحيح ما قلنا
انه لا يجوز بيع الحربي ولد له في دار الحرب والحرب وان تفقت الروايات على انه لا يجوز بيعه في دار الاسلام ومتى لم يجر البيع
في دار الحرب على قول العامة فان اخرج المشتري الى دار الاسلام اختلف المتأخر في فيه قال بعضهم يملكه لان البيع وان
يطل فحق اخرج جبر ملكه بالقهر المتبادر انتهى فقد قدم هذا القول ثم نقل بعده اقوالا اخر وقد قرر ان القاضي في
يقدم في فتاواه عند سرد الاقوال ما هو المختار والمعتمد في الدر المختار والقول ان حكامها في الثانية مقدم ما عدم الدخول
وقد ذكر في فتاواه انه يقدم ما هو الاثر فكان هو المعتمد كذا في البحر انتهى وفي الدر المختار في باب احياء الموات وبلا اذنه
لا يملكها غنما خلا فاهما والاول المختار فان قاضي قد مره انتهى على ان الخلاف المذكور في النية والمخادبة وخلافه
المفتين وغيرهم من الفتاوى وبعض الشرح انما هو من دخل دارهم بامان فاشترى من احد من دارهم محرم منه ومن
لا يجوز بيعه وهذا لان المستامن هو الذي التزم على نفسه بالاستيلاء ان لا يعرض لنفوسهم واموالهم ولهذا
وصنعوا الحكم مسئلة الخلاف في المستامن وامان لا اذا دخل دارهم فاشترى ثم اخرج ما شره الى دار الاسلام
جبر اذنه يملكه اتفاقا ما بارشاه على تقدير صفة الشرا واما بالاستيلاء والا حراز بدارنا ثم على تقدير عدم صحة
الشرا وان كان له منعة او اذن الامام يجب الحس والالا فحق ملك من دخل دارهم بلا امان فاشترى من احد
ابنه او من لا يجوز بيعه فخرج الى دار الاسلام فمر اتفاقا كما خرج جميع اصحاب المتن والشرح يملك بالاستيلاء
والا حراز بدارنا محرم ومذبره وام ولد له ومكاتبه وجميع ما هو ملكهم وفي المستامن اختلاف مذكور في اكثر الفتاوى
وبعض الشرح والمختار القول عليه فيه انه هو التملك بالاستيلاء والا حراز بدارنا هذا هو المختار
لتصريح جميع المتن والشرح ان المستامن يملك ما اخرج من دارهم لكن في ملكه خبز ولحم جزم بالملك في حوزة

شراء المحرم والاخراج الى دارنا في الدر المستحق فقال واعلم انهم لا يملكون اي الكفار بالاستيلاء والتم حرنا واتباعه اي مدبرنا
وام ولدنا ومكاتبنا وملكك عليهم كل ذلك لعدم العصمة فلو اهدى ملكهم سلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان اقرب ولو
دخل دارهم سلم بائنا ثم اشترى من احدهم ابنة ثم اخرجها الى دارنا قبل ملكه بل يملكهم في دارهم خلاف ذلك في المحيط
قلت وظاهر ان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقا وفيها وان لم يكن ملك لا احد عليهم كما مر في الفتاوى عن المستصفي
انتهى وفي الخاتمة الحربي اذا باع اباه او ابنه في دار الحرب لا يجوز فان اخرج المشتري الى دار الاسلام يملكه ان لم يكن بعتنا
امان انتهى والمدبر واما الولد والمكاتب في حكم الولد لا يملك المشتري بالشراء ويملكه بالاستيلاء والا حرا لا ينفى ولو استولى
الحربي على بعض الاحرار من كفار داره ممن ليس له قرابة محرمة فباعهم من ماله او ذبي دخل دار الحرب صم البيع مطلقا لان الحربي
لا يملكهم بالقرعة ببيع ملكه وهو صبي وقيل ان دانوا من قهر آخر ملكه جاز البيع وليس فليس الا ان هذا قول ضعيف
والذي اشار اليه المتون والشرح هو الاول كما عرفت وفي الجور وهل يجوز شراء المسلم المستامن من الغالبين نفسا
او لا ينبغي ان يقال ان كان بين الاخذ والمأخوذ قرابة محرمة او كان المأخوذ لا يجوز بيعه للاخذ لا يجوز الا اذا اذنوا
بذلك عند الكرخي وان لم تكن فان دانوا بان من قهر آخر ملكه جاز الشراء والا فلا كذا في فتح القدير وفيه ايضا ولو
قهر حربي احرا ثم جازهم الى المسلم المستامن فباعهم منه ينظر ان كان الحكي عندهم ان من قهر صاحبه فقد ملكه جاز
الشراء لانه باع الملك وان يملكه لا يجوز لانه باع الحر انتهى ولا يخفى ان هذا الذي ذكره من حكم الحكي انما هو قول مرجوح
والمختار عدمه كما مر وعلى تقدير عدم جواز الشراء على هذا القول انما خرجهم الى دارنا ملكهم لما صرحوا قاطبة باننا
ملكه بالاستيلاء وحرهم وما هو ملكهم كما سبق فاذا اقرر هذا فهو لاو البلوج الذين يدخلون دياركم بلا امان
فما ياخذون من نفوس الكفار واموالهم او يشترون ويحررون وفما يدبر الا ان يكون ملكا لهم اما بالشراء او بلا شرط
الا حرا في صورة صفة الشراء اما بالاستيلاء والا حرا بدارنا في غيرها ثم ان كان لهم منفعة او اذن فغيره
المنس والافلا فان قلت كان لبعض النساء والذراري التي اخرجهن البلوج من دار الحرب في زمن
المنفعة رتبة الجماعة رضى في خرجهن الى دارنا تخليصا لانفسهن عن الهلاك بالجماعة فلم يوجد الاخراج
بالقهر والاستيلاء قلت بين حدود دارنا ودروبها وبين بلاد اهل الحرب وعاراتها صماري وفيها في
كثيرة تكون من دارهم واخراج البلوج كان على انواع السبي والشراء والخذاء فالمسبيات والمشتريات كانت
في دار الحرب موقفات بانها اما للبلوج وعاملين معهم معاملة الاماء مع مواليها وصارت مقهورات في ايديهم حتى
ما بقي لهن من اختيار من عند انفسهن فالرضى بالخروج بعد هذا القهر والاستيلاء لا اعتداد به اصلا وسمعت
عن بعض الاماء ان امرأة منهم قد عييت عن السير في بعض الصماري ففرض البلوج عنقها بالبين
فقتلها تخويفا لغيرها فالغزير سار سريعا فقام الخيل حتى دخلت في هذه الديار قال في الدر المختار لو قال
الحربي لبعده اخذ ابديك انت حر لا يعقب عند ابديك رضى لانه معتوق ببينا مسترق ببينا انتهى ومثله في الكافي
مقلو وشرا لا ترى ان العبد وان كان ارضيا باخذ البير كمن لما لم يكن له خيار من عنده صار مقهورا ولا يسقط الرضى
هذا القهر والاستيلاء عنه كما لا يخفى على اولى النهي واما الخذاء انما يكون لما كانت هذه النساء في اهلها بمنفعة
بامتناعهم ثم لما انقطع عن اهلها من وقع في ايدي البلوج الذين هم اشد الناس واغلظهم واهيبهم صارت
مقهورات حتى لم يبق لهن طاقة وقدرة على التخلص من انفسهن من ايديهم اصلا بل لو تفوهن بذلك لم يزدن تقريبا
شديدا او قتلن تعقلا فلا شك في قهر هذه النساء والذراري الضعفة المنقطعة عن اهلها واوليائها والواقعة
في ايدي البلوج الغلاظ الشداد فصارت بعد الاخراج والا حرا مرفوعة لهم بلا اشتباه هو لا رتبة للحصول
الاستيلاء عليهم في دار الحرب قطعا وقد ظن بعض طلبة العلم انه لا يجوز السبي والاسر ونصب الاموال من دار

الحرب بلا اذن الامام ولا بصير الماخوذ ملكا لا خذوه وظن كما سروه فاسروهم وهذا لان اموالهم وانفسهم في دار الحرب مباحة
كالصيد والخطب فلو اخذوا مسلح او ذمي او حرى استولى عليها ملكها بالاجماع الا ان احرار ابدار الاصل بشرط ان ياتي حق
المسلم والذمي دون الحرب فانه اذا كان بدار الحرب لم يشترط في حقه الا حرار بدار اخرى اصل بل ملكها بموجب اخذ في الكافي
والدر المنقوي لان اموال اهل الحرب ورجالهم مباحة لعدم العام وهو الاصل وداره والاستيلاء متى ورد على مال مباح
ينبغي سبيل الملك كالا صطياد انتم وقد صرح في جميع المتن والشروع والفتاوى انما ملكك بالاستيلاء والاحراز
بدارنا حرهم وجب ما هو ملكهم وقال في الجوسج الركن الروم واخذوا اموالهم ملكوها لان الاستيلاء قد تحقق في مال
مباح وهو السبب لان الكلام فيما اذا كان الكل في دار الحرب لان الكافر يملك بمباشرة سبب الملك كالا خطاب
فكذا بهذا السبب انتم واما اذ الامام والمنفعة فانما هو شرط لوجوب الخمس فيكون واحد منها لا يجب في كل الماخوذ
لا اخذ ولا يتعلق به حق الزيل اصلا فلا يتوقى حل الانتفاع والتصرف فيه على شيء بخلاف ما فيه الخمس في الدر المنقوي
ان دخل دار الحرب من لا منعة ببقية النون ولكن اي من لا قوة ولا شركة له بلا اذن الامام لا يمس ما اخذوا ويكون
لهم لانه اختلاس وسرقة وان كان باذنه ولو لواحد او اثنين بل قوت خمس على المشهور لان التزامه نصرته
بلا اذن وهذا هو الاصل كما في المنع عن السراج قلت وعليه اطلاق المتن ويبيده كلام اكثر بالاولى او كان لهم منعة
ولو بلا اذن الامام خسران غنيمة انتم وفي الكافي وان دخل الواحد او الاثنان مغنوين بغير اذن الامام فاخذوا شيئا
لا يمس وقال الشافعي مع يمس لانه مل حربي اخذ قهر فكان غنيمة والخمس انما شرع فيها ولو ان الخمس طينة الغنيمة
وهو الماخوذ قهر او غلبة لا اختلاس وسرقة والمتلخص لا ياخذ الا بحيلة والعهر لا يقع بالحيلة ولو دخل الواحد
او الاثنان باذن الامام فغنيمة روايتان ويحس في المشهور انهم وبهذا صرح في جميع المتن والشروع ولا خلاف في احد
في جواز الاعارة على اهل الحرب بلا اذن الامام كمن هو فرض كفاية او عين لانه نوع من القتال واقامة
الفر الصلح لا يحتاج الى اذن الامام بل المنع عنها انكار اكثر واقرار اسبق والخلاف والتقصيل انما هو في وجوب
الخمس وعدمه على بعض التقادير كما رايت وكذا اظن ذلك البعض ايضا ان تقديم الدعوة شرط في جواز الاعارة
على هذه الديار التي حوالينا وهو ايضا ظن باطل لانه قد بلغت الدعوة الاصل لاهل هذه الديار في القرن الاط كما هو معلوم
من كتب التاريخ ثم استمرت فيهم الى الان كيف وكانت هذه الديار ديار اسلام في زمن دولة الدهل ثم لما زالت استولى
عليها الكفار فلما يجب تجديد الدعوة الى الاسلام اولى الجزية بعد بلوغها في كثير من دهر رابدية ثم تجديد قبل الافاق مندوب
اذا كان فيها فائز وليس فائز فاذ كانت بلغتهم لا يحب ولكن تحب الماعدم الوجوب فلما في الصميم من عن ابن عون قال
كتب الى نافع اسأله عن الدعاء قبل القتال فكتب الي انما كان ذلك اول الاصل وقد اثار رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه السلام في
المصطلق وهم غارون وانما هم تستحق الملاءم فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم واصاب يومئذ جويرية بن الحارث رضي الله عنها
عنها حديثي به عبد الله بن عمرو كان في ذلك الجيش وروى ابو داود وغيره عن اسامة بن زيد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان عند النبي فقال اخبرني على ابني صبا حارح والغازي تكون مع دعوة وابني على وزن حبل من موضع من فلسطين بين
عقلان والرملة وقيل اسم قبيلة واما الانتخاب فلان الشكر انما يجري المقصود فينعلم الضمير الاعلى وفيه هذا الانتخاب
بانه لا يتخير من رايان يعلم بانهم بالدعوة يستمدون ويقتلون او يتحصنون وغلبة الظن في ذلك باظهار من احوالهم كالمسلم بل هو
المراد اذ حقيقة يتخذ الحق عليها وفي الدر المنقوي وحرر قتال من تبلغه الدعوة قبل ان يدعى حقيقة بالاسان او
حكما باشتهار الدعوة شقا وعا كافي زاننا وندب دعوة من بلغت زيادة التأكيد ليعلموا اننا لما اذا انقالت لكن بشرطين احدهما
ان لا يكون في التقديم حرر بالمسلمين كتحصن واحتمل ولو بغلبة ظن والثاني ان يطع فيهم ما يعرضهم اليه كافي الميقاتين وشكر
في الجوسج ولا يخفى ان البلوغ الذي اخلت في دارهم للاغارة انما يدخلون افواجا افرها خفية واستر افلادهم
الى الاصل اولى الجزية واعلمهم بحالهم فقتلهم الكفار واستاصلهم اذ لا تدرى لهم على قتال عاكرا فقتلهم الدعوة ثم حرام
بالنص ولا تلغوا بايديكم الى التهلكة ومناسبة قلة التامل ما يفيق منه لفظا ابين ويجوز عن تحرير البيان هذا المذكور

كل

كل اذا اخذ الرقي او مال في دار الحرب واما اذا دارنا بلا امان فانه بما معه يصير فيما لهامة المسلمين رقيقا لم يباع وصره ثمة
في مصالحهم اذ يجد الدخول صار سيد الامام تبع الدار فلو اسلم بعد الدخول قبل الاخذ لا يسقط عنه الرق وكذا الوامنة واحد من
المسلمين بعد الدخول قبل الاخذ لا يسقط عنه الرق انما يسقط عنه القتل لو كان ذكرا بالغ لا يبرز قتل كما يجوز استرقاقه وبعد الاخذ
او الايمان سقط عنه القتل ويحق الرق وهذا عند الامام به وعند صاحبيه به يكون لمن اخذه لانه قبل الاخذ كان في
بين الحقيقة وهي لغوتها ما نفع للبد الحكيمية قبل اثبات اليد الحقيقية لم يصير عندهما ملكا لاحد فلو آمن او آمن من قبل الاخذ
صار حرا على تقدير الايمان ومتنا ماعا اعتبار الامان حتى لا يجوز تعرضه في الكثرة لا يمكن المستامن فيناسته وفي البر
وقيد بالمستامن لانه لو دخل دارنا بلا امان فهو وما معه فيؤ فان قال دخلت بامان لم يصدق واخذ ولو قال اناربول
الملك فان وجد معه كتاب ملكه بعلامة يعرف فلك كان آمنا فان الرسول لا يحتاج الى رسول خاص بل يكون رسول ايمان
وان لم يعرف فهو زور فيكون هو وما معه فيؤ واذا دخل دار الاسلام بلا امان فاخذه واحد من المسلمين لا يمتنع عند ابي حنيفة به
بل يكون فيما لم يمتنع المسلمين وظاهر قولها انه يختص الى ان قال في البر ولو قال رجل من المسلمين انا آمنتم بامان يصدق الا ان
يشهر رجلا من غير ان آمننا به وفيه اربعة اذا دخل حرب دارنا بلا امان فهو في عند الامام اخذ قبل الايمان او بعده وعندنا
ان لم قبل الاخذ فهو حر في الدار الحربية ودخل دارنا بغير امان فاخذه احدا نا فهو وما معه في الكل المسلمين سوا اخذ
قبل الاسلام او بعده وقالوا اخذه خاصة وفي الحرم وايمان الله ومثله في المحيط ايضا وفي الثانية وان اخذ الرقي
في دارنا فقال انتم مستامن لا يصدق ويكون الجماعة المسلمين في قول ابي حنيفة به في قول صاحبيه به هو لا اخذه خاصة
فان اقام بيعة من المسلمين كان آمنا وفي السراجية قوم من اهل الحرب خرجوا اليها وقالوا انا اسلمنا في دار
الحرب كانوا في المسلمين وفي الثانية حربي دخل دارنا بغير امان فاخذه رجل من المسلمين فانه يكون فينا من
ومر قتيلا لامة المسلمين في قوله ابي حنيفة به يباع ويوضع ثمة في بيت المال وقال صاحبا به به يكون للاخذ خاصة
وعليه الحسن اذ ثبت هذا فاعلم انه قد وقع في اخر سنة سبع وعشرين بعد مائتين والالف في ديار كج وهالا
وجود بور وغيره من ديار الحرب جرب وقط شديد فباع اهلها حتى اكلوا الاوراق الاشجار وجلودها واحرقوا
وكثر جميع في الطرق والاسواق والبيوت حتى ما قدروا على دفنها وحرقها وخرج ناس كثير منهم الى بلاد الهند
حتى امتلأت بهم ولم يكن لهم امان سابق بل قد وقع لبعضهم بعد الدخول ما اختلطوا بالمسلمين في هذه الاريار امان
ولالة فكم هو كلاء الخارجين بلا سبق امان انهم ارقاء لامة المسلمين على المذهب لانهم بمجرد الدخول صاروا بامان
تبع الدار فكانوا فينا وبقية الجماعة المسلمين سوا آمنوا وامنوا قبل الاخذ ولا اذا الرق بعد ثبوت لا يسقط
بالامن او الايمان فويل لحكام ديارنا ثم ويل لهم انهم تركوا اعداء الله يرجعون الى ديارهم امنين كين وقد
اخذوا كثير امن الاما المسبيات التي آمن بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكلهم بكلمة الشهادة من المشركين
المؤمنين جبرافرو هن الى الاولياء الكفار فارتدون معهم ورجعون الى دار الحرب نفوز بالله تمامته وهل
هذا الارضي بالكفر دامة لاهله واعلاله ولا هله على الاسلام المسلمين والعياذ بالله تعا فغيب ما فيه قال
العلامة الشربلالي يا وليعلم ان سعيد المرسلين حبيب رب العالمين عاداه اهل الكفر فهم اعداء حبيب
رب العالمين صلى الله عليه وسلم وقال الشيخ اكل الدين به ومن اعز عدو صدريته فقد اذن صدريته قال العلامة
الشربلالي به نا قلنا عن العلامة القاضي بدر الدين القرافي وهو ينقل عن جد شيخنا الشيخ الاسلام والمسلمين رضي الله عنهما
نقول ايضا ان اجاز احداث الكفاة او اعادة ما تهدم نهاد في كل من فرغ هذه المسئلة اقول مخالف ما قد منا
ولم نقول عليها ولا نشير اليها اعزاز الكلمة الايمان وهذا لان الكفر وعهاد الاوثان ومن ساعدتهم على اقامة
فخر فهو رضى بالكفر بل فرقة والرضى بالكفر كفر لا تجبر قوما يؤمنون بالله واليوم الاخر يوادون من حاد الله
ورسوله لو كانوا ابا بهم او ابناهم او اخوانهم او عشرينهم والله يتقم لدينه انهم هدم الله والا تكون فتنة

في الارض وفنادر عريض وان دخل الحرب دارنا فباع ههنا ولده لم يبع البيع لان ولده دخل في امانه تبعه والانه وان
 ملكه بالقرقر عتق كما سبق فلم يبع البيع وهذه التعليل يقتضي ان يكون حكم سائر المخرج ايضا كذلك فلم يبع بيعهم لكن لما
 لم يدخل في امانه لعدم السبعية يكونون فينا للعبادة وان باع ولده فليس يجوز لعدم دخوله في امانه نعم ان كان له ايضا امان
 لم يبع البيع ان لم يملكه البائع بالقرقر قبل الايمان في الفتاوى الخامية حربي ودخل دارنا بامان ومعه ابن وابن عزم من اهل
 الحرب فباع ابن نفسه لا يجوز بالاتفاق الروايات ويجوز بيع ولده عزم وفي الحادية الحربي اذا دخل دارنا بامان مع الولد
 فباع الولد كما يجوز لان الولد داخل تحت الايمان وفي اجازة البيع نقض الايمان انتهى فان خرجت مع زوجها مستانين
 فاسلمت ههنا عرض السلاح على زوجها فان ابي فرق بينهما وكذا اذا خرجا بلا امان وصار يدخل هذه الدار من فوتين
 فاسلمت عرض السلاح على زوجها ثم فرق بينهما ان ابي وان لم يكن له زوج ولكن خرجت مع اوليائه واقاربها ثم اسلمت
 ههنا انقطع ولا يهتم عنها فلا ترفع اليها اصلا ولو ان امرأة دخلت دارنا بامان فاسلمت ههنا ولحقها دار الحرب
 زوج واقارب وطلبوا رد لا ترد اليهم لانها بانت عن الزوج بالسلاح وتبائن الدارين ولا تقطع ولاية الاولياء
 بالاسلام في الدرس المختار فلو خرج احد هما اليها مسلما او ذميا واسلم او صارت ذمية في دارنا واخرج مسييا
 وادخل في دارنا بانت بتبائن الدارين اذ اهل الحرب كما هو في ولائكم بين حريم وميت وفي الدنبر حائل في ضد
 الحامل فخرجت من دار الحرب اليها مسلمة او ذمية او اكلت في دار الاسلام او صارت ذمية تنكح بل عدة بخلاف الحامل حيث
 لا تنكح قبل وضع الحمل وجه جواز النكاح قوله تعالى فلا جناح عليكم ان تنكحوهن اباح نكاح المهاجرات مطلقا فتقيد بما
 بعد العدة زيادة على النص وهو ان كان نكاح في الاصل وفي الهدي وكذا ولاية الكافر على مسلم لقوله تعالى ولو لم يكن
 الله لكافرين على المؤمنين سبيلا انتهى وقال الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن
 حل لهن ولا يحل لهن الاية وان دخلت بلا امان فاسلمت ههنا قبل الاخذ تكون مرفوعة لعمارة المسلمين
 عند الامام رضي الله تعالى عنه كما مر مرارا بقي ههنا شيئا وهوان المسلمين في ديارنا قد اشترى من البلوج الاماء
 المسيكات ثم ان بعض المشتريين يعتق ما شاءه حصة لله تعالى وطلب المراضاة ومعلوم ان من اعتقت منها رق وتلمى ببار
 الحرب بل قد وجد ذلك فان من اعتقت في بلادنا فقد ارتدت ولحققت بدار الحرب فهل لهم اجر في هذه الاعتاق اقول لا بل
 فيه وفيه لانه محرم وطلب الاجر في فعل المحرم كمن كافر حرقا طبة قال في فتح القدير قد يكون معصيته كالعتق للشيطان
 والعصم وكذا اذا غلب على ظنه انه لو اعتقه يذهب الى دار الحرب او يترك او يخاف منه السرقة او قطع الطريق
 ويقتد عتقه بخرمه خلافا للظاهرية وفي مشكوة المصابيح قال الخطابي وفي قوله صلى الله عليه وسلم فاعلموا ان
 في بيت او ابيه فينظر ايهما له ام لا دليل على ان كل امرئ بمنزلة الى محظوظ هو محظوظ ربه وان ارتدت
 تلك المعتقة وهي في دار الاسلام بعد صارت فينا للعبادة عند الاعظم به ولا اخذ عند صاحبه به في الروايات
 اقول وقد بطلت في القنية والمجتبي والفتح والبحر وحاصلها انها بالردة تشرق وتكون فينا للمسلمين عند ايجته
 ويشترى بها الزوج من الامام او يهرقها اليه لو صرفا ولو استولى عليها الزوج ملكها وله بيعها ما لم يكن ولدت منه
 فتكون كام الولد انتهى ولو لم يرد ولكن يعلم من حالها انها لو تركت ههنا بلا زوج مسلم لارتدت ولحققت بدار الحرب
 فهل تجبر على النكاح وان كانت بالغة الظاهر نعم لان النكاح قد يجبر عليها البالغة للضرورة قال في البحر وعامة
 مشايخنا راي افترا بالفرقة لكنها تجبر على الاسلام والنكاح مع زوجها الاول لان المهر يحصل بهذا الجبر فلا ضرورة
 الى اعتبار اسقاط المتاني وتعتقهم في جامع الفضولين بان جبر الحق البالغة متاني للشرع ايضا فلزم ما مر
 من اسقاط اعتبار المتاني انتهى وهو مردود لان الجبر على النكاح عهد في الشرع في الجملة للضرورة ولم يهد بقاء
 النكاح مع المتاني فافتقار انتهى ولا يخفى الا ضرورة اضر من ارتداد المسلمة والحقا بدار الحرب وفيه بغيضة للاسلام
 والمسلمين فيجب ازالتهما بوجه امكن حمية للاسلام واليه الرجوع والمآب واذا ثبت الحكم في الكفر في العالار
 عليك واخذ في من خذله والهنا السداد والهرب واليه الرجوع والمآب واذا ثبت الحكم في الكفر في العالار

والجود بغير غيرهما اولى لان كفارها اقوى منعة واقبح كبروا واشد عداوة للمؤمنين وتبعد الدنيا والتي توسم
ان الكبر دار الاصلاح لاجراء بعض احكام الاسلام كالجمع والاعيان في بعض البلاد فلا يشك ان اهلها الكفار حريون
لانهم متفقون بالعاكر والحصون المشيدة كالا يخفى على من اطلع على كنيته الشنيعة وطينته الخبيثة وقد
اشتهر ان والي السند غلام شاه العباسي قد توجه الى ديار سج بالجيوش العظيمة والكتائب الكثيرة وحاصر بعض
حصونهم فما استطاع النظر عليهم ولا الزام الجزية بخزانة تزوج امرأة منهم ثم رجع وكيف يلتزمون ذلك الجزية
وهم يدعون الملك والسلطنة لانفسهم ولا يتقادون لغيرهم قاتلهم الله في يافكون وكل حزب بما لديهم فرحون
فان قلت انهم قد يرسلون الهدايا الى ولاتنا المسلمين فهل صاروا بهذا الاهل ذمة كما ظن البعض
قلت لا لان الملوك العجم كانوا يرسلون الهدايا والحق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فافقد لهم به عقد
ذمة وما سقط مقاماتهم كالا يخفى على من له ادنى درية بعلم الاحاديث والاخبار قال في الهداية وما جابه
الامام من الخارج ومن اموال بني تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام والجزية يصرف في مصارف المسلمين
وهكذا اذكر في جميع المتن والشرح والقناوي وهو دليل على ان اهل الحرب لا يسقط عنهم اسم اهل الحرب بارسال
الهدية ولا ينفق عليهم الذمة بل باقون على ما كانوا عليه كيف وقدر رسل الهدايا الصلاطين العظام الى امراءهم وولاتهم
فصل يقال انهم انقادوا لهم وجعلوا اعدائهم في رتبة التقليد واذا ثبت هذا فقد علم قطعاً ان قتال الكفار الذين
لا عامهم لهم من ذمة او امان او مودة ومصالح لا يختص بغيرهم دون فريق ولا يمكن دون مكان سوى الموم
ولا يزالون محترمين في الاشهر الحرم ممنوع بالعمومات صريح بهذا في الدر المنثور والدر المستقي والبر والشيخ والنهر
وغيره قال الله تعالى وقتلوا المشركين كافة الاية وكذا اذا ظهرنا عليهم فقتلوا رجال البالغين واسترقاق من
يجوز استرقاقه ووضع الجزية عليهم ونهب الاموال واسترقاق النساء والذراري مطلقاً لا يخفى بدار
دون دار حتى ان اهل الذمة لو ابوا عن قبول الجزية او اجتمعوا في بلده من بلاد دار الاسلام لقتال المسلمين
كان حكمهم في افتراض القتال وقتل الرجال واسترقاقهم واسترقاق النساء والذراري فحسب حكمهم في دار الحرب
من الكفار بل اذا غلبوا على موضع من مواضع دار الاسلام صار القتال فرض عين كما سيجي ثلث في الدر المنثور ويتحقق
عندهم بالغلبة على موضع للحراب او بالحق بدار الحرب زاد في الفقه او بالامتناع عن قبول الجزية الى ان قتال وصار
الذي في هذه الصور الالهي كالمتردي في كل احكامه الا انه لو استرقت والمرتبقت ولا يجبر على قبول الجزية والمرتب
يجبر على الاسلام وفي الهداية ولا ينقض العهد الا وان يلحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع في دار الاسلام صلوا
حرباً علينا فيعري عقد الذمة عن الفائقة وهو رفع شر الحراب انتهى وبهذا صرح في جميع المتن والشرح وقد
قال الله تعالى وقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد وقال تعالى
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله وباليوم الآخر ولا يخرجون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وظهر هذه وان كان يقتضي تفسير الجزية باهل الكتاب
فلا يقول من غيرهم الا الاسلام او السين لكن المجرى مطلقاً سواء كانوا من العرب او من النعم لم يمتنع عنهم عندنا وعند الشيخ
ايضاً حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه فقد روى البخاري واخره ان عمر رضي الله عنه لما اخذ الجزية
من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من مجوس هجرته وكذا
الحق بهم عندنا عبدة الاوثان سوى العرب لحديث الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من عبدة الاوثان

صلى على الجزية الامن كان من العرب ولانه يجوز استرقاقهم فيجوز وضع الجزية عليهم اذ كل واحد منها يشتمل على سلب النفس
صريح بالتعليق الاول اعني المنقول في الدراك وبالثاني في الهداية والكافي والدرر وغيره من كتب المذهب قال في
تحفة الاخيار مجيبا عن النقص على ايراد التعليق الثاني باننا والصبيان معنى قوله وكل من يجوز استرقاقهم
يجوز وضع الجزية عليهم اذا كان المحل قابلا للصبي والمرأة ليس كذلك فهما وان جاز استرقاقهما لكن لا يجوز وضع
الجزية عليهما لعدم قبول المحل لان الجزية انما تكون من الكلب وهما عاجزان عنه انتهى وعندك في هذا لا يقبل من الوثني
العجمي الا الاسلام والسيف كما هو الحكم في الوثني العربي والمراد اتفاقا وهذا التفصيل والمذلل انما يكون في الذكور
البالغين اما الف والذرايين فحكمهما بعد الغلبة والظهور عليهم الا استرقاق لا غير اذ لا يجوز قتلها ولا وضع الجزية
ولا المن والغداء لكونها منسوخين كما صرحوا قاطبة ولا يقطع عنها الرق بالاسلم بعد الاخذ فكل الزمان النساء
الاطفال في هذا الحكم سواء الا ان النساء المرتدين وذرايهم تحريم الكلال بخلاف غيرهما بلزم عليها الرق بظاهر
على الكلام قال في البحر وتوضيح على كتابي ومجيبا ووثني عجمي الى ان قال وان ظهر عليهم قبل وضع الجزية فهم ذرايهم
وصبيانهم فيجوز استرقاقهم لافرق في ذلك بين الانواع الثلاثة وفي الشئ وكذا في الكافي والبحر والدرر والقح وغيره
لا على وثني اي لا توضع الجزية على وثني عربي فان ظهر عليه هو بطن الظاهر مبني للمفعول عليه اي على الوثني العربي
فطفله وعمره اي زوجته فيكون النبي صلى الله عليه وسلم سبي ذراي او طاس وهو اذن وثني وهم قسمها
بين الغانمين ولا توضع الجزية على مرتد سواء كان من العرب او العجم فان ظهر عليه فطفله وثني فله انما يكره
سبي ذرايهم بنينا حنيفة وذرايهم لما ارتدوا فوقع في سبهم على رض الحنفية فالولد ابنه محمد بن الحنفية ثم كثر المرتد
اغلف من كثر مشرك العرب ولهذا كان ذراي المرتدين وثني وهم يجوزون على الكلام بكتاب ذراي عبد الاوثان
من العرب وثني وهم فلا يقبل منها اي من الوثني العربي ومن المرتد الا الكلام او السيف انتهى وفي المتنق والاسلام
لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ وفي الدرر المختار المتنق لا يقتل النساء والذرايين بل يسترقهن لمنفعة المسلمين
وقية ايضه وكذا لا يجوز المن اي اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ذكره ابن الكمال ولا الغداء لقوله تعالى في سورة
براءة فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وهي آخر سورة نزلت فكانت ناسخة لآية المن والغداء وانتهى
وبهذا جزم في جميع المتنق والشرح فلما حصل ان من لا حاصم له من الكفار ان كان من الذكور البالغين يقتل
مطلقا ويوضع عليه الجزية او يسترق ان لم يكن مرتدا او وثنيا عربيا حيث لا يقبل منها الا الكلام والسيف
وان كان من الاناث والذرايين فليس فيه بعد الظهور الاحكام واحد وهو الاسترقاق ولا فرق في هذا الحكم بين
من كان في دار الحرب ومن في دار الاسلام بل في دار الفتنه في دار الاسلام وبصفة المسلمين اشنع منه في دار الحرب فهو
بالا زلة اجدد ولهذا يكون القتال بين في دار الحرب فرض كفاية اذا قام البعض سقط عن الباقيين وصار قتال
من غلبه على موضع من مواضع دار الاسلام فرض عين على كل من يقدر على الخروج فيخرج له الكل حتى النساء والمخدرات
والامام والعبيد بل اذن الاذواج والاولياء والموالي وكذلك يخرج الرضخ ان كانوا يقتدرون على الخروج لكثير الرواد
في الكافي الجهاد فرض كفاية ابتداء اما الفرضية فلقوله تعالى فاقتلوا المشركين وقال فاقتلوا المشركين حيث
وجدتموهم قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولقوله عليه السلام امرت ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم وقوله عليه السلام الجهاد ما فر من بعثن الله تعالى ان يقتل آخره صاب من
امته الرجل واجل الامة واما الكفاية فلانه تعذيب عباد الله تعالى وتخريب بلاد الله تعالى يكون فرض عين ولكن لا كان
فيه وفيه شركا عن المؤمنين وكسرتهم كان فرض كفاية فاذا قام له البعض سقط عن الباقيين لحصول المعصية

وهو اعل كلمة الله تعالى وقهر اعدائه بالبعض كصلوة الجنان ودرسا ان لم يقيم به احدا ثم ان من سب بتركه واجب
على الكل وفرض عين ان هم العدو وعلى بلد وصار الغير عاما ولا يتهاون وضعهم الا بقتالهم جميعا فيجب على الناس الدفع
فتخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده لان القصد لا يحصل الا باقائه الكل فيجب على الكل وحق المولى
والرجل لا يظهر في فرض الايمان كالصلوة والصيام والا صلي فيه قولي تعاطف خفا وتلاوة في الهداية فان هم
العدو على بلد وجب على جميع الناس الدفع فيخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن المولى لان صار فرض عين وفي غيره
اي المكارم الجهاد فرض عين ان هم الكفار اى غلبوا على موضع فرض عليهم القتال معهم فان لم يقدروا على دفعه فرض
على كل من كان يفر بهم ثم وثم الى ان يصير ضاحيا جميع المسلمين شرقا وغربا وفي الدر المنثور وان هم العدو اى غلب
فرض عين يكفر جاحدا كافي الاختيار وغيره فان قدر من يقرهم على دفعهم فالجهاد فرض عين في طوعهم ومن بعد
فرض كفاية في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه يصير فرض عين في حقهم ايضا ثم وثم الى ان يفر
على اهل الشرق والغرب جميعا ويكفي فيه خبر واحد ولو فارقا وعهد انتهى وبهذا صرح في الدر المختار وشرع الرقابة
والقناتين والشمين والهم والنهر وغيره فالجهاد بمن تسلط على الكج من الكفار فرض عين على الكل على تقدير
كونه دارا للامم فيجب له الكل من الرجل والنساء وحق المذرات ان لم يحصل المقصود وهو الظفر على الكفار بالبعض
وبعد ما ظهرنا عليهم ان الله تعالى يقتل الرجل او يسترقن او يوضع عليهم الجزية حتى يعطوا عن يدهم صاعون
ويسترق النساء والذراري فيجب ان اخذ قبل وضع الجزية على رجالهن وعلى هذا التقدير ما ينال من الكفار
حال قيام القتال يكون بعد اداء الخس للمقاتل والردو خاصة لانها الحاضرات في المعركة ولا حق لرد لهم بعد
القتال لان الماخوذ صار ماسخا ملكا لمن حفر في القتال بمجرد الاخذ ولا يتوقف التمك على الاعلان بدارنا
اذ الكل دار واحدة والحربي الداخل دار الامم بلا امان وان كان فينا للعامة عند الامام رضه لكن لما قاتل وكابر
سقط عنه اليد الملكية لاهل الدار فصار تابعه عنيتهم للغائبين في الدر المنثور والمقاتل والردو بالكنس المعين لدارنا
الغنية وكذا مرد لهم قبل الاحراز بدارنا فيشركهم الى ان قاتلوا واثار بلجهم اى في دار الحرب كما هو المتبادر الى امانه
لوقائهم في دارنا كان للمقاتل والردو لا المدد لهم بعد القتال كما في المحيط انتهى وبهذا صرح القناتين ايضا ولما حصل
منهم بلا قتال او بعد وضع الحرب اذ ارها يكون فينا العامة المسلمين عند الامام به ولمن اخذ خاصة عند صاحب
بلا حاجة الى الاحراز لانه بمجرد الاخذ صار ملكا للاخذ وهذا لان الحربي اذا وقع في دار الامم فهو تابع في العامة
عند الامام به ولمن اخذ عندها كافي القينة حربي دخل دار الامم بغير امان فاخذه واحده من المسلمين فهو في
لجاعة المسلمين عند ابي حنيفة ورواية شاذة عن ابي يوسف به وعندهما هوله خاصة وفي وجوب الخس عن
ابن حنيفة ومحمد بن روايتان قال رضي الله تعالى عنه الخلاف في مال الذي ادخله دار الامم كالخلاف في نفسه
وعلى هذا الاموال الخطأ ليس حين كانت في بلاد الاسلام التي تمت لهم وكما يتم كغيره وسرقته ثم اغار
عليها عكر خوارزم انتهى والخطأ بين جمع خطايي منسوب الى خطأ وهو جليل من الناس الكثرة كما يستفاد من
القناتين حيث قال يملك بعض الكفار ككفار صين بعضا آخر منهم كالخوار بالاسلام انتهى فنسبة الواحد اليه
نسبة الى فرقه الذي هو منهم كالترك والبري والقرشي ثم جمع جراحته فهو لاهل الخطأ يسون لما تسلطوا على
ديار الاسلام ثم اغار عليها المسلمون من خوارزم فاجروا في تلك الديار من اموالهم كان فينا عند الامام به
وكذا الانفس اذ حكم الكل سواء بلا تفرقة وعندهما يكون للاخذ خاصة فكل اذا اغرنا على الكج فاعلم هذا

ما ياخذ البلوغ من رقاب الكفار و اموالهم حال قيام القتال على تقدير وجوده يكون غنيمة لهم و يجب فيه الحزم
لان القتال لا يكون الا عند وجود المنفعة و ما سوى ذلك يكون قيدا للعامة عند الامام به سواء اخذوا
بسرية او خلسة او اغارة او بوجه آخر و عندها يكون الماخوذ للبلوغ خاصته بلا شرط الا حرا و بارا
وفي وجوب الخمس و ايتان ولا يخفى ان الافتاء بقولها في خصوص هذه الواقعة اولي اذ لا مانع في جعلها
لعامة المسلمين اذ لم يبق لهم بيت المال في هذا الزمان اصلا فاجعلها للآخزين الذين يتبعون انفسهم و رايهم
و يرعون اعداء الله تعالى و اجدر لما فيه من فتح باب الجهاد الذي هو فرض عين على هذا التقدير
فقد ثبت ان كل ما لايتم الواجب الا به فهو واجب كما صرح به العلامة الشرنبلالي في عيون و في جعلها
لعامة المسلمين سد باب الجهاد و هو محذور و كل ما يتوسل به الى المحذور فهو محذور كما في المنكوة
و غير ذلك و قد مر حواله بعد الضرورة الى قولها او قول احد هاتين في الجهر لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام
الاعظم به و لا يعمل عنه الى قولها او قول احد هاتين و غير هذا الا لضرورة انفس و هل يصح الشراء من البلوغ
على تقدير وجوب الخمس قبل ادائه الظاهر انه صحيح في اربعة اخماس وان كانت ثلثة اذ الشيء لا يمنع
جواز البيع و نفاذه كما مر حواقيطه و لم يصح في الخمس و قد كان ادائه واجبا على الغائب فاذا ابلغ قام للشري
مقامه فينبغي ان يتصدق به على الفقير ثم يشتري به او يشتري منه او يتماثل حيلة اخرى ليكمل
الملك و يحل الانتفاع قطعا و اذ اعرفت هذا فقتال من كان في الكفر من الكفار فرض كفاية على تقدير
كونه دار الحرب و ملكك عند الغلبة انفس الكفار و اموالهم و عقارهم المتوطن هناك اذ هو من
جملته الدار و فرض عين على كل المسلمين على تقدير كونه دار اسلام فلا ملك الا ما وجدنا
من نفوس الكفار و اموالهم بلا شرط الا حرا و لكن يكون الماخوذ في غير حالة
القتال عند الامام به لعامة المسلمين و عند صاحبيه به للاخذ خاصة و في
وجوب الخمس و ايتان و لا ملك الا رضي المسلمين و دورهم كما مر حواقيطه
ففي هذا من افتى و لا يتابعهم جواز جهاد كفار كج و عدم جواز
استرقاقهم و الاغارة عليهم و برد الاما و المبيات بعد
اسلامهم الى الكفار فقد رويها و الله و رسول
هذا ما تيسر لي في الباب بعون الملك
الوهاب و هو تعالى اعلم
بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والله اعلم بالصواب
هذا ما تيسر لي في الباب بعون الملك
الوهاب و هو تعالى اعلم
بالصواب

رب يسلم الله الرحمن الرحيم وتتم بالخير

الحمد لله المنعم على الاحباب بالاصول والفروع والصلوة والسلام على نقطة العلم ومبداء
العروج وشتهي الرجوع وعلى اله واصحابه الداخلين في مدينة العلم من بابها وعلى من
اجتهد وجاهد اليها من احبابها **وبعد** فهذا عين الاصول ومرقاة الوصول ومعدنة
الحصول لمن اشتاق اليه من اهل التعلم لا التبرم والفضول ومنه تقا المدد في البداية
والنهاية **مقدمة** الفقه فهم الحكم الشرعي عن دليله ويسمى اصل الفقه فالمقلد غير
فقيه واكتفى الفقهاء بفهمه وقال اهل الحقيقة هو ترك العاجلة للاجلة لانفراد
الوصية للعاقل اليه والدليل بايلزمه المطلوب فعموم الحكم مع خصوصه وبالعكس فاسد
وعلم اصول الفقه قواعده يعرف صاحبها صحيح الدليل عن غيره فهو ضوؤه هو وغايته
القدرة على الفقه وهي الاجتهاد ومدده اللغة والعقل والدليل آية او حديث او
اجماع او قياس وتسمى اصول الشرع ومنع الحصر بقول الصحابي على الحنفى وشرع من
قبلنا والاحتياط والاستصحاب والتعامل والتحريم مردود بردها اليها **فصل**
القرآن لفظ عربي متواتر منزل للتدبر والتفكير كالتقراءات السبع والقراءة ^{الثانية} طينية
لعدم التواتر وحل قراءتها خارج للصلوة على محتار الجزري ولا يشتمل القرآن على كلام
معنى له بخلاف المجاز والمجمل والمشارك والمقرب الا عند قوم وتخصيصه وتقييده
وتأويله لا يجوز الاجماد في شواهد مشهورة وما بثوته ودلائل ظني ففاده
نائب وبقطعية احدها وجوب وكليها فرض وذلك اربعة بنسب الكتاب الخاص

او العام الباقي على عمومته ونص الخبر المتواتر والاجماع فاجاب الطهارة في الطواف بقوله
عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوة مشكل لصدق التشبيه والخبر واحد
وعامة كالتخاص في تعارضه وعند الشافعي عمل بالخاص فقوله صلى الله عليه وسلم
استنزهوا من البول معارض بامره بالسقي للمرض ابوالابل لا اذ اخصص العام
بقطعي فهو بعد ظني يقدم الخاص عليه واذا نزل في السبب الخاص لفظا فالعبارة للفظ
وشرع الماضي شرع لنا اذا ذكره الله تعالى بل انكاره ولا حجة في المجمل قبل البيان
وكذا مفسر يمكن معارضته قبل الظن بعدم المعارض والعام مفسر لا مجمل خلافا لامة
الشاعرة والمطلق لا يقيد بالمقيد الا اذا اتحد الحكم والحادثة وصيغة الرجال
والمشاهدة والواحد لا يشمل غيره لغة بل يدل على آخر بخلاف خطاب ياء يها النبي
وخطاب الناس والتكلم وخطاب اطلق عن قيد الاحرار للامة والنبي والامر
للاجوب بل انكر وتكرار ولو بعد المحضر الامناع والنهي للتحريم المؤبد فورا الا
لدليل والضد المؤقت للمامور حرام وللنهي واجب والكافر مخاطب بالايمان
وكذا فروع على المختار بخلاف المجنون والعاجز والساهي والنهي للخارج لا يوجب
فساد المامور كالصلوة في امراض الغيب والامر للخارج يسقط بحصول الخارج
وسقوطه ايضا كالوضوء عن المجنون **فصل** السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم
وفعله وتقريره وهي حجة الا اذا قام الدليل على الاختصاص وفعله للمطلق على
الندب والخبر متواتر او مشهور او احاد والاول يفيد اليقين والثاني الظن و
الثالث العمل فقط ان صح او حسن والصحيح ما نقله عدل ضابط متصل بالسند
غير معدول ولا شاذ والحسن تلك مع خفة الضبط وما بقي ضعيف وله انواع تزيد على
العشرين وما وافقه صريح القرآن او مفهومه او مقتضى العقل يفيد اليقين ولو اوحدا

والضعيف اذا اتعا ضد بآراء المجتهدين او كثرة صار حجة وخبر المستور غير الصحابي

غير مقبول لفلبة الفسق واما جهل الصحابي فلا يضر على المختار لفلبة العدك لا يقبل

الرجح المبهم بل ما يبين سببه واذا انقارضه التعديل قدم الرجح وموسل التابيعي مقبول

وقال الشافعي لا الامر سل سعيد وقول الصحابي حجة الا اذا عارضه صحابي آخر

فلا حجة في احدها بالاجماع وحكاية الفعل لا تم فمخو قضي النبي صلى الله عليه وسلم

في الكلب باربعين درهما لا يبيع ببيع مطلق الكلب **فصل** الاجماع اتفاق المجتهدين

من امة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على حكم وهو حجة لقوله صلى الله عليه وسلم

امتي لا تجتمع على الضلالة ثم هو قطعي ان تواتر سنده والا فظني فلا يمنع الاجتهاد بخلافه

وانك النظام وبعض الشيعة لا تناع تحققة عادة لان انتشارهم يمنع من نقل الحكم قلت

هو متجه بعد التابعين واما قبلهم فهو ممكن وقول احدهم ادعى الاجماع كاذب ينبغي

حمله على ما بعدهم وهل يشترط عدالة اهلها او انقراضهم او عدم سبق المخالف او كونهم

صحابة او اهل البيت او اهل المدينة اختلف وراجح في التخيير انه بدو نفاظني ولا ينفذ

بالخلفاء الاربعة خلافا لبعض الحنفية واذا اجمعوا على قولين هل يجوز احداث غيره

ثالث الاكثر لاو الا مدي نعم وطائفة مطلقا لا يسبق لاختلاف دليل لتسوية الاجتهاد فيه

ولو على دليل او تاويل جاز احداث غيره هو المختار لان عدم القول ليس يفي لا بالعدم بخلاف

عدم التفصيل في مسألة واحدة اذ التفصيل سبيل دليل المطلق ومنكر الاجماع القطعي يغير

عند الحنفية وطائفة وقيل لا وقيل يغير في الضروري دون غيره وعليه الاشعرية

وقال في الاسلام انما يغير بالقطعي من اجماع الصحابة نصا والتعاظم لقوله تعالى ولم

بالعرف لكن يشترط ان يكون عاما مقارنا للكلام كذا قالوا والوجه ان بالاحض في ذاته

تختلف باختلاف العباد والبلاد **فصل** القياس لغة التسوية في المقدر

وفي الاصطلاح تسوية الغير المنصوص مع المنصوص في الحكم لمساواته اياه في علة

الحكم كتسوية الخشيش مع الخمر في الرمة لمساواته في الاسكار فالعلة هي الوصف المقضي

للحكم ويسمى مناط الحكم ومعناه وهو صحتها الاشكال الاسكار الخ لقصورها عن فائدة
 التعليل وهي التعدية وهو حجة ظنية ونفاة الشيعة واهل النظام لقوله تعالى انزلنا
 عليك الكتاب تبينا لكل شيء ولقوله عليه الصلوة والسلام اول من قاس في الدين
 ابليس فمن قاس في الدين قرينه الله تعالى مع ابليس وكان الحكم حق الشارح
 القادر على بيان فليس لنا بيان جلال تقويم المتلفات ونحوه لانه حق العباد
 الفأنت بدون القياس ولنا قوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار وكان الحكم
 ثابت بالنص والقياس مظهر وشرطه ثبوت حكم الاصل ومعقوليته وسلامته بعد
 القياس ومساواة الفرع اياه في العلة وكون العلة مقتضية للحكم وظهور اثرها في
 الشرع وقيل يكتفي بالطرد ولا قياس في الحقائق واللغة والاصل في المنافع والحمل والمضار
 التحريم والعمل بالاصل واجب مالم يظن رفعه بدليل وسمى لاستصحابه اذا انقضى
 دليلان جمع ان امكن بل يكتفى بالانسح ان علم التامخ والايبرج بهرج فقدم
 القاطع على المظنون والظاهر على الظاهر والمحكم على المحتمل واليسير على التعسير
 والمحرم على المباح والقول على الفعل والوافق للقران والحديث والقياس على غيره
 والاثبات على النفي الا ان يستند النفي الى دليل وقول لا عرف على غيره ولذا يرجح
 صاحب الواقعة على غيره الغائب كما في احوال النبي صلى الله عليه وسلم فان
 رواية النساء فيها يرجح على الرجال والاحتياط اخذ الحذر في كل امر وهو
 واجب لا فرض والتحريم العرفي يفتوى القلب حيث اشتبه الحال ولا دليل غيره
 المجتهد من يقدر على فهم الغرض عن اصولها وشرطه علم ما لا يقدر بدونه
 على الفهم المذكور سليقة او قلما ولا لوم لخطاء في غير المقطوع فلذا اضللنا
 المبتدع لا الشافعي واما تكفير المبتدع فليس من المجتهدين لانه متاويل لا مكذب
 والحق في موضع الاختلاف واحد ومذاهبه كثيرة مثاله الحسبي لاسنان و
 اقسامه والشرعي مع الاسر وانواعه والتقليد اخذ قول الغير بلا حجة

وجاز للعاجز عن الاجتهاد ضرورة ككل مال الغير وسؤال الفتى للعاجز عن الكسب

لعوله تعا ولا تقن ما ليس لك به علم وقوله صلى الله عليه وسلم استفت قلبك وإن افتاك

المفتون وقوله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وقول الامام الا

عظم لا يحل لاحد ان ياخذ قولنا ما لم يعلم من اين قلنا وجرله على زمان دون زمان

غير مقبول والا اصل فيه قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو لا ينافي

وجوب السؤال عن وجه الحكم بل يوجب كيف والتقليد لغير المعصوم بل علم بالوجه

من اتخاذ الاخبار اربابا اذ فسر في الحديث بذلك فاسئل الحكم والوجه وسؤال السلف

عن الاحكام دون الوجه لا يدل على جهلهم بالوجه قال العلي القادي في شرح النخبة

الاجتهاد غير محصور وبابه غير مسدود فكل من العباد يوجب على قدر الاجتهاد

فلا يلزم الترام مذهب معين لان الواجب هو سؤال اهل الذكر مطلقا لا عدم

الخروج عن الامر بغير خلافا لبعض المتأخرين اذ لا ينحصر اهل الذكر فيهم مع قوله

صلى الله عليه وسلم اختلاف امتي رحمة ونقل الاجماع على المنع لا يتم نعم لا يعمل في عين

واحدة بحكمين بخلاف امرأتين ودارين مثلا والوجه اشتراك الحكمين في الواحد الشخصي

فاحدة ما خطأ بخلاف المجتهد اذ قد يظهر له اماراة اخرى ولو في عين واحدة

والاخذ بالرخص مختلف والوجه جواز ترك مشروع لمشروع

اسهل لا يكون خروج عين الشرع لعدم حصره في قول

مجتهد والتلفيق جائز ومنعه العراقي والمقلد

ترك المذهب بالحديث اذا صح عنده بل

معارض بغلبة الظن ومنعه غلط قبح

واحتمال النسخ والتاويل كاحتمال الخطا

التقييد فلو قيل الاكثر قلنا

في الحديث كذلك هـ

تمت النسخة المسماة بعين الاصول

للفاضل عبد الرحيم السندي شكر الله

تقاسميه

Maktabah Mujaddidiyah

www.maktabah.org

This book has been digitized by Maktabah Mujaddidiyah (www.maktabah.org).

Maktabah Mujaddidiyah does not hold the copyrights of this book. All the copyrights are held by the copyright holders, as mentioned in the book.

Digitized by Maktabah Mujaddidiyah, 2012

Files hosted at Internet Archive [www.archive.org]

We accept donations solely for the purpose of digitizing valuable and rare Islamic books and making them easily accessible through the Internet. If you like this cause and can afford to donate a little money, you can do so through Paypal. Send the money to ghaffari@maktabah.org, or go to the website and click the Donate link at the top.